الباب الثانى

دول امتلكت السلاح النووى

الفصل الأول: الهند وباكستان.

الفصل الثانى: الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية.

الفصل الثالث: كوريا الشمالية.

الفصل الأول

الهند وباكستان

المبحث الأول :الهند

مقدمة :

ترتبط السياسة النووية لكل من الهند وباكستان بحسابات معقدة للغاية بعضها سياسي وبعضها الأخر عسكري استراتيجي وكانت هذه الحسابات واضحة بقوة لدى أقدام كل دولة من هاتين الدولتين على إجراء التجارب النووية في شهر مايو عام ١٩٩٨ والحقيقة أن الموقف الأكثر تعقيدا في هذه المعادلة يتمثل بالأساس في الموقف الهندي فالسياسة النووية الباكستانية ظلت محكومة دوما بالسعي إلى تحقيق التكافؤ النووي مع الهند بينما يبدو الموقف الهندي محكوما باعتبارات شديدة التعقيد، بعضها يرتبط برغبة الحكومة الهندية المتطرفة برئاسة اتال بيهارى فاجبايي في التصدي لما تراه تهديدا ناشئا عن التعاون الاستراتيجي – النووي بين الصين وباكستان وهو التعاون الذي تعتبره خطرا عليها ، كما أن البعض الآخر من الحسابات الهندية يرتبط بمحاولة الحكومة الهندية ممارسة سياسة الترهيب ضد باكستان، علاوة على أن الحسابات الحزبية الداخلية لا تبدو بعيدة عن إقدام الحكومة الهندية على إجراء التجارب في إطار رغبتها في تعزيز وضعها السياسي الداخلي في ظل هشاشة وضعها في البرلمان الهندي، وكذلك في ظل التردي المستمر الأوضاع الاقتصادية في الهند ولذلك سوف نركز على تناول أهداف كل من الهند وباكستان من وراء إجراء التجارب النووية ، بالإضافة إلى احتمالات نشوب مواجهة نووية بينهما .

أولا : الهند ومحاولات احتواء التهديد النووي الصيني :

ارتبطت التجارب النووية الهندية إلى حد كبير برغبة حكومة بهاراتيا جاناتا الهندوسية

في نيودلهي في تحقيق قدر من التكافؤ النووي مع الصين، ولاسيما أن البرنامج الانتخابي لحكومة بهاراتيا جاناتا ذاته كان يركز على تحويل الهند إلى قوة نووية، وليس فقط الاقتصار على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعلى الرغم من أن الفترة الماضية لم تشهد أي تصعيد في حركة التفاعلات الهندية – الصينية ، فان الملاحظ أن الحكومة الهندية اتجهت منذ توليها الحكم في شهر مارس من عام ١٩٩٨ فى اتخاذ مواقف متشددة تجاه الصين، وبدا ذلك واضحا في تصريحات وزير الدفاع الهندي جورج فيرنانديز التي أشار فيها إلى أن السياسة الهندية ظلت لفترة طويلة من الزمن تركز على التهديد الباكستاني، وتجاهلت التهديد الصيني رغم أن الصين تمثل التهديد الرئيسي للهند من وجهة نظره وفى الوقت نفسه، كانت التجارب النووية الهندية تمثل أيضا رسالة واضحة موجهة إلى باكستان والحقيقة أن الموقف على مختلف أبعاد التجارب النووية الهندية ، ثم الوقوف على الدوافع المختلفة الكامنة وراء إجراء التجارب النووية الهندية.

مبادئ السياسة النووية الهندية :

كان تطور القدرة النووية مرتبطا على الدوام بالتطورات الجارية في الترسانة النووية الصينية، حيث ظلت الهند تشعر دوما بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ أن أجرت الصين أول تفجير نووي لها عام ١٩٦٤ ورغم أن تطوير القدرة النووية الصينية كان موجها في الأساس ضد الاتحاد السوفيتي السابق إلا أن الهند شعرت بقلق شديد من وراء ذلك مما دفعها إلى تطوير قدرة نووية ذاتية ولذلك ارتكزت السياسة النووية الهندية دوما على عاملين رئيسيين أولهما يتمثل في رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق تكافؤ استراتيجي معها ويتمثل ثانيها في رفض الهند لحالة عدم التوازن واللامساواه القائمة في الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي.

وعلى أساس هذين المحددين الرئيسيين ظلت السياسة النووية الهندية تقوم منذ الخمسينيات على مبدأين متناقضين إلى حد ما من الناحية الشكلية أولهما الدعوة القوية إلى نزع السلاح النووي في العالم وثانيها التأكيد على حق الهند في الاحتفاظ بخياراتها النووية

مفتوحة بحيث تستغلها كما تشاء فقد كان جواهر لال نهرو من أوائل المنادين بنزع السلاح النووي وكان ممن شاركوا في وضع القرارات الدولية الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخمسينيات وكان نهرو مقتنعا بأهمية هذه القرارات للأمن والسلم الدوليين وقد طالب بقوة عام ١٩٥٤م بتجميد وإيقاف التجارب النووية حتى لا تؤدى إلى انتشار السلاح النووي وحتى لا تضطر الهند بدورها إلى استخدام هذه الأسلحة رغم انفها لأسباب أمنية مما قد يضر بتطورها الاقتصادي وقد أدت التجارب النووية الصينية عام ١٩٦٤م إلى إحداث تغيير جذري في السياسة الهندية حيث شعرت الهند بعد ذلك أنها مختلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجي ولاسيما أن هذا التفجير جاء بعد أن كانت الصين قد ألحقت هزيمة عسكرية بالهند عام ١٩٦٢م مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي.

وفى الوقت نفسه تقوم السياسة النووية على رفض معاهدة منع الانتشار النووي عام ١٩٦٨م لاعتبارات عديدة أبرزها أن الهند رأت أن هذه المعاهدة لا تخدم سوى مصالح الدول المالكة للأسلحة النووية كما رفضت أي اتفاقية تكرس الوضع النووي القائم الذي يقسم العالم إلى فئتين هما فئة الذين يملكون السلاح وهؤلاء الذين لا يملكونه كما رفضت هذه المعاهدة بسبب امتناع الدول الكبرى الأخرى الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترسانته النووية وقد ازداد الرفض الهندي للمعاهدة بعد الحرب الهندية – الباكستانية عام ١٩٧١ التي كشفت تبلور ما عرف بـ «محور بكين – إسلام أباد – واشنطن» أضف إلى ذلك أن بعض التحليلات يشير إلى أن هناك أسبابا عملية خفية كانت تكمن وراء رفض الهند للمعاهدة وتتمثل في أن أي تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت النووية الهندية سوف يحدد بدقة حجم المخزون الهندي من المواد النووية وهو مالا تقبله الهند حيث ترى أن الغموض يضفى قدرا أكبر من المصداقية على الرادع النووي الهندي وسوف يحرمها من الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي من هذه الميزة كما سيمنعها من امتلاك المواد النووية أما فيما يتعلق بالتجارب النووية فإن الحكومات الهندية السابقة

ظلت فيما مضى تستبعد احتمالات إجراء تجارب نووية ولكنها كانت تؤكد أن هذا الاحتمال يمكن أن يكون مطروحا إذا دعت الحاجة إليه وفى الوقت نفسه لم تلق الهند لاقتراحات إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب أسيا كما رفضت التوقيع على أي معاهدة لنزع السلاح النووي تستثنى الصين حيث رأت الهند أن انضمامها إلى معاهدة حظر التجارب النووية سوف يمنعها بالضرورة من إجراء التجارب اللازمة لتطوير قدراتها النووية ورغم أن الدول النووية الكبرى تستطيع تطوير قدراتها النووية من دون الحاجة إلى إجراء التفجيرات الفعلية ألا أن الهند لم تصل إلى هذا المستوى كما لا يتصور أن تستطيع الهند الوصول إلى هذا المستوى من التطور التكنولوجي النووي خلال فترة سريان معاهدة حظر التجارب النووية وقد بدأت قضايا التسلح النووي الهندي تأخذ حيزا كبيرا في حركة التفاعلات الداخلية في الهند منذ أوائل التسعينيات وخلال الآونة الأخيرة وكانت المسألة النووية إحدى أهم قضايا الجدل والنقاش في الحملات الانتخابية في الهند في يناير عام ١٩٩٨ وهى الانتخابات التي أسفرت عن فوز حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف حيث تبنت الأحزاب الرئيسية المتنافسة مواقف متناقضة في هذا الصدد فقد أكد حزب المؤتمر في برنامجه الانتخابي أنه سيكثف الجهود من أجل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وأنه سيركز جهوده على الاستخدامات السلمية والتنموية للطاقة الذرية.

أما حزب بهاراتيا جاناتا فقد تعهد في برنامجه الانتخابي بتحويل الهند إلى قوة نووية بمجرد وصوله إلى السلطة كما أعلن أنه سوف يتخذ كل الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن، بما في ذلك خيار السلاح النووي وفور تشكيل الحكومة أعلن مسئولون هنود أن إجراء تجارب فعلية بالأسلحة النووية يعتبر ضروريا للحصول على قاعدة معلومات عريضة يمكن عن طريقها بعد ذلك إجراء محاكاة عن طريق الكمبيوتر للتفجيرات النووية وقد شكلت هذه التوجهات تطورا جديدا في السياسة النووية الهندية، حيث كانت سياسة الحكومات الهندية السابقة تقوم على مواجهة التطورات الإقليمية والدولية من خلال تكثيف الدعوة إلى النزع الشامل للسلاح النووي في العالم ولكن حكومة

بهاراتيا جاناتا تبنت منذ البداية موقفا يقوم على مواجهة التطورات المشار إليها من خلال تعزيز القدرة النووية الهندية في مواجهة كل من الصين وباكستان أو في مواجهة أي قوة دولية أخرى.

التجارب النووية وأولويات الأمن القومي الهندي:

أصبح التفكير الاستراتيجي النووي الهندي محكوما إلى حد كبير في الفترة الحالية بالتطورات الراهنة والمستقبلية في القوة العسكرية الصينية بالإضافة إلى التعاون الاستراتيجي والنووي بين الصين وباكستان فالمفكرون الإستراتيجيون الهنود يرون أن التهديد الخارجي الحقيقي الذي يواجه الهند في الوقت الحالي لا يتمثل في الصين أو باكستان اللتين توجد خلافات حدودية بينهما وبين الهند ولكنه يتمثل في علاقات التعاون الاستراتيجي والنووي القائمة بين هاتين الدولتين وعلى الرغم من أن القادة العسكريين الهنود لم يطوروا عقيدة نووية متكاملة فإنهم ينظرون إلى السلاح النووي الهندي باعتباره أداة لـ«ضربة انتقامية ثانية» ردا على استخدام السلاح النووي من جانب الصين مثلا ضد الهند ويؤكدون على أن السلاح النووي ليس مصمما لإصابة أهداف دقيقة وإنما لضرب أهداف كبيرة نسبيا مثل المدن والتجمعات السكانية الضخمة وهو ما يعنى من وجهة نظرهم أن السلاح النووي الهندي يمكن أن يلحق أضرار بالخصم مماثلة لتلك التي لحقت بالهند.

وفى هذا الإطار ينبع الاهتمام الجارف في الوقت الحالي بالسلاح النووي ليس فقط من استمرار التعاون النووي والاستراتيجي الصيني – الباكستاني، ولكن أيضا من توقعهم أن هناك تطورات هائلة يمكن أن تطرأ على هيكل القوة التقليدية والنووية الصينية خلال السنوات القادمة وكذلك على طبيعة التوازن الاستراتيجي الدولي في القارة الآسيوية فعلى الرغم من أن الصين اهتمت منذ البداية بتطوير قدراتها النووية لمواجهة الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق في الأسامس فإن الهند شعرت بقلق شديد من هذا التطور، واهتمت بامتلاك السلاح النووي.

ومازالت هذه المعادلة قائمة فالصين تطور قدراتها النووية لردع الولايات المتحدة وتعزيز مكانتها الدولية ولكن ذلك يثير قلق الهند بالدرجة الأولى ويعتقد الساسة والمفكرون الإستراتيجيون الهنود أن ثمة تطورات ضخمة سوف تحدث في القوة العسكرية الصينية خلال الفترة القادمة حيث يتوقعون أن تلجأ الصين خلال الفترة القادمة إلى تحسين وتطوير برنامجها النووي ولاسيما في مجال تحسين معدل القوة التدميرية إلى الوزن بالنسبة للرؤوس النووية وتطوير مركبات متعددة للعودة وامتلاك نظم دقيقة للاتصال وقادرة على البقاء في ظروف المعركة النووية وذلك من أجل تضييق الفجوة التي تعانى منها القوة النووية الإستراتيجية الصينية في مواجهة القوة النووية الأمريكية، ومن ناحية أخرى يتوقع الساسة الهنود أن الصين سوف تحاول تعويض النقص الذي تعانى منه في عناصر الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، فعلى الرغم من أن الصين حصلت من روسيا عام ١٩٩٣م على أربع بطاريات من نظام الدفاع الجوى (إس ٣٠٠) وتكنولوجيات القيادة المرتبطة بها فإن الصين لا تملك نظاما متطورا للإنذار المبكر بالأقمار الصناعية ويعتقد الإستراتيجيون الهنود أن الولايات المتحدة لابد أن تقوم فى المستقبل القريب بمد مظلة الدفاع الصاروخي إلى حلفائها في أسيا ما سوف يضطر الصين بدورها إلى السعي إلى امتلاك قدرات مماثلة للدفاع الصاروخي في أسرع وقت ممكن لأن أي نظام للدفاع الصاروخي في أسيا سوف يقوض فاعلية القوة النووية الإستراتيجية الصينية ومن ثم فإن الفكر الاستراتيجي الهندي عموما كما تعبر عنه النخبة المثقفة وصانعوا القرار السياسي أصبح ينظر بقلق شديد إلى التطورات الحالية والمحتملة في البيئة الإستراتيجية الإقليمية المحيطة بالهند لاسيما التعاون النووي والاستراتيجي بين الصين وباكستان بدرجة أكبر من أي وقت مضى.

ومع ذلك فمازال من غير المعروف بالضبط تأثير العامل النووي على السياسة العسكرية الهندية وهل يمكن أن يؤدى هذا التطور الجديد إلى اعتماد المذهب العسكري الهندي على فكرة الردع النووي والتوسع في إدخال الرؤوس النووية والقذائف النووية

إلى مختلف أفرع القوات المسلحة النووية؟ أن الحركة النووية سوف تكتفي بالتجارب التي أجرتها. ويبدأ هذا التساؤل مطروحا بقوة في الساحة السياسية والعسكرية الهندية بعد أن كان وزير العلوم والتكنولوجيا قد صرح عقب إجراء التجارب بأن العلماء الهنود يمكن أن يقوموا بتركيب رؤوس نووية على الصواريخ الباليستية الهندية وتجهيزها للاستخدام العملياتى الفعلى، إذا دعت الضرورة إلى ذلك وفى الوقت نفسه ترافقت التجارب النووية الهندية مع بروز بعض الدعوات في الهند إلى التوسع في إدخال السلاح النووي في صفوف القوات المسلحة الهندية استنادا إلى أن تصنيع قنبلة ذرية في الهند يتكلف أقل من ١٠ ملايين روبية . أي حوالي مليون دولار مما يعنى من وجهة نظر الداعين إلى التوسع في إنتاج السلاح النووي إن تسليح القوات المسلحة الهندية بالقنابل النووية لن يمثل عبئا ماليا على الخزانة العامة للهند إلا أنه ليست هناك مؤشرات كافية حتى الآن على إمكانية تبنى الحكومة والمؤسسة العسكرية الهندية لهذا الخيار.

التجارب النووية وقائمة الاهتمامات السياسية الهندية:

ترتبط التجارب النووية الهندية الخمس بالإضافة إلى ما سبق برغبة الحكومة الهندوسية من تحقيق أهداف متعددة بعضها داخلي والبعض الآخر يتعلق بالبيئة الإقليمية والبعض الثالث يتعلق بالنظام الدولي ككل والمتصور أن الدوافع المتعلقة بالأوضاع الداخلية في الهند تعتبر الأكثر أهمية في السلوك السياسي للحكومة الهندية وانعكس هذا المعنى في تصريحات لوزير الدفاع الهندي زعم فيها أن التجارب النووية الهندية تهدف إلى التجارب مع هواجس داخلية في مجال الأمن القومي أكثر مما ترتبط برغبة الهند في ردع الصين أو باكستان، وبالتالي فإن من الممكن أن تكون الحكومة الهندية المتطرفة قد أقدمت على إجراء هذه التجارب النووية من أجل زيادة شعبيتها في الداخل ولاسيما أنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة وتعتبر حكومة أقلية في الهند وكانت سياسة هذه الحكومة منذ البداية تقوم على التشدد من أجل مغازلة الشارع السياسي الهندي وقد حققت الحكومة الهندوسية المتطرفة بالفعل نجاحا كبيرا في هذا الصدد وانعكس ذلك الجلاء في شعبية

الحكومة الهندية زادت بشدة عقب إجراء التجارب النووية وأصبح رئيس الحكومة أتال بيهارى فاجبايى بطلا شعبيا في الهند ومن ثم يتصور أن الحكومة الهندية أقدمت على إجراء التجارب النووية الخمس في إطار المناورات السياسية الداخلية ومن أجل زيادة شعبيتها بما يؤدى إلى تمكنها من الفوز بأغلبية ساحقة في بداية انتخابات برلمانية قادمة.

ومن ناحية أخرى فإن الدافع الآخر للتجارب النووية الهندية يتمثل في أن هذه التجارب تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية للهند في صراع الأدوار في جنوب شرق أسيا بل على مستوى القارة الآسيوية كلها فالصراع يبدوا محتدما بين الهند وكلا من الصين وباكستان على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة وبطبيعة الحال فإن الطرف الذي يملك قدرات شاملة أكبر من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية سوف يصبح أوفر حظا في اكتساب النفوذ الإقليمي في جنوب شرق أسيا وفى هذا الإطار فإن إقدام الحكومة الهندية على إجراء التجارب النووية الخمس لا يبعد عن المسعى الهندي الدءوب إلى تعزيز المكانة الدولية للهند سواء من حيث وضع الهند في المنظمات الدولية أو زيادة مكانتها في حركة التفاعلات الدولية ولاسيما أن الهند أعربت دوما عن رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي ولذلك فإن الحكومة الهندية بل والنخبة السياسية الهندية عموما تدرك أن الفترة الحالية تعتبر مرحلة انتقالية يعاد فيها تشكيل النظام الدولي بأكمله وتشتمل هذه المرحلة على بروز قوى دولية جديدة وبالفعل فإن الهند باتت تمتلك قدرا كبيرا من مقومات القوى الدولية الكبرى ويشير العديد من الكتابات السياسية إلى أن الهند أصبحت واحدة من أهم القوى الصاعدة في النظام الدولي ولذلك فإن الحكومة الهندوسية أقدمت تحت تأثير الضغوط التى مارستها الجناح المتطور من حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم – على إجراء التجارب النووية من أجل إبراز الهند كقوة دولية كبرى مالكة لترسانة نووية مثلها في ذلك مثل الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووي وقد بدأ هذا المعنى واضحا في تصريحات وزير الدفاع الهندي جورج فيرناندیز عقب إجراء التفجيرات النووية الخمس حينما أشار صراحة إلى أن بلاده أصبحت دولة نووية وإن على العالم أن يخاطبها على هذا الأساس .

ثانيا : احتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان :

ينطوي السباق النووي بين الهند وباكستان على مخاطر بالغة على الأمن الإقليمي في منطقة جنوب أسيا لأن السباق النووي بين الهند وباكستان يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية فعلية مدمرة بين الجانبين ولاسيما في ظل وجود حكومة متشددة في الهند والحقيقة إن احتمالات هذه المواجهة تبدو واردة بقوة في ظل التصعيد العسكري الشديد بين الهند وباكستان ولاسيما في ظل قيامهما بنشر صواريخ بالستية متطورة في المناطق الحدودية بين البلدين.

كما تردد إن القوات المسلحة للدولتين قامت بتركيب رؤوس نووية في الصواريخ التي جرى نشرها في المناطق الحدودية وقامت الحكومة الباكستانية أيضا بإعلان حالة الطوارئ في البلاد تحسبا لأي مواجهة عسكرية مع الهند في الوقت الذي كثفت فيه القوات المسلحة الهندية وجودها العسكري في الجزء الذي تحتله الهند من إقليم كشمير.

والحقيقة إن المواجهة العسكرية يمكن أن تندلع تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات أبرزها المخاوف القوية لدى باكستان من إمكانية إقدام الهند منفردة أو بالتعاون مع إسرائيل على قصف منشأتها النووية وعلى الرغم من التطمينات القوية التي حصلت عليها باكستان من الولايات المتحدة بعدم إمكانية وقوع هذا الاحتمال إلا أن الحكومة الباكستانية مازالت تشعر بقلق شديد من هذا الاحتمال وفى الوقت نفسه فإن هناك احتمال أن تقدم الحكومة الهندية في ظل سيطرة الجناح الهندوسي الأكثر تطرفا في الحكومة على شن الحرب ضد باكستان من أجل إلحاق الهزيمة العسكرية بها، في ظل الخلافات الدينية والسياسية العنيفة القائمة بين الجانبين ولاسيما إن الهند تتمتع بتفوق كاسح على باكستان في الميزان العسكري في كافة مجالات القوة العسكرية.

والجانب الأكثر خطورة لهذا الاحتمال يتمثل في إن تطوير القدرات النووية الهندية والباكستانية ووسائل الايصال الصاروخية الخاصة بها يعنى إن أي حرب جديدة بين الجانبين سوف تكون مختلفة عن الجولات الثلاث السابقة بين البلدين فالقدرات

الصاروخية للطرفين يمكن أن تصل إلى أعماق بعيدة في أراضى الدولتين لم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق علاوة على أن تركيب رؤوس نووية في هذه الصواريخ يمكن أن ينقل الصراع بين الجانبين إلى أفاق أخرى أكثر دمارا بصورة هائلة عن أي حرب سابقة بينهما وحتى بعيدا عن احتمالات نشوب حرب مصيرية ومخططة بين الجانبين الهندي والباكستاني فإن هناك احتمالات نشوب حرب نووية بينهما عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو المصادفة.

ويبدوا هذا الاحتمال واردا في ضوء أن التوتر الشديد الذي يخيم على العلاقات بين البلدين وافتقار كل من الهند وباكستان إلى الخبرة العسكرية والفنية الكافية بالإضافة إلى نقص التكنولوجيا اللازمة لضمان الكفاءة في تشغيل الأسلحة النووية وعدم بلورة استراتيجيات عسكرية وعقائد قتالية واضحة لاستخدام السلاح النووي.

كل ذلك يعرض المنطقة لأخطار اندلاع الحرب النووية عن طريق الخطأ أو المصادفة وبالتالي فإن الإرادة التي ذهبت إلى أن الردع النووي يمكن أن يضمن استقرار الأوضاع في جنوب أسيا تبدوا أراء غير سليمة وعلى الرغم من إن هذه الآراء تستند في الأساس إلى تجربة الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق كان مرتكزا على وجود قدرات نووية متطورة لدى الطرفين بالإضافة إلى شبكة معقدة للإنذار المبكر الفضائي والجوى وهو ما وفر قدرا من الاستقرار في العلاقات الأمريكية – السوفيتية لأن كل طرف منهما كان واثقا من إن لديه القدرة على تدمير الطرف الأخر حتى بعد تلقيه ضربة أولى مدمرة.

أما في حالة الهند وباكستان فإنهما لا تمتلكان قدرات نووية كبيرة وربما لا يمكنهما الصمود أمام ضربة أستباقية أضف إلى ذلك إن افتقار الطرفين إلى عناصر الإنذار الفضائي والجوى المتطورة سوف يغريهما بإبقاء أسلحتهما النووية جاهزة للإطلاق بمجرد صدور الأمر بذلك.

وتشير بعض التقديرات إلى إنه في حالتي الهند وباكستان فإن الفترة التي تفصل بين إطلاق صفارات الإنذار وأول انفجار نووي بعد وصول الأسلحة والقذائف النووية إلى

أهدافها لن تزيد عن خمس دقائق وبالتالي فإن هذا الوضع يمكن أن يدفعهما إلى تبنى ما يعرف بـ (الدفاع المتأهب) إلا أن تنفيذ هذا النوع من الدفاع دون وجود أجهزة رادار متطورة وأنظمة تحكم وسيطرة فعالة يعنى إمكانية وقوع الحرب النووية عن طريق الخطأ لأن من الممكن في مثل هذه الحالة أن يتم إطلاق الأسلحة النووية عند بروز أية شكوك حول إمكانية قيام الطرف الأخر بشن هجوم نووي حتى لو كانت هذه الشكوك غير حقيقية.

ومع ذلك فإن هناك متغيرات أخرى قد تقلل من احتمالات نشوب مواجهة عسكرية بين الجانبين أبرزها إن هناك متغيرات أخرى قد تقلل من احتمالات نشوب مواجهة عسكرية بين الجانبين أبرزها إن هيكلية النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب البارزة لم تعد تسمح بنشوب حروب واسعة النطاق ولاسيما في المناطق الحساسة مثل جنوب أسيا.

وهناك العديد من الآليات التي تستطيع الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة استخدامها للحيلولة دون تدهور الأوضاع فى اتجاه الصراع المسلح بين الهند وباكستان أبرزها العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية وتشير بعض التقديرات إلى أنه إذا استمرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية والغربية على الهند لمدة عامين عند رفعها فإن ذلك يمكن أن يصيب الاقتصاد الهندي بأضرار فادحة كما إن باكستان لا تستطيع الصمود في مواجهة أي عقوبات اقتصادية دولية أضف إلى ذلك إن أي حرب واسعة النطاق بين الهند وباكستان سوف تتطلب تكاليف مادية هائلة ليس بمقدور أي منهما أن يتحملها وبالتالي ربما كان من الجائز القول إن السباق النووي بين الهند وباكستان يرمى في نهاية المطاف إلى الردع أكثر من كونه مؤشرا على إمكانية نشوب صراع مسلح بينهما في المستقبل القريب.

تطور النشاط النووي الهندي :

في ظل وجود اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (Non-proliferation trealy) NPT تلك الاتفاقية التي تكيل بمعيارين في قضايا هامة تتعلق بالأمن القومي وتعجز

عن إلزام كل الدول بالانضمام إليها أو قبول التفتيش الدولي على منشأتها النووية وتترك المجال لدول بعينها تملك أسلحة التدمير الشامل وتطالب دولا أخرى بالالتزام الصارم ببنود الاتفاقية قامت كل من الهند وباكستان في مايو ١٩٩٨م بتفجيراتها النووية الأخيرة ومن المعروف إن إنتاج سلاح نووي يمثل بالنسبة لكل من الدولتين هدفا استراتيجيا فى ظل توازنات القوى في شبه القارة الهندية وفى ضوء ما كان بينهما من عدائيات بدءا من انفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧م ومرورا بصدام مسلح بينهما تكرر ثلاث مرات خلال العقود الأربعة الأخيرة وانتهاء بنزاع مستمر على قضية كشمير والذي يزداد حدة وعنفا بمرور الأيام وتجدر الإشارة إلى أن الدافع السياسي الرئيسي وراء تجارب الهند النووية الخمس هو الرغبة في الحصول على مكانة دولية تتناسب مع حجمها كبلد كبير يبلغ عدد سكانه (٩٥٠) مليون نسمة.

وإن ما يقال عن الفقر الذي يسود أغلبية الهنود لا يمنع أن تبرز الهند كقوة إقليمية عظمى في جنوب أسيا قادرة على أن تنافس باكستان الأقل منها حجما وسكانا والصين ذات المليار نسمة والتي تمتلك قدرات نووية كبيرة ومن ثم تتطلع الهند بعد التحاقها بالنادي الذرى أن تحتل مقعدا دائما في مجلس الأمن يتلاءم مع مكانتها الإقليمية والدولية أما على الصعيد الاستراتيجي فإن تأكيد الهند على امتلاكها قدرات نووية ضخمة سوف يشكل بالضرورة رادعا نوويا قويا في مواجهة كل من الصين وباكستان وهما الجارتان القويتان المتاخمتان لها.

وعلى صعيد السياسة الداخلية في الهند فإن الائتلاف الحاكم يمثل ائتلافا ضعيفا ويصعب عليه إدارة البلاد في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي تواجه الهند في الوقت التي تمتع فيه القضية بجاذبية وشعبية خاصة لجميع أفراد الشعب الهندي فيشعر جميع الجنود بالفخر والاعتزاز حيال قدرات بلادهم الذرية ومن شأن تلك التجارب النووية أن تزيد من حجم المؤيدين والمساندين لسياسة حكومة (جاناتا) بما يمكنها من تشديد قبضتها في الداخل في مواجهة القوى المعارضة لها، كما تلبى

التجارب أيضا مطالب القوى المتشددة في المؤسسة العسكرية التي تطالب بشدة أن تعلن الهند عن نفسها رسميا كقوة نووية ضمانا لاحتفاظها بمكانة محترمة في مدخل القرن الحادي والعشرين.

التجارب النووية الهندية :

قامت الهند في إبريل ١٩٩٨م بنشر صواريخها من طراز (برزفى -٢) التى يبغ مداها (٢٥٠)كم على حدودها المتاخمة لباكستان حيث أعلن وزير الدفاع الهندي جورج فيرناندلس بأن بلاده تسعى لتطوير برنامجها النووي وأن صواريخها (برزفى -٢) تتميز بطول المدى الذي يمكنها من إصابة أي هدف داخل باكستان وكرد فعل مباشر قامت باكستان بإجراء تجربة على صواريخها بعيد المدى جوري (١٤٩٠) كم، وهو قادر على إصابة العاصمة الهندية نيودلهي.

وأحدث إطلاق اسم جوري على الصاروخ الباكستاني موجه من الاستياء الشديد حيث أن الاسم هو لأحد ملوك أفغانستان القدماء الذي تغلب على حاكم الهندوس في قلب نيودلهي. وفى تطور مفاجئ أعلن «تشيد امبارام» رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية أن الهند قامت يوم ١١ مايو ١٩٩٨م باختبار ثلاث قنابل نووية من أعيرة (٤٥) كيلو طن للقنبلة النووية الحرارية وهى تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هيروشيما (١٠) كيلو طن القنبلة الانشطارية و (٢) كيلو طن للقنبلة منخفضة العيار أما القنبلتان منخفضتا القوة اللتان تمت تجربتهما يوم ١٣ مايو فكانتا بقوة (٠,٥)، (٠,٣) كيلو طن على التوالي .

وأستطرد «تشيد أمبارام» قائلا أن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ولاية راجستان الهندية عملت على دعم قدرة الهند على تصميم سلاح نووي جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلي وأن التجارب هي محصلة برنامج تسليح نووي بدأ في البلاد منذ سنوات عديدة.

أما المستشار العلمي لوزارة الدفاع الهندية، فقد أكد أن الهند أصبحت بالفعل دولة

نووية، وأن نظام السيطرة والتحكم القائم حاليا يحتاج إلى تطوير، بالإضافة إلى أن التجارب الأخيرة وفرت معلومات حيوية تؤكد قدرة الهند على تصميم أسلحة نووية بقوى مختلفة لاستخدامات مختلفة ووسائل إطلاق متعددة، وأضاف أن هذه التجارب دعمت إلى حد كبير من قدرة الهند في مجال المحاكاة بالحاسب الآلي لتصميمات جديدة تمكن البلاد من إجراء أي تجربة نووية بدون التفجير الفعلي.

وقد أثبتت الهند بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية بالإضافة إلى قنابل نووية انشطارية منخفضة القوة أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب – من مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى، مما يعكس تقدمها تكنولوجيا كبيرا في المجال النووي، فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء تجاربها لمدة ثماني سنوات من عام ١٩٤٥م حتى عام ١٩٥٣م، للوصول إلى تكنولوجيا التصغير والمدفعية بعد إجراء (٤٢) تفجيرا، وأجرت فرنسا ما يقرب من (٢٥) تفجيرا نوويا تجريبيا من عام ١٩٦٠م – ١٩٧٠م حتى وصلت لأول صاروخ ذي رأس نووي .

البرنامج النووي الهندي :

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقييم القدرة النووية للهند، يلزم دراسة وتحليل العناصر الأساسية التي مكنتها من الوصول إلى تلك القدرة ولعل من أهمها :

- **البنية الأساسية وتشمل:**

  قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية.

  مراكز الأبحاث العلمية والمعاهد والمعامل المتخصصة.

  المفاعلات النووية.

- **تدبير الخامات النووية اللازمة.**
- **القدرة الاقتصادية لتنفيذ برنامج نووي.**

في هذا الإطار، بدأت الهند برنامجها النووي منذ الأربعينيات بإعداد العلماء والمتخصصين والفنيين، بالإضافة لإقامة معهد تانا للبحوث الأساسية وتكوين لجنة الطاقة الذرية الهندية وأنشأت مركز تدريب للعلوم النووية، وكذلك معهد البحث العلمي والتطوير والذي يعنى بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

وفى عام ١٩٤٨م صدر قانون الطاقة الذرية الهندي، وأنشئت لجنة الطاقة الذرية التابعة لرئيس الوزراء (وفى عام ١٩٤٩م أقامت وحدة البحث في الخامات النادرة) مثل اليورانيوم والثوريوم . وفى عام ١٩٥٤م أنشأت مؤسسة الطاقة الذرية التي تشتمل على المفاعل النووي والمنشآت البحثية والعلمية، وسميت فيما بعد مركز «بهابوا» للبحوث الذرية. وفى عام ١٩٥٥م تم إنشاء أول مفاعل نووي بحثي بقدرة (١) ميجاوات يعتمد على وقود نووي عالي الإغناء (الإثراء) تم استيرادها من كل من إنجلترا وفرنسا، حيث بدأ تشغيله عام ١٩٥٦م، وفى ديسمبر من نفس العام بدأ تنفيذ برنامج التعاون بين الهند وكندا بإنشاء المفاعل النووي الكندي الصنع بقوة (٤٠) ميجاوات يتم تشغيله باليورانيوم الطبيعي .

وفى عام ١٩٥٧م تم تشغيل مصنع لإنتاج اليورانيوم المخصب من خامات محلية، وفى عام ١٩٦٠م تم تحضير الوقود النووي منذ عام ١٩٦٤م وبذلك تكون الهند قد أتمت استكمال دورة الوقود النووي على المستوى البحثي والتجريبي معتمدة على الذات، وكذلك أيضا أصبحت الهند أول دولة تمتلك التكنولوجيا النووية كاملة بعد الدول النووية الكبرى . وفى الفترة من ١٩٦٤م – ١٩٧٤م بدأت الهند في إجراء عمليات فصل البلوتونيوم فى مصنع إنتاج البلوتونيوم، ثم توقف العمل به لفترة حتى يتم تطويره، وقد تم تقدير طاقة إنتاج البوتونيوم من المفاعل النووي الكندي الصنع بنحو (٥ , ١٠) كيلو جرام، حيث يقدر مجموع ما أنتج بحوالي (٨٠) كيلو جراما أي ما يكفى لصنع حوالي (١٦) قنبلة نووية . وقد تميز البرنامج النووي الهندي بدرجة عالية جدا من درجات

الاعتماد على ألذات والاستفادة من الخبرة والمعرفة في تطوير التكنولوجيا لصالح هذا البرنامج، وفى عام ١٩٧٥م بدأ تشغيله في عام ١٩٨٥م وقد تم تصنع الوقود النووي اللازم لتشغيل هذا المفاعل محليا .

وسائل توصيل الرؤوس النووية :

تمتلك الهند عدة أنواع من الصواريخ أرض / أرض لعل من أهمها :

- الصاروخ برزفى (prisivi) ويصل مداه إلى (٢٥٠) كم ويبلغ وزن الرأس المدمرة (١,٥) طن ويمكن استخدامه فى ضرب بعض الأهداف في عمق باكستان .
- الصاروخ أجنى (egni) ويصل مداه إلى (١٥٦٠) كيلومتر ووزن الرأس المدمرة (١) طن .
- الصاروخ (arbm) ويصل مداه إلى (٢٥٠٠)كم وبذلك أصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد امتلاكها للصواريخ متوسطة المدى، والتي يمكنها حمل رؤوس نووية ويصل مداها إلى كل أعماق الصين وباكستان كما تقوم الهند بتطوير قدرات الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ليصل مداها إلى حوالي (٥٠٠٠) كم، كما قامت بتطوير برنامجها للفضاء من خلال إنتاج صواريخ الإطلاق (P.S.L.V)، (G.S.L.V) وامتلاك الهند لهذين النظامين يمكنها من إنتاج صواريخ عابرة للقارات (I.B.C.M) في عام ٢٠٠٢م.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض الدلالات الإستراتيجية الأساسية لإجراء التجارب النووية من جانب الهند قياسا على الإطار التقليدي للانتشار النووي. فالانتشار النووي المبهم يختلف جذريا عن نموذج الشفافية فى تطوير السلاح النووي بواسطة الجيل الأول من الدول النووية، فإذا تمت دراسة مشروع مانهاتن الأمريكي كنموذج للشفافية النووية، **يمكن ملاحظة الآتى:**

- إقامة البنية النووية الأساسية (مفاعلات – علماء وفنيون ...الخ).
- تطوير بنية تحتية قادرة على إنتاج مواد نووية في تصنيع الأسلحة النووية.
- تطوير المعارف والتكنولوجيا لتصميم وتصنيع السلاح النووي.
- إجراء التجارب للأسلحة النووية يتبعها إعلان عن امتلاك السلاح النووي.
- تطوير نظام النقل والتوصيل.
- الإعلان عن العقيدة النووية.
- بناء ترسانة نووية لدعم العقيدة النووية.
- انتشار عسكري للأسلحة النووية.

أما عناصر الانتشار المبهم في الجيل الثاني من الدول النووية فليس لها ملامح واضحة مثل شفافية الجيل الأول من الدول النووية وأهم العناصر:

- لا تجارب على السلاح النووي، حيث أن الدولة التي تتبع برنامج الانتشار النووي المبهم، لا تجرى تجارب، لأنها تمثل اعترافا صريحا بتجاوز حدود العتبة النووية، كما أنه من الناحية الفنية والسياسية يؤدى عدم إجراء التجارب إلى خلق حالة من الفوضى تحيط بهذه الدولة، غير أن الهند قد تجاوزت عن هذا العنصر بإجراء اختباراتها النووية في مايو من عام ١٩٩٨، بينما مازالت إسرائيل تتمسك به.
- إنكار امتلاك السلاح النووي وهى لا تنكر قدرتها على تصنيعه إذا دعت الحاجة وقد تخلت الهند عن ذلك بقيامها بالتفجيرات النووية الأخيرة على العكس من إسرائيل.
- لا تحديد للتهديدات التي تتطلب استخدام السلاح النووي، ولم يحدث ذلك بصورة صريحة حتى الآن .

- لا عقيدة عسكرية تحكم استخدام السلاح النووي لأن الإعلان عن العقيدة يؤدى لإثارة نقاش داخل النخبة الأمنية الوطنية مما يؤدى لزيادة عدد المشاركين في المسائل النووية وهذا يقلل السرية، وسوف تتضح أبعاد ذلك في المرحلة القادمة.

في النهاية فإن التجارب النووية الهندية (والباكستانية) المستندة على قاعدة من القدرات النووية – العسكرية المتطورة، قد خلقت نموذجا جديد من الدول النووية، تختلف عن الدول النووية المعلنة، ودول العتبه النووية، وسوف تتضح ملامح هذا النموذج بشكل أكبر، خلال المرحلة القادمة.

المبحث الثاني

باكستان

لم تكن التجارب النووية الباكستانية تطور مفاجئا بل كانت متوقعة بقوة، عقب إجراء التجارب الهندية وعلى الرغم من الضغوط الدولية الأمريكية التي طالبت الحكومة الباكستانية بضبط النفس والامتناع عن إجراء تجارب نووية، بل وتهديد الإدارة الأمريكية لباكستان من أنها سوف تتعرض لعقوبات اقتصادية مماثلة لتلك التي فرضت على الهند في حالة إجراء تجارب نووية، فإن مسألة إجراء تجارب نووية كانت تمثل ضرورة حتمية لباكستان من أجل صيانة الأمن القومي ومواجهة الواقع الإقليمي الجديد الذي نشأ عن التجارب النووية الباكستانية، مما يقتضى التعرف أولا على مبادئ السياسة النووية الباكستانية، والدوافع المختلفة وراء إجراء التجارب النووية الباكستانية.

مبادئ السياسة النووية الباكستانية :

ربطت باكستان دوما سياستها النووية بالسياسة النووية الهندية، وكان اتجاهها نحو تطوير قدرتها النووية مرتبطا برغبتها في مجاراة الهند، وتحقيق التكافؤ الاستراتيجي معها في المجال النووي، فقد بدأ البرنامج النووي الباكستاني منذ عام ١٩٥٥ مع إنشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية، بهدف تمكين باكستان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وكان تطور البرنامج النووي الباكستاني مرتبطا إلى حد كبير بتطور البرنامج النووي الهندي، وكانت معظم التطورات الجارية في المجال النووي الباكستاني بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندي وفى نفس هذا الإطار ربطت باكستان دوما موقفها من الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة حظر التجارب النووية بالموقف الهندي، فباكستان ليس لديها من حيث المبدأ أي تحفظات على الانضمام إلى هاتين المعاهدتين، ولكنها تشترط أن تنضم الهند أيضا إلى هاتين المعاهدتين، ولكن شريطة أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطا على الهند من أجل الانضمام أيضا إليهما.

وقد أدت الجهود الهندية المكثفة في المجال النووي خلال الفترة ما بين ١٩٦٥ – ١٩٧٥، إلى إثارة اهتمام مماثل على الجانب الباكستاني ولذلك قامت باكستان في عام ١٩٧٢ بإنشاء أول محطة للطاقة النووية في كراتشى بالتعاون مع كندا بطاقة كهربائية سعة ١٣٧ ميجاوات، وبعد إجراء الهند أول تفجير نووي لها عام ١٩٧٤ أبدت باكستان اهتماما مماثلا إلى درجة أن رئيس الوزراء الباكستاني وقتذاك ذو الفقار على بوتو أعلن مشددًا هدد بأن الشعب الباكستاني سوف ينتج القنبلة النووية «حتى لو اضطر إلى أكل العُشب».

وفى عام ١٩٧٦، وافقت فرنسا على بيع باكستان مفاعلا نوويا قادرا على إنتاج اليورانيوم كما قامت خلال العام نفسه بإنشاء معمل أبحاث «كاهوتا» جنوب إسلام أباد لتأسيس وحدة لتخصيب اليورانيوم، وهو ما أتاح لباكستان أن تعلن بعد ذلك أنها أصبحت واحدة من الدول المتميزة القادرة على إنتاج الوقود النووي المخصب محليا.

وفى هذا السياق شكل التعاون بين باكستان والصين حجر الزاوية في تطوير القدرات النووية الباكستانية وارتكز هذا التعاون والشراكة وتبادل المنافع ولاسيما أن باكستان كانت تمتلك خبرات نظرية وعلمية هامة ومتطورة في المجال النووي ولذلك أمدت الصين البرنامج النووي الباكستاني بالعديد من المكونات الحيوية.

ومع ذلك فإن التعاون النووي بين باكستان والصين كان غير كاف لتلبية كافة الاحتياجات الباكستانية حيث أن القدرات النووية الصينية كانت مختلفة إلى درجة لم تسمح لباكستان ببناء المفاعلات اللازمة لتحقيق الطرد المركزي أو الحصول على المادة الكيميائية الخام لليورانيوم ولذلك اضطرت باكستان إلى المزاوجة بين التعاون مع الصين والاعتماد على مصادر التوريد الأجنبية.

وفى الأعوام القليلة الماضية امتد التعاون بين باكستان والصين إلى العديد من المجالات الهامة حيث تشير بعض التقارير إلى أن الصين ساعدت باكستان على إنشاء مفاعل بحثي صغير مزود بوحدة لاستخلاص اليورانيوم في منطقة (كاسما) بإقليم

البنجاب وتتراوح قوته بين ٥٠ – ١٠٠ ميجاوات ويمكن لهذا المفاعل أن ينتج بلوتونيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي .

كما يتردد أن الصين باعت لباكستان حوالي ٥ آلاف مغناطيس حلقى لتطوير وحدات الطرد المركوى الخاص بتخصيب اليورانيوم في مركز البحوث النووية فى كاهوتا ومن خلال هذه الجهود المتنوعة استطاعت باكستان إنشاء قاعدة دائمة للصناعة النووية. وعلى الرغم من أن جهود التطوير النووي الباكستاني ارتبطت في الأساس بالأوضاع الإستراتيجية فى جنوب أسيا وشبه القارة الهندية فإن الساسة الباكستانيين حاولوا في العديد من الفترات أعطاء بعد إسلامي لمحاولة إنتاج قنبلة نووية باكستانية.

وكان رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق، ذو الفقار على بوتو، قد استخدم مرات عديدة مصطلح القنبلة الإسلامية وهو ما فسر فى العديد من الحالات على أن باكستان يمكن أن تعطى خبرتها النووية أو أسلحتها النووية لدول عربية لاستخدامها في الصراع ضد إسرائيل، وفى هذا الإطار اعتمدت السياسة النووية الباكستانية على الحصول على الدعم المالي من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية وليبيا.

وعلى الرغم من أنه ليست هناك معلومات مؤكدة عن التعاون بين باكستان وهاتين الدولتين في المجال النووي فإن الواضح أن التعاون بينهم استهدف التعويض عن نقص القدرات التمويلية الباكستانية ولكن هذا التعاون لم يستمر طويلا حيث تشير بعض التقارير إلى أن السعودية وليبيا توقفتا عن تمويل النشاط النووي الباكستاني منذ فترة طويلة نسبيا ولاسيما خلال الفترة التي رضخت فيها باكستان ذاتها للضغوط الأمريكية والغربية وقللت أنشطتها النووية.

وعلى أية حال فإن التطورات التي أعقبت التجارب النووية الهندية الباكستانية دفعت المسئولين الباكستانيين إلى تأكيد صراحة على أن هذه التجارب ارتبطت في الأساس بالظروف الأمنية والسياسية والإستراتيجية في شبه القارة الهندية، وأن باكستان لن تزود أي دولة عربية أو إسلامية بالسلاح النووي وقد رفض رئيس الحكومة الباكستانية نواز

شريف صراحة تصريحات وزير الخارجية الإيرانية، كمال خرازى التي ذهب فيها إلى أن القنبلة النووية الباكستانية تقدم ضمانة لكل مسلم، وأن على العالم الإسلامي أن يطمئن على أمنه بعد التجارب النووية الباكستانية .

ومن ناحية أخرى أشار عدد من التقارير إلى أن باكستان قدمت تطمينات قوية للإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية بأنها لن تنقل خبرتها النووية إلى أي جهة ثالثة . وقد جاءت هذه التطمينات عقب شيوع احتمالات بأن من الممكن أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية ولذلك يبدو أن هناك صفقة ما جرى الاتفاق عليها فى عدم تقديم خبراتها أو تكنولوجياتها النووية إلى إيران أو الدول العربية في مقابل التزام إسرائيل بعدم مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية، رغم أن من غير المنطقي أصلا أن تقوم إسرائيل على مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية لأن ذلك يمكن أن يسبب كارثة بيئية مروعة في منطقة جنوب أسيا، بل وفى القارة الآسيوية بأسرها، كما أن هذه الخطوة الإسرائيلية يمكن أن تسبب درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار الإقليمي.

التجارب النووية والحسابات الأمنية والسياسية في باكستان :

كانت التجارب النووية محكومة بدوافع أمنية وسياسية مقعدة، حيث خلقت التجارب النووية الهندية خللا خطيرا في الميزان العسكري بين الهند وباكستان، لمصلحة الهند وفى الوقت نفسه، فإن التجارب النووية الهندية خلقت ضغوطا شعبية هائلة من الرأي العام الباكستاني على حكومته من أجل إجراء تجارب نووية ردا على التجارب الهندية ومن الناحية العسكرية، اندرجت التجارب النووية الباكستانية في إطار سباق التسليح القائم بين الهند وباكستان، وهو السباق القائم تحت تأثير الخلافات القائمة بين الجانبين حول العديد من القضايا، ومن أبرزها بالطبع مشكلة كشمير وفى ظل هذا فإن حركة التفاعلات الهندية الباكستانية تشهد حالة مزمنة من سباق التسليح بينهما، بحيث أن أي تطور تسليحي أو عسكري لدى أحد الجانبين يثير عادة رد فعل مماثلا على الجانب

الآخر . وذلك فإن الحكومة الباكستانية وجدت نفسها مضطرة إلى العمل بكل الطرق على تغطية وتعويض هذا الخلل.

ومن ناحية أخرى كان إجراء التجارب النووية يمثل خطوة حتمية من جانب الحكومة الباكستانية في ظل الاستنفار الشعبي الهائل في باكستان، وكذلك في ظل الضغوط العنيفة التي مارستها النخبة المثقفة ووسائل الأعلام والمؤسسة العسكرية على حكومة نواز شريف. وعلى الرغم من أن هذه الحكومة كانت قد وصلت إلى الحكم بأغلبية كاسحة في عام ١٩٩٧، ألا أن امتناعها عن إجراء تجارب نووية ردا على التجارب النووية الهندية كان يمكن أن يؤدى إلى وقوع انقلاب عسكري ضدها، أو نشوب انتفاضة شعبية.

وقد بدت هذه المؤشرات واضحة بقوة خلال الفترة الفاصلة ما بين إجراء التجارب النووية الهندية والتجارب النووية الباكستانية وهى الفترة التي وصلت إلى حوالي أسبوعين، حيث شاع اعتقاد في الأوساط الشعبية الباكستانية أن نجاح الهند في إجراء تجاربها النووية يمكن أن يغريها على مهاجمة باكستان عسكريا، وربما باستخدام الأسلحة النووية . وعلى الجانب الأخر، كان موقف الحكومة الباكستانية محكوما بعدة اعتبارات، أبرزها : إجراء التحضيرات الفنية اللازمة لإجراء التجارب النووية، ودراسة ردود الفعل الخارجية المحتملة في حالة إجراء تجارب نووية باكستانية، والتشاور مع الدول الصديقة لباكستان، وبالذات الصين والمملكة العربية السعودية. ولذلك كانت حكومة نواز شريف قد امتنعت على الإعلان عن نواياها بصورة واضحة وقاطعة حيث أبقت الباب مفتوحا أمام جميع الاحتمالات، وشدد نواز شريف على أن حكومته تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها ضرورية للحفاظ على الأمن القومي الباكستاني.

ولكن هذا الموقف لم يكن مرضيا وكافيا للرأي العام الباكستاني الذي شعر بتهديد عقب إجراء التجارب النووية الهندية . ولذلك فإن أحزاب المعارضة الباكستانية كثفت انتقاداتها للحكومة، ولاسيما من جانب السيدة بنازير بوتو، كما أن عددا من كبار القادة العسكريين الباكستانيين المتقاعدين هددوا بأن القوات المسلحة الباكستانية ربما تقدم على الإطاحة بحكومة نواز شريف إذا تأخرت فى إجراء التجارب النووية.

ولذلك فإن الحكومة الباكستانية وجدت نفسها مضطرة إلى إجراء التجارب النووية، رغم كثافة الضغوط الدولية التي دعتها إلى عدم إجراء هذه التجارب وكانت هذه الحكومة مدركة بطبيعة الحال أن إجراء التجارب النووية سوف يعرضها لعقوبات اقتصادية لا تحتملها إلا أنها كانت مستعدة لتحمل هذه العقوبات مهما كانت التكاليف والنتائج.

تطوير القدرات النووية الباكستانية :

نجحت باكستان محليا وإقليميا وعالميا في أن تحرم الهند من الاستمتاع بفترة الزهو النووي لمدة تزيد عن أسبوعين كنتيجة لمبادرتها بإجراء تفجيراتها النووية الخمسة في صحراء بوخاران pokharan المخصصة للتجارب النووية الهندية منذ عام ١٩٧٤، وأصرت على عدم تمكينها من تحقيق أي استفادة تحسب لها في هذا الصدد في إطار ما يعرف استراتيجيا «بالحرب الوقائية السياسية» وهى صورة مخففة كثيرا من الحرب الوقائية بمفهومها العسكري، حيث يتم فيها استخدام الرادع العسكري عند حدة الأقصى سياسيا، والتخويف لتحقيق أكبر فائدة إستراتيجية ممكنة بمفهومها الشامل دون خوض غمار الحرب نفسها.

وقامت فى إطار ما يسمى بتبادل الحرب الوقائية السياسية بإنهاء فترة امتداد الكبرياء القومي الهندي عند هذا الحد، بعدما امتصت الهند الغضب الإقليمي والدولي وبيانات الإدانة والشجب والتلويح بالعقوبات الاقتصادية وغيرها، في حزمة نووية واحدة على مدار يومين يفصلهما يوم واحد من إجراء ست تجارب نووية متنوعة، تكاد تعادل في قوتها التجارب الهندية وتتفوق عليها من حيث سرعة رد الفعل الاستراتيجي المشار إليها.

ويمكن تصنيف الباكستان هنا بشكل يشابه الدول النووية الخمس الكبرى في العالم، باعتبار أن فترة الأسبوعين بين الهندية الثانية والأولى – الباكستانية أي بين (١٣ مايو – ٢٨مايو) هي فترة أساسا لا تكفى فنيا لاستكمال أي نقص في البرنامج النووي

الباكستاني، أي أن سرعة الرد تعنى استراتيجيا مدى رقى البرنامج النووي الباكستاني (مهما كانت معلوماتنا عنه قليلة). والذي كان جاهزا ومستعدا ومنتظرا لاستغلال أي ظروف إقليمية أو دولية ليمكنه الإعلان عن نفسه يشبه إلى حد بعيد مثلا التجارب الصينية الأخيرة عام ١٩٩٦ التي يمكن القول أنها كانت ترى ضرورة لذلك لتأكيد هيبتها مثلا في مواجهة صدق عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية عام ١٩٩٧ وغير ذلك.

وكذا بالنسبة للتجارب الفرنسية عام ١٩٩٥ عشية تولى الرئيس جاك شيراك الحكم في فرنسا وهو الرجل ذو التوجه الديجولي، حيث كانت تهدف فرنسا على تأكيد قيادتها للاتحاد الأوربي الجديد والخروج من تحت المظلة الأمريكية التي استمرت فوق أوروبا قرابة الخمسين عاما، من أجل أن تؤكد أن أوروبا سوف تكون لاعبا رئيسيا على مسرح السياسة الدولية في القرن القادم والألفية الميلادية الثالثة.

في حين أن الهند قامت بإجراء تجاربها على ما يعتقد، بمجرد توصلها إلى معالات على معالاى الكتلة الحرجة معمليا وحسابيا من خلال أجهزة المحاكاة «Simulatora» وقد دلل على، ذلك العديد من المراكز والمعاهد والجهات النووية في العالم، حيث أن الغرب نفسه قد شكك في مدى تقدم البرنامج الهندي من خلال ما أشيع من إجراء تجربة أو اثنتين من التجارب الهندية لصالح إسرائيل التي تسعى قوى عديدة في العالم منها الصين على محاولة الحصول على جانب من تكنولوجياتها في هذا الصدد والمتاحة لها من جانب القوى الغربية جميعا.

ولعل هذه المسألة بالذات هي ما يميز مدى رقى ورشد رد الفعل الباكستاني على المستوى الاستراتيجي من وجهة نظر الكاتب، وفى نفس الوقت مدى رشد القيادة الباكستانية التي لم تبدأ بإجراء التجارب للتعبير عن توجهاتها نحو السلام والاستقرار، وأثبتت بذلك أنها تقوم به فى إطار تأمين الدفاع عن الأمن القومي الباكستاني في مواجهة الهند التي دائما ترفض الوساطة لحل مشكلة كشمير في محاولة دائمة لوضع المفاوض الباكستاني في أصعب الظروف الممكنة .

البنية النووية الباكستانية .. وتطورها :

بدأت البرامج النووية تتزامن في شبه القارة الهندية والصين معا، بسبب نشوء العدائيات في المنطقة وارتباطها معا، ففي عام ١٩٦٤ فجرت الصين قنبلتها النووية الأولى على الأراضي الصينية المترامية الأطراف وكان طبيعيا أن الجارة الهند ستدخل في صراع ما بين الفيل الهندي والتنين الصيني حيث أن كليهما من الدول المليارية التعداد، فقامت الهند بتفجيرها الأول عام ١٩٧٤ بتأخير عشر سنوات، وفى باكستان عقب انفصال باكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا – ١٢٠ مليون نسمة) خلال الحرب الهندية – الباكستانية عام ١٩٧٢ بتشجيع من الهند بطبيعة الحال، الأمر الذي قلل وقزم من القوة الباكستانية إلى النصف مجازا فمضت في تطوير برنامجها النووي بقوة كبيرة لا من أجل العداء الهندي – الباكستاني على محور بنجلاديش فحسب ولكن أيضا من أجل إقليم كشمير المتنازع عليه منذ تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ بواسطة بريطانيا عشية استقلالها، والواقع أن البرنامج النووي قد بدأ من قبل ذلك بكثير، شأنه في ذلك شأن البرنامج الهندي، حيث عين ذو الفقار علي بوتو رئيس للجنة الذرية في ذلك الوقت قام بإرسال مئات من الشباب الجامعي الباكستاني إلي معظم الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا للدراسة النووية المختلفة وتطبيقاتها، ثم أصدر قراره التاريخي ببناء معهد باكستان التكنولوجي «بينتن» في احدي ضواحي العاصمة إسلام آباد.

بعد ذلك في إطار «حلف بغداد» التي كانت باكستان عضواً عاملاً فيه اقتنعت الولايات في ذاك الوقت بأهمية إنشاء قاعدة نووية باكستانية للأغراض السلمية، وبدأت في دعم باكستان منذ عام ١٩٦١في إنشاء «معهد باكستان للأبحاث النووية والتكنولوجية به قسم للكيمياء النووية ومعمل لأشعة جاما، ومعجل كهربائي (٢٥٠ ألف ضعف) ووحدة إشعاع قدرتها خمسه ميجا وات.

ثم أقامت كندا مفاعلاً نووياً أخر باسم كاندو « candu» في مطلع السبعينات، وكان

هدفه هو الحصول علي مادة البلوتنيوم ٢٣٩، حيث توقفت كندا عن الاستمرار في ذلك البرنامج بناء على تدخل الولايات المتحدة وذلك عندما اتفقت فرنسا مع باكستان على إمدادها بمحطة نووية متقدمة وذلك طبقاً للحسابات بينهما.

وقد نجحت إسلام باد مع فرنسا على إنشاء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية لخدمة العاصمة الباكستانية عام ١٩٧٦، ثم تطور الأمر لتقديم مفاعل نووي فرنسي قادر على إنتاج بلوتونيوم نقي مما يستخدم في إنتاج الأسلحة النووية أنشئ في منطقة شازما chasma جنوب غرب العاصمة إسلام أباد وكان ذلك أيضاً بواسطة ذو الفقار على بوتو، ونتيجة للانقلاب الذي قاده ضد الجنرال ضياء الحق في يوليو ١٩٧٦ أطاح بذو الفقار علي بوتو وخضعت فرنسا للضغوط الأمريكية والأوربية وبالتبعية أوقفت سريان العقد وسحبت كل الخبراء الفرنسيين من باكستان، وقد تعرضت باكستان لقطع المعونات الاقتصادية الأمريكية ومعونات القمح خاصة اعتباراً من شهر أبريل عام ١٩٧٩ وهو ذات الأمر الذي دعا باكستان لطلب معونة الدول الإسلامية والعربية (السعودية – العراق – ليبيا – وإيران) وجدير بالذكر أن ليبيا كانت تمول وحدها حوالي ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات المطلوبة، وقد توقف الدعم الليبي عام ١٩٨٠ لخلافات الجانبين.

أهم المنشآت النووية الباكستانية :

- مفاعل أبحاث أمريكي يعمل منذ ديسمبر عام ١٩٦٥ بقوة خمسة ميجاوات في إسلام أباد العاصمة .
- مفاعل نووي كندي معام ١٩٧٣ بقوة (١٢٥) ميجاوات وإنتاجه السنوي من البلوتونيوم ٣٠ كيلوجراماً في كراتشي .
- مفاعل تشازما الفرنسي، والذي طلبته باكستان من فرنسا عام ١٩٧٥ حيث انسحبت بعد ذلك فرنسا من الصفقة في أغسطس عام ١٩٧٨، ولم يغادر بعض الفنيين باكستان إلا في صيف ١٩٧٩، وقد حاولت باكستان اعتمادا على

إمكانياتها الذاتية بناء الوحدة الأساسية الحارة بمعهد العلوم والتكنولوجيا، من الحرارة في إسلام أباد .

- محطة «إغناء» رئيسية ذات قدرة غير معروفة بمنطقة «سهالا» كما يوجد هناك منشأة نووية كبيرة في كاهوتا، بها معمل لتخصيب اليورانيوم يعمل بنظرية الطرد المركزي، قادر على إنتاج ٤٥ كيلوجرام من اليورانيوم ٢٣٥ كل عام (أي ما يكفي لإنتاج قنبلة عيارية ٢٠ كيلو طن كل عام)، كما أكد الدكتور عبد القدير خان كبير العلماء الباكستانيين أنه يوجد منشأة نووية متعددة المهام ومدافع عنها جيدا ضد الطيران والأعمال البرية، وقد أكد ذلك العالم البلجيكي (برابرز) على أنه يوجد معمل آخر في مطار إسلام أباد، وأن كوهوتا هي مدينة علمية كبيرة تضم مجموعات كبيرة من العلماء والمهندسين والفنيين في مجالات المعادن والطبيعة والكيمياء والإلكترونيات، ويبلغ عددهم حوالي ثلاثة آلاف شخص .
- محطة قوى نووية قامت إيطاليا ببنائها عام ١٩٨٠ بقدرة (٦٠٠) ميجاوات .

القدرات النووية الباكستانية :

في مجال الوقود النووي والقنابل النووية :

تدبر باكستان الحصول على وقودها النووي من الوقود الخام من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والنيجر والصين فضلاً عن جنوب أفريقيا كمصدر هام، وإضافة لما تستخرجه من خام الفوسفات من يورانيوم كما في الأسلوب الإسرائيلي، هذا فضلاً عن توافر اليورانيوم في منطقة «بلوشتان» الباكستانية، ولدى باكستان حوالي ٢٥٠ طناً من الوقود المحترق فضلاً عن إنتاجها حوالي ٢٢ طناً سنوياً.

وجدير بالذكر أن باكستان تتبع نفس الأسلوب الصيني في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم ٢٣٥ وليس فصل البلوتينوم ٢٣٩، مما يسهل تماماً عمليات التعاون النووي والعلمي والفني والهندسي والكيماوي والإلكتروني بينهما .

في مجال تصغير الكتلة الحرجة للقنبلة العيارية :

المعروف عسكرياً أن القنبلة العيارية (٢٠ كيلو طن) كانت أطلقت على هيروشيما عام ١٩٤٥ لا تناسب الأهداف العسكرية والعسكرية الصغيرة منشآت تكنولوجيات جديدة لتغيير الكتلة الحرجة التي تؤدي إلى انفجار المادة النووية، حيث نجحت باكستان من امتلاك حواسب إلكترونية فائقة القدرة تمكنها من تصغير الكتلة الحرجة حتى نصف كيلو طن بما يمكن معه وضعها على الصواريخ أرض – أرض والمدفعيات صغيرة العيار، وهذه الحواسب تساعد على إجراء تجارب نووية لتقدير قوة الإنفجار الصغيرة المطلوبة، ولعل عدد التجارب الميدانية التي تمت في الدول العظمى والكبرى للوصول إلى الكتلة الحرجة قد بلغ حوالي ألفين من التجارب في كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا والصين إضافة لتجارب الهند وباكستان وإسرائيل بطبيعة الحال.

في مجال توافر وسائل الإيصال المختلفة :

الطائرات: يمكن للطائرات الموجود لدى باكستان والمتعددة الجنسيات من إيصال القنابل النووية لأهدافها مثل الطائرات الروسية من طراز سوخوي والطائرات الصينية من طراز (كيو – ٥) والفرنسية من طراز ميراج بأنواعها، وكذا الأمريكية (إف – ١٦) في حالة حصولها عليها .

– أما في مجال الصواريخ، فلدى باكستان الصاروخ «حتف Hatf » بمدى ١٠٠٠ كيلومتر متوسط المدى والصاروخ بعيد المدى «جوري» أو «غوري» بمدى حوالي ١٥٠٠ كيلومتر، فضلاً عن الصاروخ الصيني (أم – ١١) M-11. أما الصاروخ جوري فهو خليط ما بين (أم – ٩)، (أم – ١١) الصيني .

– وجاري حاليا تطوير الصاروخ «جوري» ليصل إلى نفس مدى الصاروخ «أجن» الهندي وهو ٢٥٠٠ كم ليستطيع ضرب معظم المدن الهندية الإستراتيجية .

في مجال الجاهزية ونشر الصواريخ:

لباكستان شبكة ممتدة على طول الحدود مع الهند من الصواريخ الميدانية من طراز (حتف ١) ذات المدى ١٠٠ كم، (حتف ٢) ذات المدى ٣٠٠ كم، وكل من النوعين يحمل رأساً مدمرة حوالي ٥٠٠ كجم، وهذه الصواريخ ميدانية وتتواجد على مسافات مختلفة من خط الجبهة تزيد وتقل طبقاً لمراميها ولتحقيق الأمن الكافي لها .

في النهاية يمكن القول أن باكستان قد حققت لنفسها مجداً عسكرياً في مجال الردع وتبادل الردع، في مواجهة دولة كبيرة مثل الهند، وبالرغم أن القوات التقليدية لباكستان تساوي تقريباً نصف القوات الهندية برغم فارق التعداد بين المليار تقريباً، وأكثر قليلاً من المائة مليون نسمة، ويبقى السؤال دائماً هو هل حقق السباق النووي هامشاً أمنياً مناسباً لكلا البلدين ؟ وهل هذا في صالح الأمن الإقليمي الدولي؟

الفصل الثاني

الأبعاد الإستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية

أجرت الهند ثلاث تجارب نووية جوفية في موقع بوخران بصحراء ولاية راجستان الشمالية في الحادي عشر من مايو ١٩٩٨ ، وأتبعها بتجربتين أخريين في الثالث عشر من نفس الشهر ليصل بذلك عدد التجارب الهندية إلى خمس تجارب نووية ، فعلى الرغم من أن الحكومة الهندية الجديدة التي يرأسها القوميون الهندوس في ١٨ مارس ١٩٩٨ من أنها تتردد إذا دعت الحاجة إلى تجهيز الهند بأسلحة نووية لضمان أمنها ، إلا أن الأمل كان يراود العالم في ألا تمر السياسة الهندية بتغيير نوعي كبير يخل بالأوضاع الإستراتيجية الدولية والإقليمية، وألا تغامر الحكومة الهندية الجديدة بالتكلفة الباهظة التي عليها أن تتحملها إذا أقدمت علي زيادة المخاطر النووية دولياً وإقليمياً.

ويذكر أن الهند كانت قد أجرت تجربة نووية في ١٨ مايو ١٩٧٤ في نفس الموقع أبان حكم حزب المؤتمر برئاسة السيدة أنديرا غاندي ، ومنذ ذلك التاريخ ولم تعلن عن إجراء أية تجارب نووية أخرى حتى مايو ١٩٩٨ ، كما أنها أقامت الاستعدادات لإجراء اختبار نووي في بوخران فى ديسمبر ١٩٩٥ أثناء حركة السيد ناراسيماراو ، وتم وقف إجراء تلك التجربة. وجاء الرد الباكستاني قبل نهاية الشهر ، حيث أجرت خمس تجارب نووية في ٢٨ مايو ١٩٩٨ ، وتجربة سادسة في ٣٠ مايو ، وكان ذلك في موقع شاجاي بصحراء بلوخستان .

وقد أثارت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية العديد من التساؤلات بالنسبة لدلالاتها الدولية ومنها منطقة الشرق الأوسط وتستعرض هذه الدراسة تلك الدلالات من خلال تناول الموقفين الهندي والباكستاني من سياسات منع الانتشار النووي والأسباب التي جعلت كلا من الهند وباكستان تقدم على تبني إعلان الخيار النووي .

أولاً - الموقفان الهندي والباكستاني من سياسة منع الانتشار النووي :

ويتمثل ذلك بصفة خاصة في موقفيها من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الموقف الهندى:

بالنسبة لمعاهدة منع الانتشار النووي ، فلقد اهتمت الهند بمعاهدة منع الانتشار النووي منذ إعداد مشروع هذه المعاهدة عام ١٩٦٥ ، بل اهتمت الهند مبكراً جداً بأن يكون لها دور قوي في الشئون الدولية النووية قبل ذلك بكثير ، فلقد شاركت الهند في لجنة من سبع دول شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٤ لمعاونة الأمين العام لترتيب مؤتمر علمي على طلب الولايات المتحدة الأمريكية ، يكون هدفه الاستفادة من الطاقة الذرية في الاستخدامات السلمية والذي عقد في أغسطس عام ١٩٥٥ في جينيف برئاسة الهند ، وكانت ضمن الدول التي حضرت المؤتمر التحضيري لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في فبراير ١٩٥٦ ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر تناول مشكلة الضمانات على اليورانيوم الطبيعي في الدول غير النووية ضمن أعماله ، واعترضت الهند على تطبيق تلك الضمانات لأنها تمييزية تسمح للقوى العظمى باستخدام اليورانيوم المغني Enriched Uranium والبلوتونيوم ، ويعتبر أول موقف هندي ضد السياسة التمييزية في مجال منع الانتشار النووي.

وفي أكتوبر ١٩٥٦ كانت الهند ضمن إحدى وثمانين دولة اجتمعت في الأمم المتحدة للمفاوضات النهائية على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واقترحت الهند في ذلك المؤتمر أن تمنح مساعدات الوكالة فقط للدول التي ليس لديها برنامج عسكري نووي ، واعترضت الولايات المتحدة على ذلك ، فقد كانت تنشد وضع البلوتونيوم واليورانيوم المغني الذي ستنتجه الدول لدي الوكالة مع تطبيق الضمانات على اليورانيوم الطبيعي لسائر الدول ، وكانت بذلك تهدف إلى تكريس وضع مميز لها حيث كانت تمتلك

اليورانيوم المغني والبلوتونيوم .وكانت الهند أيضاً ضمن الدول الثماني غير المنحازة التي كانت ضمن لجنة الثمانية عشرة لنزع السلاح التي شكلتها الأمم المتحدة في ١٩٦٢ ، وتم التوصل بمعرفة تلك اللجنة إلي اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية في أغسطس ١٩٦٣.

وفي عام ١٩٦٥ شكلت لجنة نزع السلاح لجنة فرعية من عشر دول للقيام بمفاوضات لإعداد معاهدة منع الانتشار النووي ، وكانت الهند ضمن مجموعة الدول السبع غير المنحازة التي شاركت في جميع مراحل التفاوض ، كما كانت الهند ضمن الدول الغير نووية التي حضرت مؤتمرا عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في ١٩٦٨ (بعد بدء التوقيع علي معاهدة منع الانتشار) واتخاذ ذلك المؤتمر عدة قرارات عبرت عن وجهة نظر تلك الدول بالنسبة لبعض القضايا واشتملت على ضرورة القيام بإجراءات أكثر شمولاً لنزع السلاح النووي مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والعمل على إيقاف إنتاج المواد الانشطارية وتخفيض السلاح النووي تمهيداً لإزالته وضرورة العمل على الوقف التام للتجارب النووية للأغراض العسكرية ، وهي القرارات التي تسعى الدول غير النووية حتى الآن لتحقيقها.

وقد أيدت الهند منع الانتشار النووي إلا أنها اعترضت دائماً على السياسة التمييزية لمعاهدة منع الانتشار ، شأنها في ذلك شأن باقي الدول غير النووية ، والتي حاولت أثناء المفاوضات تغييرها إلا أن ذلك لم يتحقق ، ولم تنضم الهند إلى معاهدة منع الانتشار لهذا السبب .

- وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كانت الهند أول من دعا إلى التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٥٤ ، وشاركت في مؤتمر كما ذكرنا للدول غير النووية عام ١٩٦٨ الذي أوصى بالتوصل إلي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، إلى أن تم التوصل إلي مشروع المعاهدة في سبتمبر ١٩٩٦ ، وفقاً لمؤتمر تمديد ومراجعة معاهدة منع عدم الانتشار النووى (NPT) في عام ١٩٩٥ ، كما شاركت

الهند في مراحل المفاوضات التي أدت إلى المعاهدة بصفتها عضواً في مؤتمر نزع السلاح ، وقدمت العديد من الاقتراحات منها ما يتعلق بنطاق الحظر حيث رأت ضرورة الحظر على كل التجارب النووية تحت الأرض وفي المعامل وكذلك قدمت اقتراحاً في يناير ١٩٩٦ بالنسبة لدخول المعاهدة حيز النفاذ مفاده أن يتم ذلك بعد أن تلزم الدول الأطراف نفسها بتحقيق هدف نزع السلاح النووي مع وضع إطار زمني محدد جيداً لذلك، وليكن ١٠ سنوات ، كما اعترضت الهند على وجودها ضمن الدول الـ٤٤ التي حددتها المعاهدة بضرورة التصديق عليها حتى تدخل حيز النفاذ على أساس أن ذلك يمثل تعدياً على سيادة الدول والتي تقرر وحدها دخولها في تعهدات.

وقد اعترضت الهند على مشروع المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح بجنيف واستخدمت حق النقض لوقف تحويل مشروع المعاهدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحشد الأغلبية المطلوبة لإقرار المعاهدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن تبني وفد استراليا ودول أخرى تقديم مشروع المعاهدة.

وأعلنت الهند موقفها من المعاهدة وهو نفس موقفها من معاهدة منع الانتشار النووي حيث أعلنت أن المعاهدة قائمة أيضاً على أسس تمييزية لأنها تعطي الحق للدول النووية في إجراء تجاربها معملياً باستخدام أجهزة المحاكاة والتي لا تمتلكها إلا الدول النووية ودول أخرى وهو ما يعد تكريساً واضحاً للسياسات التمييزية واستمراراً لسياسات التباينات في نظام منع الانتشار النووي .

وتوضح هذه المواقف أن الهند اهتمت مبكراً جداً بالشئون الدولية النووية منذ عام ١٩٥٤ ، وفي هذا العام أيضاً أعلنت المطالبة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي عام ١٩٥٦ بدأ يتضح موقفها ضد أي تمييز بين الدول النووية وغيرها في مجال منع الانتشار النووي وظلت محتفظة بهذا الموقف أثناء مفاوضات معاهدة منع الانتشار ولم تنضم إليها بعد ذلك ، كما رفضت الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل أيضاً لهذا السبب .

في ضوء هذه المواقف فإن الهند لم تخرق أي تعهدات ، كما أوضح نائب رئيس الوزراء الهندي في مؤتمر صحفي له في الثالث عشر من مايو الماضي أثناء انعقاد القمة الثامنة لمجموعة الـ١٥ في القاهرة ، كما أشار إلى ذلك مصدر أيضاً في الأمانة العامة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

الموقف الباكستاني :

لم تتضمن لجان الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح تمثيلاً لباكستان بعكس الهند ، وعلى الرغم من ذلك فلقد شاركت ضمن مجموعة الدول غير النووية ودول عدم الانحياز وربطت دائماً موقفها من المعاهدة بالموقف الهندي ولذلك لم توقع على معاهدة الانتشار النووي .

كما شاركت باكستان في المراحل المختلفة لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المختلفة ولم تبادر بتقديم أي اقتراحات بهذا الخصوص ، ولكنها أيدت بعض الاقتراحات مثل الاقتراح الاسترالي الذي كان يدعو إلى حظر التجارب بما فيها التجارب المعملية ، كذلك الاقتراح البريطاني الذي كان يدعو إلى عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ إلا بالتصديق عليها من الدول النووية الخمسة وباكستان وإسرائيل والهند ، وعارضت ذلك بشدة الصين والهند وإسرائيل .

وقد اقترحت باكستان ضرورة وجود نص يعطي الدول حقها في انسحاب من المعاهدة إذا أجريت التجارب النووية بواسطة أي دولة سواء كانت طرفا في المعاهدة أم لا ، وكان هذا يعني أن باكستان تأخذ في حسبانها إمكانية إجراء تجارب نووية في الهند مثل ما قامت به في عام ١٩٧٤، ولذلك ربطت بين توقيعها على المعاهدة وتوقيع الهند عليها مثل موقفها من معاهدة منع الانتشار النووي . وجدير بالذكر أن الهند وباكستان هما طرفان في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية [١٠] .

وبالرغم أن موقفها القانوني كموقف الهند ، إلا أن ذلك لا يعطي مبرراً للدولتين

لإجراء التجارب النووية حتى وإن لم يكن هناك التزام قانوني ، فهناك التزام سياسي عالمي للعمل على منع الانتشار النووي أفقياً ورأسياً ، بالإضافة إلي معارضة الرأي العام العالمي لكل التجارب النووية والتي شاهدناها في الحركات المناهضة للتجارب النووية الفرنسية والصينية ، وكذلك صدور حكم محكمة العدل الدولية في ٨ يوليو ١٩٩٦ بأن هناك التزام بالعمل على نزع السلاح النووي والتوصل إلى نتيجة.

ثانياً – الأسباب التي جعلت الهند وباكستان تتبنى إعلان الخيار النووي :

الأسباب من وجهة نظر الهند :

- لقد وصفت الهند تفجيرها الأول في عام ١٩٧٤ بأنه تفجير لأغراض سلمية واقتصادية ، ولكنها في الواقع التزمت بسياسة نووية تؤكد قدرتها على تصنيع القنبلة النووية رغم عدم امتلاكها الفعلي لها ، وقد سارت الحكومات الهندية السابقة على ذلك النهج المتمثل في عدم إعلان امتلاكها سلاحاً نووياً خشية الثمن الباهظ الذي سيكون عليها أن تدفعه إذا ما أعلنت ذلك ، وظلت الحكومات السابقة تؤكد عدم تخليها عن الخيار النووي ، وهكذا ظل الخيار النووي قائماً وإن لم يتم تنبيه بصورة رسمية من قبل أي من الحكومات السابقة على الرغم من وجود دول جوار تمتلك أسلحة نووية مثل الصين أو دول تمتلك القدرة مثل باكستان .

- ما الذي دفع الحكومة الهندية الجديدة إذن لتبني إعلان الهند قوة نووية معلنة؟ هناك عوامل بعضها دولية وإقليمية وأخرى داخلية كانت وراء ذلك نتناولها بإيجاز:

– أما العوامل الدولية فهي تتمثل في عدم تحقيق أي تقدم في نزع السلاح النووي العالمي، ورفض الدول النووية الخمس الالتزام بجدول زمني لذلك ، هذا بالإضافة إلى رفض الهند للسياسات التمييزية في نظام منع الانتشار النووي ،

فلم تتغير السياسة التمييزية لدول السلاح النووي الخمس طيلة أكثر من أربعة عقود ويبدو أن الهند كانت تدرك ذلك فأدارت بصبر وإناه برنامجاً نووياً مكنها من الوصول إلى المكانة التي وصلت إليها في مايو ١٩٩٨.

- وأما العوامل الإقليمية فتتمثل في عدة عوامل مثل دافع المكانة الإقليمية خاصة في ظل تنامي القوة العسكرية الصينية وبروزها كقوة كبري عالمية تسعي للمشاركة في ترتيب منطقة آسيا مستقبلياً ، خاصة بعد تحول الموقف الأمريكي تجاه الصين وإمدادها بتكنولوجيا نووية سلمية أمريكية متطورة وكذلك تكنولوجيا الصواريخ .

- ويبدو أن اتجاه الولايات المتحدة لإرساء إطار استراتيجي للأمن في آسيا يتجاهل الهند ويعتمد على الصين والتي تعتبرها الهند مصدر تهديد لا يمكن تجاهله حسب تصريحات وزير الدفاع الهندي في إبريل ١٩٩٨ والذى عاد وألمح إليه في ٢٥ مايو ١٩٩٨ ، بأن الصين تمثل خطراً محتملاً على الهند وقد أشار هانز بلكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأسبق إلى أسلوب معاملة الهند قائلاً: أن للهند حضارة عظيمة ولكنها لم تعامل على هذا الأساس ولم تأخذ مكانتها أو وضعها كدولة من الدول الخمس الدائمة العضوية ، ثم تساءل هل القنابل النووية هي الطريق الوحيد لتوكيد العظمة والمكانة؟

- فعلى الرغم من أن القوة الاقتصادية مطلوبة إلا أنها أثبتت أنها غير كافية لصناعة القرار الدولي والذي ما زال مقصوراً على الدول النووية وأبرز الأمثلة على ذلك اليابان وألمانيا ومطالبتهما بمقعدين دائمين في مجلس الأمن بعد أن أصبحتا قوتين عالميتين اقتصادياً ولم يتم الاستجابة لمطلبيهما.

- وأما العوامل الداخلية فتتمثل في وصول حكومة ائتلافية تتكون من ١٧ حزباً إلى السلطة في الهند التي يسيطر عليها حزب بهاراتيا جاناتا (حزب الشعب الهندي) الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خلافات حادة داخل الائتلاف الحاكم.

- ولتحقيق الحد الأدنى من الاتفاق داخل الائتلاف لابد من وجود مسائل متفق عليها نسبياً على المستوى القومي، وفي مقدمتها السياسة النووية الهندية ، وهو الأمر الذي يحقق مزيداً من الاتفاق والتوحد داخل الائتلاف الحاكم ، خاصة وأن القضية النووية تحظى بشعبية لدى القوميين الهنود الذين يملؤهم الفخر بإمكانيات دولتهم العلمية والفنية ، وقد وضح ذلك جلياً في مظاهر التأييد الشعبي الهندي للتفجيرات النووية.

الأسباب من وجهة نظر باكستان :

وهناك العديد من العوامل التي دفعت إلى الإسراع بتلك التجارب ومنها:

- الضغط الشعبي المتزايد على الحكومة الباكستانية منذ إجراء التجارب النووية الهندية بالإضافة إلى ضغط الأحزاب السياسية وبخاصة حزب الرابطة الإسلامية الحاكم ومطالبتها الحكومة بإجراء التجارب قبل نهاية شهر مايو ١٩٩٨ وإلا ستخرج الجماهير إلى الشارع الباكستاني للمطالبة بذلك ، وكما قال رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف للرئيسي الأمريكي كلينتون في اتصال تليفوني «أنه لن يستمر في مكتبه أكثر من يومين أو ثلاثة إذا لم تجرى باكستان تجاربها».
- ضغط العسكريين على الحكومة الباكستانية للعمل على استعادة التوازن الإستراتيجي المختل في جنوب آسيا.
- تجاهل المجتمع الدولي للخطوات التصاعدية التي اتخذتها الهند خلال الفترة الأخيرة قبل التجارب النووية ، والتي حذرت باكستان منها من خلال رسالة بعثها رئيس الوزراء في الثاني من إبريل ١٩٩٨ إلي الدول الخمس النووية ودول أخرى وجاء فيها «أن لدينا - باكستان - كل الأسباب التي تجعلنا نعتقد بأن إعلان السياسة الهندية يعتبر خطوة مشتركة نحو سياسة التسلح النووي للهند»

وأضاف إن حدوث انتشار نووي علينا في جنوب آسيا من شأنه نسف جهود السلام والتقدم والتطور لشعوب المنطقة ، ولذلك فمن المهم لكل أعضاء المجتمع الدولي أن يمارسوا تأثيرهم لمنع الهند من تحقيق طموحاتها النووية .

- فشل النظام الدولي في مخاطبة الأمن الباكستاني بعدم اتخاذه إجراءات جماعية فعالة لاستعادة التوازن الإستراتيجي والعسكري بين الهند وباكستان ، وخاصة الولايات المتحدة والتي لم تعط باكستان مبررات كافية لممارسة ضبط النفس وحتى عندما طلبت باكستان مظلة نووية ، لم يلق طلبها استجابة ، كما أنها لم تحصل على ضمانات أمن نووية ضد عدم استخدام الهند للأسلحة النووية بالإضافة إلي أنها لم تحصل على الأسلحة اللازمة لتحقيق التوازن الإستراتيجي ولم ينظر إلي تهديد الأمن الباكستاني بعين الاعتبار .

- عدم اتخاذ إجراءات فعالة وجماعية ضد الهند من المجتمع الدولي فمجلس الأمن على الرغم من أسفه للتجارب لم يصدر قرار إدانة مباشراً للهند ، ولذلك فقد اضطرت باكستان لإجراء التجارب النووية «بعد أن فشل المجتمع الدولي في أن يعتبر التجارب الهندية خطراً على الوضع الأمني إقليمياً في الوقت الذي طالبنا بضبط النفس» على حد قول رئيس الوزراء الباكستاني في بيانه بعد التجارب ، وكانت هناك أصوات أخرى حثت على قبول الهند النووية كأمر واقع .

- عدم التأكد من فعالية العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الهند من بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان ، فلم تفرض دول أخرى عقوبات اقتصادية مثل فرنسا وروسيا الاتحادية هذا بالإضافة إلى أنه ليس هناك تأكيد على قدرة العقوبات الاقتصادية في التأثير الشديد على بعض الدول مثل كوبا .

ثالثاً : الانعكاسات الدولية :

لقد أثارت التجارب النووية الهندية والباكستانية موجه من السخط العالمي ، فقد

أدانتها معظم دول العالم بالإضافة إلى فرض عقوبات اقتصادية على الهند وباكستان من بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا ، بالإضافة للعديد من الانعكاسات على المستوى الدولي والتي نستعرضها فيما يلي:

- أوضحت التجارب النووية الهندية والباكستانية أن نظام منع الانتشار النووي مازال يعاني من قصوراً في بداية التسعينات باكتشاف قدرات العراق النووية ، وعملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تدعيم نظام الضمانات النووية ، وهو ما تم التوصل إليه بالفعل في سبتمبر ١٩٩٧ ، وسمي بالبروتوكول النموذجي الإضافي ، إلا أن هذا البروتوكول ينطوي أيضاً على تمييزية واضحة مثل معاهدة منع الانتشار النووي ، حيث أنه سيطبق فقط على الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي ولا ينطبق على الدول التي مازالت خارج نظام منع الانتشار النووي وهي إسرائيل والهند وباكستان ، ولا على منشآتها الخاضعة للضمانات.

- أوضحت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية أن وجود دول خارج نظام منع الانتشار النووي وتمتلك قوة نووية بصورة غير معلنة ، يمكن أن تشكل تهديداً للنظام الدولي ككل وللأمن والسلم الدوليين ، فلقد وجهت الهند وباكستان بتجاربهما النووية لطمة للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي وأنشأتا وضعاً دولياً جديداً لأول مرة يمكن أن يفتح الباب لدول أخرى للإقدام على خطوات مماثلة ، كما أثارت هذه التفجيرات مسألة «العالمية» المفقودة في سياسات منع الانتشار النووي ، وهذا ما أعلنه السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري الأسبق في تعليقه على التجارب النووية الهندية بقوله «أن التجارب التي أجرتها الهند أخيراً تدل على أن معاهدة منع الانتشار النووي» والتي تم تمديدها إلى أجل غير محدد قد أصبحت معاهدة غير عالمية وغير فعالة ويجب إعادة النظر فيها لأن مصداقيتها تتآكل يوماً بعد يوماً وهو ما أكده أيضاً في تعليقه على التجارب الباكستانية بأن المعاهدة في مهب الريح .

- إن إجراء التجارب النووية الهندية والباكستانية ورفض الدولتين الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، ودعوة الهند إلى إجراء مباحثات لإبرام معاهدة لحظر الأسلحة تسرى على الدول دون تمييز مثل معاهدة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، يكفي لوضع علامة استفهام حول مستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ ، فلقد مثلت التجارب النووية انتكاسة خطيرة للمعاهدة من الممكن أن تؤجل دخول المعاهدة حيز النفاذ لسنوات طويلة .

- ذكرت بعض التقارير أن الصين قد ساعدت باكستان فنياً في برنامجها النووي ومن إمدادها باكستان بـ ٥٠٠٠ مغناطيسًا حلقياً لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاصة بإغناء اليورانيوم ومساعدتها في تشييد وحدة استخلاص البلوتونيوم في كاسما بالبنجاب ، وجدير بالذكر أنه منذ الغزو السوفيتي لباكستان أعادت الولايات المتحدة مساعدتها لباكستان رغم مخالفة ذلك للقوانين الأمريكية ، ويوضح ذلك أن البرنامج الباكستاني قد حظي بدعم دولتين نوويتين هما الولايات المتحدة والصين في أوقات مختلفة .

- طرح قضية الانتشار النووي على قمة جدول الأعمال الدولي ، وذلك من خلال مجلس الأمن والذي اجتمع أكثر من مرة لمناقشة الموضوع وكذلك مؤتمر نزع السلاح بجنيف والذي سيطرت التجارب النووية الهندية والباكستانية على مداولاته وأصدر بياناً يدعو الدولتين إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، هذا بالإضافة إلى اجتماع الدول النووية الخمس لبحث الموضوع وإصدار بيان يدين التجارب النووية ولا يعترف بالهند وباكستان كدول نووية ويدعوهما للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي الشامل والحظر الشامل للتجارب النووية دون قيد أو شرط ، وأن هذا الموقف يعد استمراراً للمواقف التقليدية لدول السلاح النووي التي تدعم السياسة التمييزية .

- كشفت التجارب النووية جانباً هاماً من سياسات الدول الكبرى في منع الانتشار النووي، فحينما نادى الزعيم الهندي نهرو في إبريل ١٩٥٤ بالتوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية ، عارضت الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى ذلك وفضلت عنه الاتجاه نحو التوصل إلى اتفاقية للحظر الجزئي للتجارب النووية في ١٩٩٦ بعد أن توصلت إلى القدرة على إجراء هذه التجارب معملياً ، مما يتيح لها الاستمرار في تطوير السلاح النووي وعدم تمكين الآخرين من ذلك إلا بالقدر الذي يتفق مع مصالحها.

- أن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية هي ثمرة السياسة الإنتقائية وازدواجية المعايير التي تتبعها دول السلاح النووي وخاصة الولايات المتحدة ، وأن استمرارها يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانتشار النووي ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسة أمريكية فعالة لمنع الانتشار تقتضي تنفيذ التزامات للدفاع عن الدول غير النووية ضد هجوم الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي ، وقد عبر عن ذلك أخيراً مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق بريزنسكي ، كما أن عدم توافر ضمانات إيجابية للدول غير النووية يعد من أسباب زيادة الانتشار النووي .

- أثارت التجارب النووية الهندية والباكستانية القلق الياباني ومن المعروف أن اليابان تتمتع بمظلة نووية أمريكية وتلزم نفسها بعدم امتلاك أو إنتاج أسلحة نووية وذلك على الرغم من امتلاكها برنامجاً نووياً متطوراً ويوجد مخزون كبير من البلوتونيوم ، فمن ناحية امتلاك القدرة النووية فإن اليابان تمتلكها ويبقى التساؤل هو هل يمكن أن تدفع تلك التفجيرات النووية إلى محاولة للتفكير الياباني لإنتاج سلاح نووي ؟ وقد رأينا تطور الموقف الياباني سريعاً تجاه الرد على التفجيرات النووية الهندية بفرض عقوبات اقتصادية سريعة ، وكذلك وجهت رسالة إلى باكستان تحثها على ضرورة ضبط النفس وعدم إجراء تجارب

وإلا ستفرض عليها عقوبات مثل الهند وهو ما سارعت اليابان بالإقدام عليه بعد التجارب الباكستانية .

- إن التطورات الأخيرة بين الهند وباكستان قد تؤدي إلى سباق تسلح نووي في شبه القارة الهندية وتتزايد احتمالات وقوع حرب نووية في منطقة يزيد عدد سكانها عن ٢ مليار نسمة ، وهو ما ينذر بخسائر بشرية هائلة في حالة وقوعها وسوف يكون لذلك آثار عالمية وإقليمية هامة ، فحالة الشك العميق المتصلة بالعداء الهندي الباكستاني والتي أدت إلى حدوث أكثر من مواجهة بين الدولتين بالإضافة إلى دخولها سباق تسلح في مجال الصواريخ ، يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح نووى يزيد من عوامل عدم الاستقرار الإقليمي ويمثل خطورة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدين ما لم يتم تداركه بالتحرك الدولي السريع لاحتواء ذلك.
- تثير قضية الردع النووي الإقليمي القائم حالياً بين الهند وباكستان مسألة إدارة سياسة الردع النووي ، وهل ستتمكن الدولتان من إدارة الردع بكفاءة مشابهة للردع النووي الدولي بين القوى العظمى سابقاً ، ومن المعروف أن إدارة الردع النووي تحتاج إلى وسائل تكنولوجية متعددة مثل الأقمار الصناعية والخطوط الساخنة وغيرهما من الوسائل التي تمنع وقوع حرب نووية بطريق الخطأ وتحول دون التحول من الردع النووي إلى الاستخدام .

رابعاً : الدلالات بالنسبة للشرق الأوسط :

تنطوي التفجيرات النووية الهندية والباكستانية على دلالات هامة بالنسبة للشرق الأوسط ، والتي يوجد بها قوة نووية بصورة غير معلنة وهي إسرائيل والتي لم تلزم نفسها بالنظام الدولي لمنع الانتشار النووي ، فلم توقع على معاهدة منع الانتشار النووي ، كما أنها لم تلتزم بنظام إقليمي لمنع الانتشار فما زالت تعرقل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية في الشرق الأوسط ، وكانت السياسة التمييزية لمنع الانتشار النووي ابتداء من معاهدة منع الانتشار النووي وانتهاء بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد دوافع التفجيرات النووية الهندية وكذلك كان ضعف مستوى الرد الدولي على التفجيرات الهندية وعدم توفر مظلة أمنية أحد دوافع التفجيرات الباكستانية.

واستمرار ازدواجية المعايير في التعامل مع المسألة النووية الإسرائيلية يصيب دول منطقة الشرق الأوسط بالإحباط وخيبة الأمل تجاه سياسات منع الانتشار النووي ، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى محاولة بعض الدول الخروج من ذلك النظام طالما استمر الخلل الأمني في المنطقة والذي لا يمكن قبوله سواء على المستوى السياسي أو الجماهيري ، وتشكل هذه الاتجاهات عوامل ضغط على حكومات دول المنطقة للخروج من ذلك النظام التمييزي الذي يكرس أوضاعاً استثنائية لدولة معينة يهدد أمن باقي دول المنطقة بأسرها ، وهو وضع لا يمكن معه تحقيق توازن استراتيجي الأمر الذي يدفع إلى محاولة الخروج من ذلك النظام لتحقيق التوازن على المدى الطويل.

كما تثير التفجيرات النووية الهندية والباكستانية المخاوف الغربية حول إمكانية اتجاه إيران إلى محاولة السعي بجدية لاستلاك سلاح نووي ، وإمكانية انتقال التجارب إلى منطقة الشرق الأوسط بقيام إسرائيل بتجربة نووية بعد التجارب الباكستانية وترددت أخيراً تقارير غير مؤكدة بهذا الخصوص ، وجدير بالذكر أن إسرائيل تنظر دائماً إلى القدرة النووية الباكستانية كمصدر تهديد منذ عام ١٩٧٢ عندما صرح ذو الفقار بوتو عما أسماه القنبلة الإسلامية باستلاك السلاح النووي نظراً للخوف من نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية إلى الدول العربية ، وقد ذكرت بعض وكالات الأنباء أن باكستان حذرت الولايات المتحدة من قيام إسرائيل بشن هجوم وشيك على منشأتها النووية وأن مسئولين باكستانيين أجروا اتصالات مع الإدارة الأمريكية والأمين العام للأمم المتحدة وأبلغوهم أن طائرات إسرائيلية هبطت بالهند فعلا وطمأن السفير الإسرائيلي بواشنطن السفير الباكستاني إلى أن إسرائيل لن تشن هجوماً على المنشآت النووية الباكستانية.

وذكرت بعض التقارير أن هناك تعاوناً بين الهند وإسرائيل في المجال النووي وهناك صحف وتقارير غربية وإسرائيلية أشارت إلى أن هناك تعاوناً عسكرياً بين الهند وإسرائيل، كما ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست أن هناك محادثات إستراتيجية هندية إسرائيلية في مجال الصواريخ ومواجهة التهديدات النووية ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على العلاقات العربية الهندية والتي كانت تحظى بدعم الطرفين ، كما أن تلك العلاقات الهندية والإسرائيلية من شأنها تعقيد الأمور وتوسيع الصراع العربي الإسرائيلي مما يعقد حل الصراع، أن أحد الأسباب التي جعلت الحكومة الهندية تتبنى الخيار النووي رسمياً هو وصول حزب الشعب الهندي إلى السلطة ، والضغوط الشعبية على الحكومة الباكستانية بعد التجارب النووية الهندية الأمر الذي ألزمها بضرورة إجراء تجاربها ودلالات ذلك بالنسبة للشرق الأوسط هو إمكانية تكرار ما حدث بالهند في إسرائيل إذا استطاعت الأحزاب الدينية المتطرفة الوصول إلى السلطة .

هذا فضلاً عن تشابه توجهات الحكومتين الحاليتين في الهند وإسرائيل ، فالحكومة الهندية تدعو إلى توحيد القومية واللغة والدين في الهند لتكون الهندوكية هى اللغة الرسمية متجاهلة بذلك حق أكثر من مليون مسلم كما تسعى إلى الهيمنة في جنوب أسيا وكذلك الحال بالنسبة لتوجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية والتي تتجاهل الحقوق الفلسطينية المشروعة كما تسعى إلى السيطرة الإقليمية على الشرق الأوسط ، فمنذ وصول حكومة يسيطر عليها اليمين المتطرف بزعامة رئيس الوزراء نيتانياهو وهي ترفض تطبيق كل الاتفاقات المبرمة بين الحكومات السابقة ومع السلطة الفلسطينية وهو الأمر الذي أدي إلى توقف عملية السلام مما يؤكد ضرورة دعم المجتمع الدولي للضغط على تلك الدول لانخراطها في السياق العام لنظام منع الانتشار النووي الدولي والإقليمي وذلك بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكذا معاهدة الحظر الشامل للتجارة النووية والعمل على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقتي الشرق الأوسط وأسيا.

هذا وعلى الرغم من إمكانية أن تؤثر التجارب النووية الباكستانية على الطرح المصري الذي يدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وهي المبادرة التي تلقي تأييداً متزايداً من المجتمع الدولي، فمن المتوقع أن تتمسك إسرائيل بذريعة الأسلحة الباكستانية كمبرر لاحتفاظها بقدرتها النووية وخاصة وأنها ترى أن باكستان تدخل ضمن التحديد الجغرافي للشرق الأوسط وهو الأمر الذي سيعيق إعمال تلك المبادرة المصرية .

وتجدر الإشارة إلى أن استطاعة باكستان التوصل إلى توازن نووي مع الهند أثارت كثيراً من الاهتمام والحماس والدعوة إلى التحرك الاستراتيجي الحالي وما لم يتم التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط وإنشاء نظام أمن إقليمي فمن المحتمل أن تشهد المنطقة مزيداً من عدم الاستقرار وتصاعد الإرهاب بما فيها إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل ويستدعي ذلك ضرورة تطوير آلية المتابعة في ضوء القرارات الدولية ذات الصلة .

الآثار الإستراتيجية الإقليمية للتجارب :

أثارت التفجيرات النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان في مايو ١٩٩٨ العديد من التساؤلات حول آثارها الإستراتيجية في منطقة جنوب شرق أسيا وشبه القارة الهندية ولعل محاولة التنبؤ بالآثار المنتظرة لتلك التفجيرات في ظل حقائق الموقف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتدني لكلتا الدولتين وتأثير دول الجوار الفاعلة في الصراعات والخلافات بينهما تفرض دراسة عدة اعتبارات ستنعكس على هذه الآثار الإستراتيجية نتيجة هذا التسابق النووي لعل **أهمها** :

- أن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية للدولتين وحجم الأزمات الداخلية بكل منهما لم تقف حائلا دون إنتاج وامتلاك السلاح النووي عن قناعة بأنه السبيل الوحيد لدرء التهديدات الخارجية وحل المشاكل الحدودية والخلافية بين الدولتين.

- أن هناك حدودا لتطوير البرامج النووية للدولتين واستمرار إجراء التجارب للحصول على القنابل الهيدروجينية وقنابل النيوترون والتي تعتبر مكملة لمنظومة الأسلحة النووية، إلى جانب وسائل الاتصال المتطورة خاصة في مجال الصواريخ الإستراتيجية ، وذلك للضغوط الاقتصادية المتزايدة في الدولتين من جانب والقيود الدولية المنتظر فرضها عليهما للحد من تطويرهما لتلك البرامج من جانب آخر ، وبالتالي فالمتوقع أن تكتفي الدولتان بإنتاج أعداد محدودة من رؤوس القنابل النووية بما يكفى فقط لتدمير الأهداف ذات الطبيعة الإستراتيجية للطرف الأخر .

- أن القيادة السياسية الباكستانية تعي المخاوف الغربية من انتشار الأسلحة النووية في بعض الدول العربية الإسلامية المجاورة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي سارعت الحكومة الباكستانية بالإعلان أن القنبلة النووية ليست للتصدير وأن برنامجها النووي سيبقى في أيد سليمة إضافة إلى استحالة القيام بذلك التصدير حيث أن إنتاج القنبلة النووية يتطلب مراحل فنية وتكنولوجيا ومواد ومستلزمات إنتاج ووسائل إيصال من طائرات مقاتلة وصواريخ ومدفعيات في إطار منظومة متكاملة لا تسمح بتصدير السلاح النووي ولكنهما يمكن أن تسمح فقط إذا توافرت الإمكانيات بنقل الخبرة التكنولوجية والفنية فقط .

- أن امتلاك السلاح النووي للدولتين الهند وباكستان سيكون حافزاً لحل الخلافات والمشاكل القائمة بين الدولتين بالوسائل السياسية وبالتالي فإن امتلاك القنبلة النووية لهما سيدعم موقف المفاوض السياسي لكل منهما بالحصول على أفضل النتائج والحلول لصالح قضيته .

- أن حدود استخدام القنبلة النووية من أي طرف سيكون قاصراً على الدفاع عن الدولة والرد على استخدامها من الطرف الآخر فما يؤكد تبني الدولتين

لإستراتيجية الردع والتي تعني التلويح فقط بالاستخدام وبالتالي تمنع نشوب صراع مسلح منتظر بينهما ارتباطاً بحجم التدمير الذي يمكن أن يحدثه الاستخدام الحقيقي على القدرات الإستراتيجية للدولتين .

- أن امتلاك الدولتين القنبلة سيغير بشكل رئيسي خريطة التحالفات الإقليمية في شبه القارة الهندية بشكل عام ولكل من الهند وباكستان بشكل خاص ، مما سيؤدي إلى توازن أكثر في القوى الإقليمية في جنوب أسيا بالقدر الذي يشير إلى أن احتمالات التوجه إلى الحلول السلمية للمشاكل الإقليمية القائمة أقرب منه للحلول العسكرية ، كما يؤكد أن أي صراع مسلح قادم نتيجة فشل الحلول السياسية سيقتصر على استخدام الأسلحة التقليدية .

هذا ويمكن تلخيص الآثار الإستراتيجية الإقليمية للتجارب النووية الهندية الباكستانية في الآتي:

- قضية كشمير :

لعل هذه القضية هي الأخطر بين الهند وباكستان حيث تشكل خط الالتماس اليومي للمصادمات المسلحة بين القوات المسلحة للدولتين وأيضاً بين القوات الهندية والثوار من دعاة الانفصال عن الهند كما تمثل خط الدفاع الرئيسي وراء امتلاك باكستان بصفة أساسية للسلاح النووي باعتبارها تحدياً رئيسياً لإمكانية مواصلة مباحثات السلام بين الجانبين وعلى الرغم من أنه قد تحقق إنجازات في هذه القضية وهما:

الاتفاق على التفاوض بشأنها دون أية شروط مسبقة وبالتالي اعتراف الهند ولأول مرة بأن كشمير منطقة متنازع عليها ، إضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة للنظر فيها من كل أبعادها ورغم أن كلا الجانبين يتمسك بموقفه المبدئي حيث ترى باكستان ضرورة إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم وفي المقابل فإن الهند ترى أن كشمير جزء لا يتجزء من أرضها ومع اعتبار أن النزاع القائم بين الدولتين أدى إلى اشتعال صراعات مسلحة بينهما

منذ الاستقلال عام ١٩٤٧ إلا أن وجود السلاح النووي في باكستان ونجاح حركة التمرد في كشمير إلى جانب الضغوط الدولية خاصة بعد التفجيرات النووية الأخيرة لكلا الدولتين، ستكون كفيلة بتغير الوضع الراهن ، وذلك من خلال حلول وسط إما تقترب من وجهة النظر الهندية المتمثلة في منح ولاية كشمير الاستقلال الذاتي داخل الاتحاد الهندي أو منحها حق تقرير المصير استناداً إلى الالتزامات الدولية التي اتخذتها الهند على عاتقها عام ١٩٤٩ والقاضية بانسحاب القوات الهندية وإجراء استفتاء عام في كشمير لتقرير المصير ، ولعل أهم الآثار الممكن أن تنتج عن امتلاك الدولتين للسلاح النووي واحتمال اشتعال مواجهة نووية في شبه القارة الهندية وما قد يعكسه ذلك على مصالح القوى الكبرى والعظمى والتي لم تكن تسعى لحل حاسم لهذا النزاع الحدودي ارتباطاً بمصالحها قد يدفع هذه القوى إلى إعادة النظر في سياستها سواء الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا بالقدر الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية هذه القضية مستقبلاً.

قضية سباق التسلح :

لعل التفجيرات النووية الأخيرة خاصة من جانب باكستان قد قللت بلا شك من الفجوة العسكرية بين الهند وباكستان ، والتي كانت قد اتسعت في أعقاب فرض واشنطن لعقوبات عسكرية ووقف بيع المعدات لإسلام أباد الأمر الذي فرض عليها الاعتماد بشكل كلي على المشروع النووي وبصفة خاصة بعد رفض الهند التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية وأيضاً فإن الضغوط الدولية سواء من مجلس الأمن والعقوبات الدولية على الدولتين ستحد بشكل قاطع من سباق التسلح الإقليمي خاصة مع تصدع العلاقات التجارية بين موسكو ونيودلهي في ظل الخطط الهندية لشراء دبابات (ت- ٧٢) من الجمهورية التشيكية هذا إلى جانب احتمال التخفيض المشترك لموازنات الدفاع والتي كانت قد تضاعفت في الهند في السنوات الخمس ما بين أعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، حيث ارتفعت من ٢,٢٧ بليون دولار إلى خمسة ملايين دولار للسنوات الخمس من ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ .

مستقبل العلاقات الهندية- الباكستانية :

إن التفجيرات الأخيرة من جانب باكستان قد تؤدي إلى السعي نحو إرساء أسس ثابتة للتوصل إلى حلول جذرية للقضايا الخلافية بين كل من الهند وباكستان سواء في مجال سباق التسلح أو قضية كشمير خاصة مع التردي الكبير في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولتين وحاجة كل منهما إلى تبني سياسات إصلاح اقتصادي وسياسي تنعكس على رفاهية مواطني الدولتين الذين عانوا من الفقر والحاجة لسنوات طويلة ومن مشاكل فساد لأنظمة الحكم بالقدر الذي سيفرض تخفيض موازنات الدفاع لصالح رفاهية هذه الشعوب خاصة بعد أن ابتعد شبح الحروب والصراعات المسلحة في إطار إستراتيجية الردع والتي كانت النتيجة المباشرة لامتلاك السلاح النووي.

هذا إلى جانب فرض تغيير مواقف القوى الكبرى والتي يبدوا أنها كانت لا تريد توصل الدولتين إلى حل لخلافتهما باعتبار أن ذلك مرتبط بترتيب الأوضاع في منطقة أسيا بشكل عام حيث ترى روسيا أهمية استقرار الأوضاع في أفغانستان بما يضمن أمن حدود الجمهورية الإسلامية وتتحقق مصالحها في مشاريع أنابيب النفط والغاز بين تركمستان وباكستان عبر أفغانستان كما تبدو الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة لرؤية سلام حقيقي بين الهند وباكستان وبالتالي تشجيع الهند على تنمية برنامجها النووي وتطوير قدراتها الصاروخية التي تمكنها من حمل رؤوس نووية للحفاظ على توازن قوي إقليمياً بما يسمح بتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في احتواء الخطر الشيوعي الصيني حيث تقوم الهند باحتواء كل من الجغرافيا السياسية والإيديولوجية.

عدم فاعلية الحد من التسلح النووي الإقليمي :

لقد أثبت التفجيرات الباكستانية بشكل خاص أنه رغم الحظر المفروض عل الأجهزة والتقنية والمعدات المطلوبة للمفاعلات النووية ، فإن باكستان نجحت في دخول النادي النووي بل ووصلت إلى تحقيق هدفها رغم الجهود التى بذلتها كل من الولايات

المتحدة والهند وإسرائيل مجتمعة لمتابعة التجسس على مفاعلات باكستان بل واكتشاف أجهزة الاستخبارات الباكستانية لاستعداد وحدة إسرائيلية – هندية خاصة تعد سرباً من طائرات ف- ١٥ و ف ١٦ لقصف مجمع كهوتة، وبالتالي اتخذت باكستان كافة الاحتياطات الأمنية غير العادية تحسباً لهذا الهجوم المنسق الهندي – الإسرائيلي المنتظر. ورغم تأكيد وكالة الاستخبارات الأمريكية بأن لديها تقارير كثيرة مفصلة عن نشاط باكستان النووي وأنها تنتج الكميات المطلوبة من مادة اليورانيوم المشبع منذ عام ١٩٨٧ بما يمكنها من إطلاق ستة صواريخ نووية ورغم أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد زادت نشاطيهما في مركز التنصت على الاتصالات الهندية والباكستانية من قاعدة «ديجو جارسيا» في المحيط الهندي منذ عام ١٩٩٣ م إلا أن كل ذلك لم يمنع باكستان الدولة الإقليمية المتواضعة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً من إنتاج القنبلة النووية مما يشير إلى احتمال تكرار نفس التجربة في أماكن إقليمية أخرى وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، في واجهة الانفراد الإسرائيلي بامتلاك السلاح النووي.

أن الأزمات الاقتصادية وتواضع الإمكانيات والمتابعة والرصد والتكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال لدى الولايات المتحدة وغيرهما لم تمنع دولة إقليمية تتوافر لديها الإرادة السياسية لبناء ترسانة نووية مهما كانت المصاعب على طريق تحقيق ذلك.

وفي النهاية يمكن القول أن خيار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في النطاق الإقليمي خاصة في المناطق التي تشهد سباقاً نووياً مثل حالة الهند وباكستان أو حالة انفراد دولة بعينها بامتلاك تلك الأسلحة مثل حالة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط تجعل من هذا الخيار الحل الواقعي الوحيد لوقف سباق التسلح النووي .

الفصل الثالث

كوريا الشمالية

لعل أكثر البرامج النووية إثارة للجدل هو البرنامج النووي لكوريا الشمالية والذي بدأت ملامحه في الظهور مع بداية التسعينيات من القرن الماضي والذي تزامن مع جهود مكثفة من جانب كوريا الشمالية في تطوير صواريخها أرض ـ أرض متوسطة المدى مما أثار دول الجوار خاصة كوريا الجنوبية واليابان ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من وصول الصواريخ الكورية الشمالية إلى أراضيها وتحمل صواريخ نووية ولعل وصف الرئيس الأمريكي «بوش» لها مع إيران أوائل العام ٢٠٠٢ في خطاب حالة الاتحاد بدول محور الشر كوريا الشمالية وايران وكان معهم العراق الذى احتلت أراضيه الولايات المتحدة الأمريكية في مارس ٢٠٠٣ وبالطبع أتضح أن العراق لا يمتلك أي أسلحة تدمير شامل طبقًا للادعاءات الأمريكية.

ولعل هذا يدعونا للوقوف على حقيقة البرنامج النووي لكوريا الشمالية والذي ينخرط في مواجهة هذه الأزمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ومن دول الجوار أيضًا كوريا الجنوبية واليابان.

فقد بدأت كوريا الشمالية في بناء المفاعلات النووية في فترة الستينيات من القرن الماضي ولم تنضم إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية للعام التى وقعت عام ١٩٦٨م وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٧٠م إلا في عام ١٩٨٥، وأعلنت كوريا الشمالية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي أنها ستنسحب من المعاهدة، إلا أنها علقت انسحابها قبل يوم واحد من سريان مفعولها، ثم جاءت فترة العمل ضمن اتفاق الإطار المتفق عليه الذي انهار في العام ٢٠٠٢[١].

وطبقًا للتقارير الأمريكية فإنها تعتبر أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تلتزم في أي يوم من الأيام كليًا بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وقد تم تأجيل توقيع اتفاقية الضوابط التي تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش برنامجها

النووي حتى العام ١٩٩٢، وعندما أشارت أعمال التفتيش التي جاءت متأخرة جدًا إلى أن الكوريين الشماليين يخفون مواد نووية.

في مارس ١٩٩٣ أصبحت كوريا الشمالية أول دولة تعلن انسحابها من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبفضل إقناع الولايات المتحدة لكوريا الشمالية تم تعليق ذلك الانسحاب في العام ١٩٩٣ قبل يوم واحد من سريان مفعولة، ولكن، وفقًا لاتفاق الإطار الذي تفاوضت كوريا الشمالية بشأنه مع الولايات المتحدة في العام ١٩٩٤، مُنعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء عمليات التفتيش التي طلبتها، وعندما انهار الاتفاق كليًا في أواخر العام ٢٠٠٢ انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتفاخرت بأنها بدأت ببناء قوة ردع نووية.

وكان برنامج كوريا الشمالية النووي قد بدأ في أواسط فترة الخمسينيات من القرن الماضي عندما تلقى فريق من العلماء النوويين الكوريين الشماليين تدريبهم في الاتحاد السوفيتي، وفي أواسط فترة الستينيات أنشأت كوريا الشمالية مفاعلي أبحاث صغيرين بمساعدة وتكنولوجيا سوفيتية، وتم إكمال إنشاء مفاعل آخر يولد خمسة ميجاواط من الطاقة الكهربائية في العام ١٩٨٦، يستطيع مثل هذا المصنع أن يولد ما يكفي من الطاقة الكهربائية لمد ٤٠٠٠ منزل أمريكي بالكهرباء لمدة عام، إذا تم تشغيله بكامل طاقته وبصورة متواصلة، ومع أن هذا المفاعل كان صغيرًا جدًا بحيث لا يكفي لتوصيله بشبكة للطاقة الكهربائية، فقد بدأت إعادة معالجة وقوده المستهلك وتحويله إلى بلوتونيوم صالح لصنع الأسلحة، وهو انتهاك خطير لالتزامات كوريا الشمالية في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وفي العام ١٩٨٤ بدأ إنشاء مفاعل تبلغ طاقته ٥٠ ميجاواط، وفي العام ١٩٩١ بدأ العمل في مفاعل تبلغ طاقته ٢٠٠ ميجاواط، إلا أنه لم يتم إكمال بناء أي منهما، وقد وافق السوفييت خلال فترة الثمانينيات على تشييد مفاعل ماء خفيف قادر على توليد ١,٧٦٠ ميجاواط من الطاقة الكهربائية شريطة أن تنضم كوريا الشمالية إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وتوقف العمل فيه في مرحلة مبكرة عندما تأخر الكوريون الشماليون في سداد الدفعات المترتبة عليهم.

وبحسب الإطار المتفق عليه للعام ١٩٩٤ مع الولايات المتحدة، تم إغلاق مفاعل الخمسة ميجاواط الكوري الشمالي ومصنع إعادة معالجة الوقود والمنشآت التابعة له في يونغبيون، كما توقف العمل في بناء المفاعلين بقوة ٥٠ ميجاواط و ٢٠٠ ميجاواط، وراقبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية الإغلاق، إلا أنه لم يسمح لها بإجراء تحقيق كامل في البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلى أن أعلن البدأ في بناء مفاعلاً ماء خفيف قوة كل منهما ١,٠٠٠ ميجاواط من قبل مجموعة جديدة تدعي منظمة تنمية شبه الجزيرة الكورية، على وشك الانتهاء، ويشيد المفاعلين الكوريون الجنوبيون بناء على تصميم أمريكي وبتمويل معظمه من كوريا الجنوبية واليابان، ومفاعلات الماء الخفيف أكثر «مقاومة لانتشار الأسلحة النووية» من مفاعلات كوريا الشمالية التي تعمل على الغاز ـ الغرافيت لأنها تحتاج إلى اليورانيوم المخصب للوقود، وبحسب أوضاع التشغيل العادية، لا يمكن إعادة معالجة الوقود المستهلك الذي تنتجه مفاعلات الماء الخفيف وتحويله إلى بلوتونيوم صالح لإنتاج الأسلحة باستخدام التكنولوجيا الراهنة في كوريا الشمالية.

كشف نوايا كوريا الشمالية:

تخلف بناء المفاعلين الذي كان يتوقع استكمالها في العام ٢٠٠٣ عن الجدول الزمني الأصلي نتيجة لطائفة منوعة من الأسباب. وفي هذه الأثناء، تشكل اقتناع لدى المخابرات الأمريكية بأن الكوريين الشماليين يطورون برنامجًا سريًا لتخصيب اليورانيوم، ومن شأن مثل هذا البرنامج أن يكون مخالفًا لإعلان الشمال ـ الجنوب الخاص بالإخلاء من الأسلحة النووية، وبذلك ينتهك «اتفاق الإطار» المتفق عليه، وعند إخضاع كوريا الشمالية للمساءلة والمحاسبة خلال اجتماع بين حكومتي كوريا الشمالية والجنوبية في شهر أكتوبر ٢٠٠٢ اعترف مسؤول كوري شمالي بوجود برنامج اليورانيوم، إلا أنه نفي ذلك الاعتراف في وقت لاحق، وأعلنت الولايات المتحدة في الشهر التالي أنها أوقفت شحنات النصف مليون طن من زيت الوقود الثقيل التي كانت تزود كوريا الشمالية بها سنويًا كتعويض عن «فقدان» قدرة توليد الطاقة، وفي شهر ديسمبر ٢٠٠٢ طرد الكوريون

الشماليون مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأزالوا أختام الوكالة وكاميراتها في يونغبيون، وفي شهر يناير ٢٠٠٣ أعلن الكوريون الشماليون أنهم رفعوا «تعليقهم» السابق للانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وأصروا على الزعم بأن انسحابهم أصبح بذلك ساري المفعول اعتبارًا من اليوم التالي، وأعادوا من ثم تشغيل مفاعل الخمسة ميجاواط وادعوا في وقت لاحق أنهم أكملوا إعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك للمفاعل، وهي القضبان التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ختمت عليها. وقد تم تعليق العمل في بناء مفاعلي الماء الخفيف اللذين كانا في مرحلتهما التأسيسية، في شهر نوفمبر ٢٠٠٣.

ويعتقد أن الكوريين الشماليين جمعوا ما بين ٦ إلى ١٠ كيلوجرامات على الأقل من البلوتونيوم من الوقود الذي أعيدت معالجته قبل أن يسرى مفعول اتفاق الإطار المتفق عليه في العام ١٩٩٤، وهي كمية كافية لصنع قنبلة أو قنبلتين نوويتين صغيرتين، ومن الممكن صنع ست قنابل نووية من كمية البلوتونيوم التي تقدر بين ٢٥ ـ ٣٥ كيلوجرامًا التي أعيدت معالجتها من قضبان الوقود المستهلك الثمانية آلاف.

وخلال سنوات قليلة، حين يمكن إفراغ الوقود من مفاعل الخمسة ميجاواط وإعادة معالجته وتحويله إلى بلوتونيوم، سيتوفر ما يكفي من البلوتونيوم لسلاح نووي إضافي كل عام، وإذا تم إكمال بناء مفاعل الخمسين ميجاواط في يوم من الأيام، فإنه سيصبح قادرًا، في نهاية المطاف، على إنتاج البلوتونيوم الذى يكفى لصنع من ٥ إلى ١٠ رأس نووى في العام، وبطبيعة الحال فإن مفاعل المئتي ميجاواط سيكون قادرًا على إنتاج أكثر من ذلك. وتقديرات الإنتاج المتعلقة ببرنامج تخصيب اليورانيوم الكوري الشمالي المزعوم ما هي إلا مجرد تخمينات لأن نطاق ذلك البرنامج غير معروف. إلا أن هناك مصدرًا محتملاً آخر للحصول على المواد النووية أو الأسلحة الجاهزة الصنع، وهو شراؤها من دول أخرى أو عن طريق أى شبكة سرية تنشر الأسلحة النووية.

لقد بدأت أول محادثات أمريكية ـ كورية شمالية فعلية في العام ١٩٩٣ واستمرت على

أساس متقطع حتى العام ١٩٩٤، وانتهت بتوقيع « اتفاقية الإطار» المتفق عليه. وعقدت ستة اجتماعات رباعية (الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصين) بين العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٩ لمناقشة مطلب كوريا الشمالية باستبدال هدنة الحرب الكورية بمعاهدة سلام، إلا أن المحادثات انهارت في نهاية المطاف.

وفي أبريل ٢٠٠٣، وبالنظر لرفض الولايات المتحدة عقد اجتماع ثنائي مع كوريا الشمالية، نظمت الصين واستضافت اجتماعًا ثلاثي الأطراف، توسع إلى منتدى سداسي الأطراف (بإضافة كوريا الجنوبية واليابان وروسيا) لعقد اجتماعات سداسية ابتداءً من شهر أغسطس ٢٠٠٣.

وعرضت كوريا الشمالية خلال الاجتماعات السداسية تجميد برنامج أسلحتها النووية حالًا تستأنف الولايات المتحدة شحنات زيت الوقود وترفع حظرها الاقتصادي وتشطب واشنطن اسم كوريا الشمالية من قائمة الدولة الراعية للإرهاب. إلا أن الولايات المتحدة، التي تعلمت من تجربتها في الإطار المتفق عليه، أصرت على أنها لن تبدأ التفاوض حول حزمة معونة اقتصادية ومعاهدة عدم اعتداء متعددة الأطراف إلا عندما تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي بشكل يمكن التحقق منه.

لقد أعلنت الدول المجاورة لكوريا الشمالية ـ الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية ـ في مناسبات عديدة أنها لن تسكت عن برنامج أسلحة نووية كوري شمالي، وقد أعربت الولايات المتحدة هي أيضًا عن معارضتها الشديدة الثابتة التي لا يمكن أن تتغير لمثل ذلك البرنامج، إلا أن أحدًا لم يتمكن من منع كوريا الشمالية من جمع المزيد من المواد النووية، وما يُفترض من صنع أسلحة نووية، وقد أدى اتفاق الإطار، الذي تم التفاوض حوله من قبل حكومة الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلينتون»، إلى إبطاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية ولكنه لم يوقفه، وقد تجنبت حكومة الرئيس «بوش» إجراء محادثات ثنائية لأنها تعتبر المسألة النووية الكورية الشمالية قضية إقليمية لا ثنائية، إلا أن الولايات المتحدة وافقت على الاجتماع مع كوريا الشمالية في محفل متعدد الأطراف، وكان

التوقع الأولي لواشنطن هو أن الأطراف الأخرى في المحادثات السداسية ستنضم إلى الولايات المتحدة في الضغط على كوريا الشمالية لوقف برنامجها النووي، ولكن ما حدث، من وجهة النظر الأمريكية، هو أن روسيا والصين وكوريا الجنوبية أظهرت درجة من التعاطف مع أدعاء كوريا الشمالية بأنها هدف لعدوان أمريكي في حرب حكومة الرئيس «بوش» على «الإرهاب»، ودعت هذه الدول الولايات المتحدة إلى التوصل إلى حل وسط مع كوريا الشمالية، مع أن أحدًا منها لم يحدد ما سيكون عليه شكل ذلك الحل الوسط.

وقد عرضت كوريا الشمالية التخلي عن برنامج أسلحتها النووية وقبول نوع غير محدد من نظام التثبت عندما تستبدل الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه نظام كيم يونغ ـ إيل بقبول ذلك النظام وعدم التدخل في شؤونه وحتى تقديم الدعم له، لكن، وبما أن السياسة الأمريكية ليست مبنية على أساس سياسة كوريا الشمالية النووية فحسب، وإنما أيضًا على سلوكها في الماضي، وعلى نشرها أسلحتها التقليدية في مواقع متقدمة، وسياساتها المستنكرة في مجال حقوق الإنسان، لا يبدو أن هناك أي احتمال بأن تمنح أي حكومة أمريكية كيم يونغ ـ إيل الاحترام والدعم اللذين يعتقد أنه يستحقهما.

وفي حين يتفق معظم الخبراء في شؤون كوريا الشمالية في الولايات المتحدة على أن الكوريين الشماليين سيتوقفون عن إنتاج المزيد من البلوتونيوم مقابل طائفة منوعة من المكافآت، إلا أنهم يشكون في إمكانية التوصل إلى تحقيق تفكيك كامل وقابل للتثبت منه ولا يمكن إبطاله والرجوع عنه للبرنامج النووي الكامل لكوريا الشمالية ما دام نظام كيم موجودًا في السلطة، لذا فإن القضية، من الناحية العملية، تصبح ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقبل باتفاقية أخرى لاحتواء برنامج كوريا الشمالية جزئيًا، أو ما إذا كان سيسمح باستمرار الانتشار النووي، على الأقل إلى أن تصبح الصين، وهي واهب المساعدات الرئيسي لكوريا الشمالية، متنبهة إلى الخطر إلى حد يدعوها إلى إنهاء معونتها الاقتصادية ودعمها الدبلوماسي لنظام كيم.

المحطات الرئيسية للبرنامج النووي لكوريا الشمالية:

أولاً ـ الإعلان عن البرنامج النووي العسكري لكوريا الشمالية[٢]:

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترتاب منذ وقت طويل في انتهاك كوريا الشمالية لالتزاماتها الدولية؛ فقد أدت هذه الشكوك في عام ٢٠٠٠ من اعتراف كوريا الشمالية ببرنامجها النووي إلى إرسال مفتشين أمريكيين للبحث في منشآت مشتبهة فيها (كومسانغ ـ ني)، ورغم أن التفتيش لم يسفر عن كشف مخالفات للاتفاقية لأن (بيونغ يانغ) كان لديها متسع من الوقت لإخفاء الأدلة قبل وصول المفتشين، إلا أنه قد أتضح لاحقًا أن تلك الشكوك كان لها ما يبررها، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أدلة دامغة على وجود برنامج اليورانيوم المخصب.

وقد اتضح أن «بيونغ يانغ» قد استأنفت العمل في برنامج إنتاج اليورانيوم المخصب عام ١٩٩٧ أو عام ١٩٩٨، ورغم أن دوافع الرئيس الكوري الشمالي «كيم يونغ إيل» لم تتضح تمامًا، إلا أن هناك تفسيرين معقولين.

يركز الأول على مخاوف كوريا الشمالية من أن لا تكسب شيئًا مقابل تجميدها لبرنامجها النووي بناء على اتفاقية عام ١٩٩٤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس لتلك الشكوك ما يبررها لأن كوريا الشمالية قد تلقت تعويضات بالفعل مقابل تخليها عن طموحاتها النووية.

والتفسير الثاني لقرار «بيونغ يانغ» باستئناف برنامجها النووي هو أنها تنظر إلى ذلك البرنامج كحق من حقوق سيادتها، وأن الضرورة تلزم أن تمضي قدمًا في ذلك البرنامج، وأيًا كانت الدوافع من وراء ذلك البرنامج، فإن كوريا الشمالية قد استأنفت العمل في برنامجها النووي على نحو بطئ في البداية، ثم تقدمت فيه على نحو خطير عام ٢٠٠٠، أو عام ٢٠٠١، ونجحت في إخفائه حتى شهر يوليو ٢٠٠٢ حين كشفت الاستخبارات الأمريكية وجوده، ورغم أن إدارة الرئيس الأمريكي «جورج بوش» لا تقر مزاعم كوريا

الشمالية القائلة بأن قرارها باستئناف برنامجها النووي جاء كرد فعل للنظرة العدوانية التي تنظر بها واشنطن إلى كوريا الشمالية، وبخاصة أن الرئيس الأمريكي كان قد صنفها ضمن دول محور الشر، إلا أن ذلك الاحتمال يظل واردًا، وتضاعفت هذه النظرة العدوانية حين أعلنت الإدارة الأمريكية عن مذهبها العسكري الجديد الذي يتضمن ضربات استباقية للدفاع عن المصالح الأمريكية، ورغم أن الإدارة الأمريكية قد أعطت إشارات بعكس ذلك، فإن «بيونغ يانغ» تنظر إلى المذهب العسكري الأمريكي الجديد بوصفه يشكل تهديدًا مباشرًا لها. ولا يستبعد أن تشن الولايات المتحدة الأمريكية هجومًا على أية دولة يشتبه في إنتاجها للأسلحة النووية، ولعل المخاوف من مثل هذا الهجوم هي التي دفعت كوريا الشمالية لاتخاذ قرارها باستئناف برنامجها النووي، لأن قادتها العسكريين يرون أن موقفها سوف يكون أقوى إلى حد بعيد في حالة امتلاكها للأسلحة النووية.

وهناك أيضًا تفسيران آخران للأسباب التي دفعت كوريا الشمالية للكشف عن برنامج اليورانيوم المخصب في أكتوبر ٢٠٠٠؛ فقد أوضحت الإدارة الأمريكية بجلاء ـ منذ تسلمها للسلطة ـ أنها تفضل إتباع نهج متشدد مع كوريا الشمالية أكثر مما كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» تتبعه معها، ولم تكن إدارة الرئيس «بوش» متحمسة لدعم اتفاقية عام ١٩٩٤، وكانت تنظر إليها على أنها نوع من الابتزاز، ولكنها وجدت نفسها في موقف لا يسمح بنقض الاتفاقية، فقبلت التقيد بها على مضض.

وعندما زار مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق «جيمس كيلي» كوريا الشمالية في أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠٢ حمل معه أدلة دامغة عن برنامج اليورانيوم المخصب، وحين أدركت «بيونغ يانغ» أنها معرضة لعزلة وتدهور في العلاقات بسبب الأدلة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية آثرت اللعب بورقة أخرى من أوراقها القليلة التي تبقت وهي الاعتراف العلني ببرنامجها النووي، للإبقاء على ـ شعرة معاوية ـ في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

والتفسير الثاني لتوقيت إعلان كوريا الشمالية عن برنامجها النووي هو خطأ حسابات

«بيونغ يانغ» فقد دأب المراقبون الكوريون الشماليون على توقع ما لا يمكن توقعه، ولكن أكثر المراقبين حنكة قد اندهش باعتراف الرئيس الكوري الشمالية «كيم» في سبتمبر ٢٠٠٢ لرئيس الوزراء الياباني «كوزومي» أن كوريا الشمالية كانت قد اختطفت في الثمانينيات والسبعينيات (١٣) يابانيًا لتدريب جواسيسها، واعتذر الرئيس الكوري الشمالي على عملية الخطف، ووجه بترتيب زيارة خمسة من المختطفين الذين مازالوا على قيد الحياة إلى اليابان، وبذلك أزال عائقًا وقف على مدى عقود في سبيل تطبيع العلاقات بين البلدين.

ولكن في ظل الأدلة التي قدمتها واشنطن عن البرنامج النووي، كانت كوريا الشمالية سوف تعترف به على أية حال إن عاجلاً أم أجلاً، ومن ثم تزيل عقبة كؤود كانت تقف في طريق تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، علاوة على ذلك فإن الرئيس الكوري الشمالي «كيم» كان يظن أن توقيته للكشف عن برنامجه النووي مواتيًا بعد التقدم الذي أحرزته المحادثات بين بلده واليابان، وكان يأمل أن تضغط طوكيو وسيول على واشنطن، لتخفيف حدة لهجتها مع كوريا الشمالية[٣].

وفي خلال الأسابيع التي أعقبت زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «كيلي» صرحت واشنطن بكل وضوح أنها لا تطرح الحل العسكري لحل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية، وبذلك تصبح سياسة العزلة والاحتواء، والمفاوضات هي البدائل المطروحة لحل الأزمة.

ويشير بعض النقاد وصناع القرار السياسي الأمريكي إلى أن كشف كوريا الشمالية عن برنامجها النووي يدل على خطأ تعامل الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلينتون» مع كوريا الشمالية، وأن القبول بالابتزاز يؤدي إلى مزيد من الابتزاز، ورغم صحة هذه الآراء إلا أنها سطحية جدًا، ففي عام ١٩٩٤ كانت الولايات المتحدة الأمريكية على وشك الاصطدام العسكرى مع كوريا الشمالية، حيث حشدت واشنطن قواتها العسكرية في مسرح العمليات، ونصبت صواريخ باتريوت في كوريا الجنوبية، وشرعت في مراجعة خطط الحرب، وبدأ البيت الأبيض في دراسة مسألة إخلاء الرعايا الأمريكيين.

وكانت اتفاقية ١٩٩٤ ـ على علاتها ـ هي البديل الأنسب في ذلك الوقت، ورغم أنها مخيبة لآمال العديد من الأمريكيين ـ على كافة المستويات إلا أنها لم تكن عديمة الجدوى، فقد ساهمت في تجنب حرب أشار قائد القوات العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية الجنرال «الماري لووك» إلى أنها كان من الممكن أن تؤدي بحياة مليون شخص من بينهم (٨٠,٠٠٠ ـ ١٠٠,٠٠٠) أمريكي، وعوضًا عن ذلك شهدت منطقة شمال شرق آسيا ثمانية أعوام من الاستقرار بدلاً من الحرب بفضل تلك الاتفاقية، وساهم ذلك الاستقرار بدوره في حدوث تحولات اقتصادية هائلة في المنطقة ما كانت لتحدث في حالة اندلاع الحرب، فقد شهدت كل من كوريا الجنوبية والصين نموًا اقتصاديًا كبيرًا ما كان ليحدث في حالة المواجهة على الحدود الكورية الشمالية، وأتاحت الاتفاقية أيضًا مجالاً لكافة الأطراف بالتقاط الأنفاس، وفرضت واقعًا جديدًا في كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وحدوث تطورات زادت من فرص التوصل إلى اتفاقية شاملة حاليًا.

وفي عام ١٩٩٤ لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية لتعول على روسيا أو الصين، لتأييد موقفها من كوريا الشمالية، ولكن يمكن أن تتلقى حاليًا الحد الأدنى من التأييد ـ وإن لم يكن تأييدًا مطلقًا ـ منهما. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على إجماع من القوى الخارجية، لكن هناك مؤشرات على مثل هذا التعاون كالإعلان الصيني ـ الروسي في أوائل شهر ديسمبر ٢٠٠٢ بأنهما يؤمنان بضرورة خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وكافة أسلحة الدمار الشامل، ومن الفوائد الأخرى التي تم الحصول عليها من فترة التقاط الأنفاس التي أوجدتها اتفاقية عام ١٩٩٤، هو تبعية الاقتصاد الكوري الشمالي لكوريا الجنوبية، حيث تأتي أكثر المساعدات إلى كوريا الشمالية من كوريا الجنوبية، وتعد أكبر شركائها التجاريين، لقد دفعت السياسة التي كان ينتهجها الرئيس الكوري الجنوبي الأسبق «كم دي جونغ» في التعامل مع كوريا الشمالية المسؤولين الكوريين الشماليين إلى الاهتمام الشديد بتجنب أزمة اقتصادية، ولو زادت كوريا الشمالية حدة التوتر الحالي، فإنها ستشهد تضخمًا اقتصاديًا كبيرًا، وعدم استقرار بسبب فقدانها لاستثمارات كوريا الجنوبية.

ثانيًا ـ المحادثات السداسية:

سعت دول عدة لبذل عدة جهود لحل الأزمة وهي بمثل هذه التعقيدات وفي هذا الإطار، بذل العديد من الجهود قبل المحادثات الجماعية في محاولة لتدارك الموقف ومنع التصعيد ومن أبرز هذه المحاولات الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى كوريا «موريس سترونج»، المبادرة الروسية التي قام بها نائب وزير الخارجية «الكسندر لوسيوكوف»، والتي تقوم على عودة الجانبين (الولايات المتحدة وكوريا الشمالية) إلى اتفاق عام ١٩٩٤، وإرسال واشنطن مبعوثًا خاصًا إلى بكين هو مساعد وزير الخارجية الأسبق «جيمس كيلي» الذي أعلن استعداد بلاده للتوصل إلى حل سلمي مع بيونج يانج، وإيفاد اليابان وزيرة خارجيتها الأسبق يوريكو كاواجوتشي إلى بكين في مهمة مماثلة.

وبما أن جميع الأطراف متفقة على أن الحل الأمثل لهذا النزاع هو الحوار، فقد جرت سلسلة من المحادثات السداسية، سبقتها محادثات ثلاثية في ٢٣ أبريل ٢٠٠٣ بين كل من كوريا والصين والولايات المتحدة كخطوة أولى وكتمهيد في سياق تأسيس قاعدة انطلاق للحل السياسي والدبلوماسي عبر إشراك الأطراف المعنية بالأزمة وهي: الكوريتان والولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا، **وبالفعل عقدت بعد ذلك سلسلة من المحادثات السداسية لحل النزاع، وكانت على الشكل التالي**[٤]:

الجولة الأولى من المحادثات السداسية:

عقدت هذه الجولة من المحادثات في العاصمة الصينية بكين في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٣، وقد طالبت كوريا الشمالية في هذه الجولة بأن تعقد مع الولايات المتحدة معاهدة عدم اعتداء، كما طلب الوفد الكوري الشمالي ضمانات اقتصادية من كوريا الجنوبية ومن اليابان، وأن تكمل الأطراف المحددة باتفاقية جنيف ١٩٩٤ تشييد المفاعلين النوويين اللذين يعملان بالمياه الخفيفة، من أجل توفير حاجة كوريا الشمالية من الطاقة الكهربائية

أما الوفد الأمريكي، فقد أكد أثناء المحادثات أن الولايات المتحدة لا تنوي قط مهاجمة كوريا الشمالية ولا تطالب بتغيير نظامها، وأكد الوفد الأمريكي حل الأزمة النووية الكورية سلميًا، في حين قال الوفد الروسي إن كوريا الشمالية لا تخطط قط لاختبار سلاح نووي، وعلى الرغم من أن الجولة انتهت بعدم صدور بيان مشترك فإن الأطراف توافقت على ست نقاط رئيسية ذات دلالة مهمة، تتمثل في:

١ ـ الاتفاق على حل القضية النووية الكورية بالسبل السلمية، حفاظًا على الاستقرار والسلام والأمن طويل الأمد في شبه الجزيرة الكورية.

٢ ـ الاتفاق على جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية لكوريا الشمالية.

٣ ـ الاتفاق على بحث وصياغة خطة شاملة لتسوية تلك القضية بأسلوب عادل ومعقول.

٤ ـ الاتفاق على ضرورة تجنب أي عمل أو اتخاذ أي إجراء من شأنه تدهور الأوضاع، ما دامت المسيرة التفاوضية مستمرة.

٥ ـ الاتفاق على ضرورة مواصلة الحوار لتعزيز جسور الثقة وتضييق هوة الخلافات وتوسيع الأرضية المشتركة.

٦ ـ الاتفاق على ضرورة مواصلة المحادثات السداسية في النصف الثاني من شهر أكتوبر ٢٠٠٣.

هذا، وقد تباينت القراءة التحليلية لمخرجات هذه المباحثات، بحيث يمكن القول إنها فشلت في تجسيد الهدف الأمريكي من عقدها، وهو المتمثل في انتزاع تعهد من كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي، وفي المقابل طالبت كوريا الشمالية بضرورة أن تتبادل واشنطن معها تقديم التنازلات.

الجولة الثانية من المحادثات السداسية[٥]:

استضافت الصين هذه الجولة أيضًا في ٢٥ فبراير ٢٠٠٤، وجاءت على نفس نسق الجولة الأولى من المحادثات باستثناء الاقتراح الذي عرضته كوريا الجنوبية والصين وروسيا، والذي ينص على منح بيونج يانج مساعدات نفطية في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة، وأكد «لي سوهيك» المسؤول بوزارة خارجية كوريا الجنوبية أن تقديم مساعدات الطاقة يتطلب من بيونج يانج تجميد نشاطها النووي كخطوة أولى تؤدي إلى تفكيك جميع برامجها النووية بطريقة لا يمكن معها إعادة تجميعها، وانتهت الجولة دون حدوث تقدم يذكر، حيث تمسك كل طرف بمطالبة السابقة، ولم يصدر أيضًا عن المحادثات بيان مشترك لكن جميع الأطراف وافقوا على جعل منطقة شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وعلى ضرورة عدم تصعيد الموقف في الوقت الذي يتم فيه البحث عن حل.

الجولة الثالثة من المحادثات السداسية:

أما الجولة الثالثة، فقد بدأت في ٢٤ يونيو ٢٠٠٤، ولم تصدر المحادثات وثيقة مشتركة ذات مغزى، **غير أن نتائجها كانت كما يلي:**

١ ـ أعلنت كوريا الشمالية عن استعدادها للتخلي عن كافة الأسلحة النووية ضمن خطة مرحلية تضمن تنفيذ التجميد النووي كبداية.

٢ ـ أكدت الولايات المتحدة أنها لا تنتهج سياسة عدائية ضد كوريا الشمالية.

٣ ـ طرحت كوريا الجنوبية خطة تفصيلية لتنفيذ المرحلة الأولى من أنشطة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

٤ ـ أعربت اليابان عن استعدادها لتقديم مساعدات طاقة لبيونج يانج مقابل التجميد النووي بشروط.

٥ ـ طرحت الصين وروسيا أفكارًا واقتراحات مهمة لحل مشاكل تواجه العملية التفاوضية.

وبهذا، يكون النزاع قد مر في ثلاث جولات تفاوضية لبحث السبل الكفيلة لإنهاء الأزمة، وكانت جولة رابعة في طريقها نحو الظهور في سبتمبر ٢٠٠٤، إلا أن إعلان بيونج يانج عن رفضها وانسحابها من المفاوضات السداسية نتيجة لإصرار واشنطن على ضرورة إتباع بيونج يانج للنموذج الليبي في حل النزاع، قد وضع الأزمة في حلقة مفرغة.

إعلان كوريا الشمالية امتلاك السلاح النووي والانسحاب من المحادثات:

في ١٠ فبراير ٢٠٠٥، أعلنت كوريا الشمالية بشكل رسمي وعلني امتلاكها السلاح النووي وأعلنت أنها تعلق إلى أجل غير مسمي مشاركتها في المفاوضات حول برنامجها النووي، متهمة واشنطن بالسعي لأسقط النظام الحاكم في بيونج يانج. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية ـ في بيونج يانج في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية ـ نريد محادثات سداسية لكننا مضطرون لتعليق مشاركتنا في المحادثات لمدة غير محددة، وأضافت الوزارة: «نحن قد صنعنا أسلحة نووية للدفاع عن النفس والتعامل مع سياسة إدارة بوش الجلية الهادفة إلى عزل وتقييد (الشمال)» ، مضيفة: «الواقع الحالي يثبت أن القوة فقط هي التي يمكنها حماية العدالة والحق»، واتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بأنها تخطط لغزو الجمهورية الشيوعية بهدف استكمال هيمنتها على القارة الآسيوية، وحضت مواطنيها على «الإخلاص والولاء» عقب التوتر الناشئ عن إعلان بيونج يانج امتلاكها قنبلة نووية وانسحابها من المحادثات السداسية.

وقد جاء هذا التصعيد ردًا على إصرار الولايات المتحدة على مهاجمة النظام في كوريا الشمالية، ووصفها بأنها «قاعدة للطغيان» في خطاب الرئيس الأمريكى فى ٣ فبراير ٢٠٠٥، بالإضافة إلى ذلك، فإنه في سياق التخوف الإقليمي والتذمر خاصة من حلفاء الولايات المتحدة (اليابان وكوريا الجنوبية) تجاه تأثر سياسة الردع الأمريكية في المنطقة

بالقدرة النووية لكوريا الشمالية قامت وزارة الدفاع الأمريكية وفي سياق طمأنة حلفائها (اليابان وكوريا الجنوبية) بتمرير وثيقة سرية قامت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية بتسريبها في ٤ فبراير ٢٠٠٥، تكشف عن خطة عسكرية أمريكية معدة بعناية للتعامل الفوري مع تطورات الأحداث في حالة ما إذا اندلعت حرب طاحنة في شبه الجزيرة الكورية بين سيول وبيونج يانج، ووفقًا لما جاء في وثيقة وزارة الدفاع الكورية الجنوبية التي كشف النقاب عنها، فإن الولايات المتحدة تعتزم نشر حوالي ٦٩ ألف جندي أمريكي إضافة إلى ألفي مقاتلة حربية و ١٦٠ سفينة حربية إذا نشبت الحرب مع كوريا الشمالية، كما أن التعزيزات الطارئة ستتضمن العديد من الوحدات المقاتلة والوحدات المضادة للطائرات وقوات جوية وأنظمة تسليح تهدف إلى ضرب مدفعية العدو وأسلحة الدمار الشامل التي يملكها، وستمثل التعزيزات العسكرية الهائلة ٧٠٪ من إجمالي قوة مشاة البحرية الأمريكية و ٥٠٪ من حجم قواتها الجوية و ٤٠٪ من قواتها البحرية.

وتعليقًا على تلك الوثيقة، قال مصدر رفيع المستوى في وزارة الدفاع الكورية الجنوبية: «الخطة الأمريكية تعكس بوضوح مدى التزام واشنطن بتوفير الحماية الكاملة لسيول في مواجهة الخطر الكوري الشمالي النووي».

وفي أول رد فعل لها على تلك الوثيقة، نقلت أجهزة الإعلام الكورية الشمالية عن مصدر عسكري كبير في بيونج يانج قوله: «انتقامنا سيكون مريعًا من الأمريكيين وأذنابهم لو وقعت هذه الحرب»، وأضاف المصدر الكوري الشمالي: «إذا أشعل الاستعماريون الأمريكيون أوزار الحرب، فنحن لن نتردد في ضرب كل قواعد الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم ونحولها إلى بحار من النيران الملتهبة»، وطبقًا لما نقلته وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية، فقد أضاف المصدر العسكري الكوري الشمالي: «بالطبع سنحرق أيضًا قواعد حلفاء أمريكا الذين يتآمرون معها»، في إشارة إلى كوريا الجنوبية واليابان.

ونعتقد أن هذه الأسباب هي التي دفعت كوريا الشمالية إلى إعلانها امتلاك السلاح النووي وانسحابها من المفاوضات السداسية إلى أجل غير مسمى من أجل تعزيز قدراتها

الردعية في وجه الخطط الأمريكية دون أن تقطع الأمل بعودتها إلى المفاوضات لاحقًا، لكن بشروط.

احتواء أمريكي وعودة للمحادثات السداسية من جديد[٦]:

بعد أن قامت كوريا الشمالية بالتصعيد وتعليق المفاوضات إلى أجل غير مسمى، والإعلان عن امتلاكها للسلاح النووي، اتبعت هذه الخطوات بخطوة إضافية حتى تضمن إمكانية الرجوع إلى المفاوضات من جديد دون تقديم أي تنازلات، فقامت في ١٨ أبريل ٢٠٠٥ بتهديد الولايات المتحدة وأمهلتها ٣ أشهر لإجراء محادثات مباشرة، حتى لو كانت سرية، وإلا فإنها ستقوم بتصعيد الموقف أكثر من خلال البدء في إفراغ قضبان الوقود من مفاعل «يونج بيون» خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، مما يتيح فرصة استخدامها في إنتاج بلوتونيوم لصنع المزيد من الأسلحة النووية، هذا، وقد اشترطت كوريا الشمالية أيضًا الحصول على مساعدات اقتصادية ومساندة بكين لها في حال الموافقة على إجراء جولة جديدة من المحادثات.

وبالفعل، تقرر بعد ثلاثة أشهر أو يزيد انعقاد جولة رابعة من المباحثات السداسية، حرصت الولايات المتحدة خلالها على أن تبين أنها لم تقدم أي حوافز أو تنازلات ولم تغير من سياساتها لإقناع كوريا الشمالية بالعودة للمحادثات، وأن قرار استئناف المحادثات كان كوريا شماليًا، على الرغم من أن الإشارات التي ستظهر في المحادثات تبين أن الولايات المتحدة غيرت ـ ولو قليلاً ـ من أسلوبها.

انعقاد الجولة الرابعة من المحادثات ونتائجها:

وقد أعلنت كوريا الشمالية في ٩ يوليو ٢٠٠٥، وعلى لسان نائب وزير الشؤون الخارجية الأسبق «كيم كي جوان» (رئيس الوفد الكوري الشمالي إلى المحادثات السداسية) موافقتها عقب اجتماع مغلق في الصين مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون شرق آسيا الأسبق «كريستوفر هيل» (رئيس الوفد الأمريكي إلى المحادثات

السداسية) على العودة إلى مائدة المحادثات السداسية في جولة رابعة تقرر عقدها في ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ بعد التشاور مع الأطراف المعنية الأخرى (روسيا، اليابان، كوريا الجنوبية) وموافقتها.

في حين أبدت جميع الأطراف سرورها بهذا القرار، وعملت على تهيئة أجواء مناسبة وأردفتها بمؤشرات إيجابية وبناءة لإنجاح هذه الجولة من المحادثات.

استمرت الجولة الرابعة من المحادثات السداسية من ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ وحتى ٧ أغسطس ٢٠٠٥، حيث تم تعليقها باقتراح صيني لمدة ٣ أسابيع، على أن يقوم الموفدون بعرض ما تمت مناقشته في المحادثات على حكوماتهم، ومن ثم العودة من جديد لاستئناف المباحثات في الأسبوع الذي يبدأ في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٥.

وتعتبر هذه الجولة من أطول الجولات التي عقدت والتي كانت تنتهي في ثلاثة أو أربعة أيام، لكن ما آلت إليه هذه الجولة كان مشابها لما توصلت إليه الجولات السابقة باستثناء بعض المستجدات الطفيفة، والتي لولاها لقلنا أن هذه الجولة الرابعة هي نسخة طبق الأصل من الجولات السابقة، ومن **المستجدات فيها**:

- تغير رؤساء وفود أربعة أطراف مشاركة في المحادثات باستثناء كوريا الشمالية وروسيا.
- جهد صيني مميز لإنجاح الجولة، قامت من خلاله الصين بعرض نص «إعلان مبادئ» بعد عرضها لأربع مسودات اتفاق دون جدوى.
- عقد اجتماعات ثنائية نادرة بين أمريكا وكوريا الشمالية ضمن إطار المحادثات السداسية، مع العلم بأن أمريكا شددت على أن هذه الاجتماعات الثنائية هي فقط لعرض وجهات النظر، وبالتالي ليست مفاوضات ولا تشكل تراجعًا عن مبدأ أمريكا عدم التفاوض المباشر مع كوريا الشمالية.

هذا، ويمكن تلخيص مطالب الجهتين الأمريكية والكورية الشمالية في هذه الجولة بما يلي:

ـ **بالنسبة لكوريا الشمالية**: فقد أعلنت كوريا الشمالية في هذه الجولة الرابعة من المحادثات عن استعدادها التام لاتخاذ قرار استراتيجي بالتخلي عن أسلحتها النووية وفق إرادة سياسية واضحة وحاسمة، شريطة أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتنفيذ ما يتوجب عليها، **وطالبت بـ**:

ـ مساعدات غذائية عاجلة تقدر بـ ٥٠٠ ألف طن من المواد الغذائية لكوريا الشمالية من جارتها الجنوبية.

ـ إبرام معاهدة سلام مع الولايات المتحدة بدلا من اتفاقية الهدنة الموقعة نهاية الحرب الكورية عام ١٩٥٣، حيث اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الكورية الشمالية أن استبدال «هدنة هشة» من بقايا الحرب الباردة بآلية سلام دائمة هو أمر أساسي من أجل الأمان والسلام في المنطقة.

ـ تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل كامل وخلق جو من الثقة والتعهد بالتخلي عن التهديد والوعيد والسياسات العدائية.

ـ إعادة تفعيل مشروع بناء مفاعلين يعملان بالمياه الخفيفة، ورد الحديث عنهما في اتفاق الإطار الموقع بين أمريكا وكوريا الشمالية سابقًا عام ١٩٩٤.

أما بالنسبة للولايات المتحدة: فقد افتتحت هذه الجولة الرابعة من المحادثات باعتراف «شفهي» بسيادة واستقلال كوريا الشمالية، وتعهدت بعدم مهاجمتها أو السعي لتغيير نظامها، وقد صرح مساعد وزيرة الخارجية ـ الذي يرأس الوفد الأمريكي في المحادثات «كرستوفر هيل» ـ بأن «سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقيقة»، مؤكدًا استعداد الولايات المتحدة لطمأنة شكوك كوريا الشمالية المتعلقة بأمنها، وقد جاء هذا الكلام ترديدًا لما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «رايس» في ٩ يوليو ٢٠٠٥ من أن كون كوريا الشمالية بلد يتمتع بالسيادة أمر غير مشكوك فيه، وتعهدت بعدم مهاجمة كوريا الشمالية وقالت «من المهم التذكير بالتزام الرئيس السابق جورج بوش الذي قطعه

عام ٢٠٠٢ لكوريا الجنوبية، ومفادة أن أمريكا لا تنوى مهاجمة أو اجتياح كوريا الشمالية لأنها تعتبرها بلدًا يتمتع بالسيادة»، **وطالب الوفد الأمريكي في هذه الجولة بـ:**

- نزع وتفكيك أسلحة وبرنامج كوريا الشمالية النووي بشكل كامل أولاً.
- السماح بتفتيش دولي واسع لمنشآت كوريا الشمالية النووية.
- تعهد كوريا الشمالية بعدم نقل أي تكنولوجيا أو معرفة نووية إلى أي طرف آخر.

وكالعادة، انتهت هذه الجولة دون تحقيق أي تقدم يذكر، وكباقي الجولات أيضًا لم يتم التوصل إلى بيان نهائي مشترك بين المشاركين في المحادثات، ورفضت كوريا الشمالية التوقيع أيضًا على «إعلان المبادئ» في ظل تمسك الأمريكيين بأن يقوم الكوريون الشماليون أولا ينزع أسلحتهم وإنهاء برنامجهم النووي، وقد رد الكوريون الشماليون على ذلك، قائلين: «إن العرض الأمريكي غير منطقي على الإطلاق، لأنه يطلب منا التخلي عن أسلحتنا النووية أولاً، ولا يحمل في طياته إشارة واضحة حول وضع حد للتهديدات»، خاصة أن التطمينات هي شفهية غير مكتوبة، وقد تم ترديدها كثيرًا، ومن ثم نقضها ولا شيء يمنع أمريكا من الاعتداء على كوريا الشمالية إذا سلمت أسلحتها أولاً.

ثالثًا- الإعلان الكوري الشمالي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥[٧]:

أعلنت كوريا الشمالية، في التاسع عشر من سبتمبر ٢٠٠٥، وبشكل مفاجئ التزامها بالتخلي عن كل برامجها النووية الحالية وتوابعها، مقابل الحصول على مساعدات في مجال النفط والطاقة وضمانات أمنية، وذلك وفق ما جاء في وثيقة مشتركة تبنتها الدول المشاركة في ختام الجولة الرابعة من المحادثات السداسية بشأن برنامج بيونج يانج النووي في بكين.

وطبقًا للوثيقة، تتعهد كوريا الشمالية والولايات المتحدة واليابان بتطبيع تدريجي للعلاقات بينهما، والتعايش في سلام، دون تحديد جدول زمني لتطبيق تلك الإجراءات كما تتعهد واشنطن بعدم وجود أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية، وعدم مهاجمة

بيونج يانج سواء بالأسلحة التقليدية أو النووية هذا وتصر كوريا الشمالية على التفاوض مباشرة مع أمريكا بشكل ثنائي من موقع القوة، **وعلى صفقة شاملة تتضمن:**

- توقيع معاهدة عدم اعتداء بين بيونج يانج وواشنطن، (لأن كوريا الشمالية تعلم أنها لن تكون بمنأى عن حروب أمريكا الوقائية بعد حربي أفغانستان والعراق).
- إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وطبيعية بين البلدين.
- توفير ضمانات اقتصادية لبيونج يانج من قبل كوريا الجنوبية واليابان.
- استكمال تشييد المفاعلين النوويين اللذين يعملان بالمياه الخفيفة لتوفير احتياجات كوريا الشمالية من الطاقة الكهربائية، وفقًا لما تعهدت به الدول الأطراف في اتفاقية جنيف التي تم إبرامها في عام ١٩٩٤.

وفي مقابل هذه المطالب، تتعهد بيونج يانج بأربعة إجراءات، هي:

- التوقف عن إنتاج أسلحة نووية.
- السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش على منشآتها.
- التخلص نهائيا من منشاتها النووية.
- وقف إجراء التجارب الصاروخية ووقف تصدير الصواريخ.

وقد رفضت الولايات المتحدة هذه الصفقة بهذا الشكل، كما أنها رفضت المفاوضات والمباحثات الثنائية مع كوريا الشمالية للأسباب التي ذكرناها سابقًا، وتصر الولايات المتحدة على أن تقوم كوريا الشمالية بإيقاف برنامجها النووي أولاً وبشكل نهائي حتى يتم التفاهم فيما بعد.

رابعًا ـ التجربة النووية لكوريا الشمالية[٨]:

في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ أعلنت كوريا الشمالية أنها أجرت تجربة نووية تحت

سطح الأرض تكللت بالنجاح ولم تؤد إلى انبعاث أشعة معتبرة أنها «حدث تاريخي»، وأن التجربة النووية أجريت بنجاح حِكْمتُنا وتقنيتُنا بنسبة مائة في المائة»، وأن «مركزنا العملي للأبحاث أجرى بنجاح وأمان تجربة نووية تحت الأرض في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦» مؤكدة أنه لم يسجل انبعاث أي إشعاعات خلالها.

وتابع الوكالة أنه «تم التأكد من أنه لم يسجل خلال التجربة أي خطر لنشاط إشعاعي لأن التجربة أجريت طبقًا لاعتبارات عملية ولحسابات دقيقة».

وقال نظام بيونج يانج إن التجربة النووية «تشكل حدثًا تاريخيًا مشجعًا ومرضيًا للجيش الشعبي الكوري وللشعب الذي يأمل في امتلاك وسائل دفاعية قوية ومستقلة».

وأكدت الوكالة أن ذلك «سيساهم في الدفاع عن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ومنطقتها.

الموقف الدولي من التجربة:

أدان الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين التجارب النووية في كوريا الشمالية التي ألحقت ضررًا هائلاً بعملية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن جانبه، أدان رئيس الوزراء الأسترالي «جون هاوارد» تجربة كوريا الشمالية النووية قائلاً: «إن من شأنها زعزعة الاستقرار في المنطقة وتضعف الأمن الخاص بكوريا الشمالية»، كما شجبت الحكومة الألمانية قيام كوريا الشمالية بتجربة على أسلحتها النووية.

وفي نيويورك أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن المنظمة الدولية لا تملك أي تعليق حاليًا على التجربة النووية الكورية الشمالية، وقال فانغ شين «لم نتلق معلومات من مجلس الأمن الدولي، لا تعليق لدينا».

وعقدت الدول الـ ١٥ دولة الأعضاء في مجلس الأمن الدولي اجتماعًا طارئًا بشأن كوريا الشمالية، وكان مجلس الأمن تبني إعلانًا غير ملزم يطالب كوريا الشمالية بالعودة إلى

المفاوضات السداسية وبأن تتخلي عن إجراء تجاربها نووية، وأكد المجلس في إعلانه أن تجربة نووية كورية شمالية ستشكل «تهديدًا واضحًا للسلام والأمن الدوليين».

ووافق مجلس الأمن بالإجماع في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦ على إصدار القرار ١٧١٨ بفرض عقوبات اقتصادية ومالية وعسكرية على كوريا الشمالية واستبعاد اللجوء للحل العسكري[٩].

وسارعت وزارة الخارجية الصينية رسميًا إلى إدانة التجربة النووية الكورية الشمالية، وقالت في إعلان تلاه التلفزيون الصيني أن «كوريا الشمالية تجاهلت قلق الأسرة الدولية وأجرت تجربة نووية» مؤكدًا أن «الحكومة (الصينية) تعبر في هذه المناسبة عن معارضتها الشديدة لذلك».

أما باكستان فأعربت عن «أسفها» لإعلان كوريا الشمالية أنها أجرت تجربة نووية مضيفة أن ذلك يمثل تطورًا من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وكان مهندس البرنامج النووي الباكستاني «عبد القدير خان» أقر في فبراير ٢٠٠٤ بأنه أشرف على شبكة غير شرعية لنقل التكنولوجيا النووية لكوريا الشمالية وإيران وليبيا.

سيول والتجربة النووية لكوريا الشمالية:

من جانبها حذرت كوريا الجنوبية من أنها لن تقبل بكوريا شمالية نووية بعد إعلان بيونج يانج القيام بتجربة نووية وعلقت المساعدات الإنسانية التي كانت قد منحتها إلى الشمال بعد الفيضانات الأخيرة.

وقال بيان تلاه المتحدث باسم الرئاسة يون تاي ـ يونغ إن «حكومتنا سترد بشكل حازم.. ولن تقبل بكوريا شمالية تملك سلاحًا ذريًا».

وأكد خبير كوري جنوبي لوكالة «فرانس برس» أنه سجل «انفجارًا كبيرًا مع هزة أرضية بلغت شدتها «٣,٥٨» و «٣,٧» درجات»، وقال رئيس مركز الأبحاث الزلزالية شي هيون ـ شول إن مركز الهزة يقع في كيلجو.

وتحدث العالم نفسه عن موجات زلزالية قادمة من شمال شرق كوريا الشمالية نجمت عن تفجير اصطناعي مما يعزز المعلومات عن تفجير كوريا الشمالية قنبلتها النووية الأولى، وقال إن «سمات هذه الموجات تدل على أنه تفجير اصطناعي وليس هزة أرضية».

من جهة أخرى قالت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية أن سيول علقت مساعدة إنسانية كانت منحتها لكوريا الشمالية عقب فيضانات صيف عام ٢٠٠٦.

خامسًا. اتفاق ١٣ فبراير ٢٠٠٧:

كانت كوريا الشمالية قد وافقت في فبراير ٢٠٠٧ عقب عدة اجتماعات ثنائية وثلاثية فيما بين أعضاء اللجنة السداسية وانتهت بجلسة ختامية مشتركة أعلن فيها عن الاتفاق على وقف أنشطتها النووية مقابل مساعدات دولية وتنازلات دبلوماسية، إلا أن اتفاق فبراير عاني من تأخير في التنفيذ، وحسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه تتسلم بيونج يانج ٥٠ ألف طنًا من الوقود مقابل إغلاق يونج بيون، ثم ٩٥٠ ألف طن مقابل وقف تشغيل كل مفاعلاتها النووية، وقد وافق الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» على تقديم مبلغ ٢٥ مليون دولار لتمويل شحنات الإعانة من الوقود التي ستتلقاها كوريا الشمالية بمقتضى الاتفاق السابق الإشارة إليه[١٠].

تجدر الإشارة إلى أن صفقة فبراير ٢٠٠٧ قد تضمنت ثلاث مراحل:

قالت كوريا الشمالية في الجزء الأول من الاتفاق إنها ستغلق مفاعل يونجبيون خلال ٦٠ يومًا، وفي المقابل وعدت بتوفير ٥٠ ألف طن من الوقود تقدمها الدول الخمس الأخرى المشاركة في المفاوضات.

وفي المرحلة الثانية وافقت كوريا الشمالية على الإعلان عن تعطيل كل منشآتها النووية في عملية يشرف عليها خبراء من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المقابل وعدت بتقديم ٩٥٠ ألف طن أخرى من الوقود، كما وافقت الولايات المتحدة على رفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

أما المرحلة الثالثة فتتعامل مع أي أسلحة نووية قد تكون كوريا الشمالية أنتجتها.

إنشاء خمس مجموعات عمل لهذه الموضوعات الخمس (نزع سلاح كوريا الشمالية النووية، العلاقات الكورية الأمريكية، العلاقات اليابانية الكورية، التعاون الاقتصادي، ولجنة آلية الأمن والسلام في جنوب شرق آسيا)[١١].

وقد تأخرت العملية عن موعدها لأشهر بسبب خلاف حول الإجراءات المصرفية فقد رفضت كوريا الشمالية التعاون ما لم تحصل على ٢٥ مليون دولار كانت في مصرف في ماكاو وجُمدت بعدما أدعت الولايات المتحدة أن كوريا الجنوبية متورطة في التزوير وغسيل الأموال، وقد اكتمل نقل الأموال في ٢٥ يونيو ٢٠٠٧ بما سمح ببدء عملية التفتيش وشحن الوقود، وأُغلق مفاعل يونجبيون في يوليو وسُمح لمراقبي وكالة الطاقة الذرية بدخول كوريا الشمالية للتحقق من الإغلاق وبدأ العمل على تعطيل المنشأة، ثم تعرضت العملية لعقبة أخرى، إذ تخلفت كوريا الشمالية عن موعد نهاية ٢٠٠٧ للكشف عن كل نشاطاتها النووية.

سادسًا ـ جهود تحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية[١٢]:

في أواخر عام ٢٠٠٧ هبت رياح جديدة للتغيير على شبه الجزيرة الكورية، وكل هذا بفضل إعلان القمة الكورية الجنوبية والشمالية في عام ٢٠٠٧، واتفاق الثالث من أكتوبر للتقدم نحو تفكيك البرنامج النووي لكوريا الشمالية وأهمية هذا الجهد لا يمكن الاطمئنان إليه بما فيه الكفاية، والفشل في حل القضية النووية بطريقة سلمية يمكن أن يؤدي إلى مواجهة بين الدول الكبرى في المنطقة وهي: كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا، ونظام السلام لا يأتي بسهولة، في حين أن أحدًا لا يجادل حول أهمية وضع نهاية لأزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

النقاط الرئيسية:

الشرط الأول في البند الرابع من إعلان عام ٢٠٠٧ بين الكوريتين هو أن كوريا الجنوبية تطلب.. أن يعقد قادة ثلاث أو أربع من الدول المعنية مباشرة قمة حول شبه الجزيرة الكورية وهو أمر يكتسب أهمية نظرًا لأن كوريا الجنوبية تعتبر الشريك التفاوضي الرئيسي حول السلام في المستقبل محل الهدنة الحالية.

ومع هذا، فلا تزال توجد ثلاث نقاط تعوق ذلك الأمر، فأولاً، ما هي الدول التي ستكون معنية بشكل مباشر؟ وما هي الأدوار التي ستقوم به ومن المعتقد أنها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية والصين.

وثانيًا، **كيف يمكن تحقيق ذلك؟** ففي حين أن أحد الأطراف يجادل بأن إعلان انتهاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية ومناقشتهما بشكل منفصل، فإن الآخرين يرفضون.

ويعتقد بعض الأطراف بأن إعلان انتهاء الحرب يمثل ضرورة لتخفيض عدم الثقة تدريجيًا ويدفع لتحقيق السلام خطوة بخطوة، في حين أن الأطراف الأخرى تظل متمسكة بنزع السلاح النووي.

وتتعلق النقطة الثالثة بالتوقيت الزمني، فيجادل أحد الأطراف بأن نزع السلاح النووي قبل اتفاقية السلام، في حين يقول الآخرون إن العنصرين يمكن أن يسيرا جنبًا إلى جنب بشأن السعي بقوة نحو إعلان انتهاء الحرب قبل التغلب على القضية النووية، ولكن هناك مقولات أخرى تدعو إلى نوع معين من الآليات للإسراع بعملية نزع السلاح النووي للحرب أو إعلانًا للسلام.

كيفية تحقيق السلام[١٣]:

وفيما يتعلق بالتناقض حول عدد الأطراف المشاركة، يجب أن نتذكر أمرًا، وهو أن تكونا صانعي القرار الرئيسيين حول إعلان انتهاء الحرب، أو اتفاقية السلام أو أي بند آخر الأمر الذي يحوز أيضًا على اهتمام العالم، يجب أن تشارك الدول المجاورة في حل

الأزمة، ومن أجل جلوس الولايات المتحدة والكوريتين معًا لإعلان انتهاء الحرب كما اقترح، فكوريا الشمالية لا تنوي بالفعل أن تستثني الصين، إلا أنها تستغل الفرصة من دعم خطتها وجدولها الخاص، وفيما يتعلق بالصين، فإنها أساسًا ضد المحادثات الجماعية.

وفي الوقت نفسه، فالصين بحاجة إلى الدعم والتعاون من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمعرض العالمي في شنغهاي لعام ٢٠١٠، وتبدي حذرها لكي لا تقوض العلاقات مع الولايات المتحدة مشابهًا بشأن القضية في شبه الجزيرة الكورية.

ومع ذلك، فلا تزال الصين ثابتة على موقفها، فالمتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية في الصين يقول أن بكين ستشارك في المحادثات الرسمية لإنهاء الصراع في المنطقة.

والمقولة الصينية ذات مغزى، وذلك لأننا نريد دعم الصين من أجل السلام في شبه الجزيرة الكورية ووحدتنا في المستقبل، فالصين حاليًا قادرة على دفع الأمور في الشمال، وهي التي تساند كوريا الشمالية.

إعلان انتهاء الحرب يمكن أن يسبق اتفاقية السلام:

ومما يجعل من الصعب حل القضايا العالقة غياب الثقة، فهناك حالة قوية من عدم الثقة بين كوريا الشمالية طبقًا للخبرة الماضية، والكوريتان حاليًا في سبيلهما للتحرك إلى الأمام وانتهاء الحرب بين الأخوة منذ نصف قرن مضي، وهذا هو السبب الذي يجعلها بحاجة إلى اتفاق سلام.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، فقد تحقق تقدم جديد ما بين مرحلته النهائية وتم التوصل إلى اتفاق الثالث عشر من فبراير بناء على مبدأ أن تجمد كوريا الشمالية برنامجها العسكرى وهو شرط من قبل الأطراف الخمس الأخرى المعنية.

سابعًا ـ تسليم التقرير عن البرنامج النووي لكوريا الشمالية[١٤]:

في الخميس ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٨ سلمت كوريا الشمالية الصين تقريرًا طال انتظاره يحتوى على تفاصيل برنامجها النووي وكان الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» قد رحب بحذر بالخطوة الكورية الأخيرة، وقال إن الولايات المتحدة ما زالت لديها «شكوك جدية» حول نوايا بيونجيانج، وقال الرئيس الأمريكي إن الولايات المتحدة سترفع بعض العقوبات عن كوريا الشمالية وإنه ينوي إحاطة الكونجرس علمًا بنيته حذف اسم كوريا الشمالية من لائحة الدول الراعية للإرهاب خلال مدة أقصاها ٤٥ يومًا شريطة أن يكون الإعلان الكوري كاملاً.

وقال الرئيس السابق «بوش» في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن إن «الولايات المتحدة ليست لديها أوهام حول طبيعة النظام الحاكم في بيونجيانج».

ومضي للقول: «فنحن ما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء انتهاك حكومة كوريا الشمالية لحقوق الإنسان، ونشاطاتها فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم والتجارب النووية والانتشار النووي وبرامج تطوير الصواريخ البالستية».

ويأتي تسليم الإعلان الكوري في سياق الجهود التي تبذلها الأطراف الدولية الستة المنخرطة في إيجاد حل للأزمة النووية الكورية (الولايات المتحدة وروسيا والصين وكوريا الجنوبية واليابان وكوريا الشمالية) من خلال منح بيونجيانج حوافز دبلوماسية واقتصادية لتشجيعها على نزع سلاحها النووي.

كما أعلنت كوريا الشمالية أنها ستشدد تصديها للاتجار في المخدرات، وذلك في خطوة جديدة ينظر إليها على أنها تستهدف تحسين موقفها مع واشنطن.

ويأتي إعلان بوش رفع العقوبات بمقتضي قانون الاتجار مع العدو، ولكنه أكد أن إجراءات أخرى ستظل سارية المفعول ضد بيونجيانج، وقال بوش «إنها ستظل واحدة من أكثر دول العالم خضوعًا للعقوبات»، وقالت وزارة الخزانة الأمريكية إن العقوبات

على السلاح ستظل سارية وعلى الأنشطة المالية غير المشروعة وغسيل الأموال، كما قال أحد المسؤولين الأمريكيين إن واشنطن بوسعها إعادة فرض العقوبات إذا فشلت بيونجيانج في الوفاء بالتزاماتها، ومن جانبها، ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن إعلان بيونجيانج سيخضع للتحقق منه من أجل التوصل إلى إعلان متكامل وصحيح.

وستشمل العملية:

١ ـ مراجعة ١٩ ألف صفحة من الوثائق المتعلقة بالنشاط النووي لكوريا الشمالية والتي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٨٦.

٢ ـ إعطاء أشعارات قبل وقت قصير من الوصول إلى أماكن يشتبه في أن لها علاقة بالبرنامج النووي الكوري الشمالي.

٣ ـ إمكانية الوصول إلى مزيد من الوثائق والمواد النووية والعينات.

٤ ـ إجراء لقاءات شخصية في كوريا الشمالية بالشأن النووى.

من جانبه، قال وزير خارجية كوريا الجنوبية الأسبق يو ميونج هوان إنه سيكون «من المؤسف» إذا خلا الإعلان من أي ذكر لتفصيل ترسانة بيونجيانج النووية.

وفي كوريا الشمالية، دعت الحكومة دبلوماسيًا أمريكيًا وممثلي الإعلام لحضور عملية تدمير برج التبريد الرئيسي في مفاعل يونجبيون اليوم التالي فيما يبدو أنه محاولة لإثبات التزامها بتعهداتها، وكانت كوريا الشمالية قد أغلقت مفاعل يونجبيون بعد موافقتها في فبراير ٢٠٠٧ على وضع حد لكافة نشاطاتها النووية إلا أن التوصل إلى اتفاق مع كوريا الشمالية حول المرحلة التالية من صفقة نزع التسلح ـ التي تتلخص في تسليم الإعلان ـ كان صعبًا جدًا.

ويقول المحللون إن أصعب جزء من المفاوضات مع الكوريين الشماليين هو ذلك الذي سيركز على مصير الأسلحة النووية والمواد المشعة التي تحتفظ بها بيونجيانج، وقالت

وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس أمام مؤتمر لمجموعة الدول الثماني عقد في اليابان ٢٠٠٨ إنه ما زال يتوجب بذل الجهد للتأكد من أن بيونجيانج قد تخلت عن سعيها لحيازة الأسلحة النووية.

من ناحيتها، يساور اليابان قلق من أن إخراج كوريا الشمالية من دائرة الدول الراعية للإرهاب قد يعرقل جهودها الخاصة بالعثور على المواطنين اليابانيين الذين اختطفهم الكوريون الشماليون منذ أكثر من عشرين عامًا.

ثامنًا. تدمير برج مفاعلها النووي:

في ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٨ دمرت كوريا الشمالية برج التبريد في مفاعل يونغبيون النووي، في خطوة رمزية لإثبات التزامها بتفكيك برنامجها النووي بعد يوم من تسليمها للصين إعلانًا يتضمن معلومات تفصيلية حول برنامجها النووي.

ويضم مفاعل يونغبيون الواقع على بعد مائة كم شمال العاصمة بيونغ يانغ، مفاعل أبحاث بقدرة خمسة ميجاواط ومركزًا لمعالجة البلوتونيوم، وقد طالبت كوريا واشنطن بالتخلي عما سمتها السياسة العدائية حيالها، ورحبت في الوقت نفسه ببدء الأخيرة رفع بعض العقوبات عنها لاسيما شطبها من لائحة الدول الداعمة للإرهاب، ونقلت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية عن المتحدث باسم وزارة الخارجية «نعتبر ذلك إجراء إيجابيًا ونرحب به».

ونقلت بكين بدورها الإعلان إلى الدول الأخرى المشاركة بالمفاوضات السداسية، كما أعلن كريستوفر هيل كبير المفاوضين الأمريكيين بهذا الملف وقال هيل إن الإعلان يضم «لائحة بكل المواد النووية والانشطارية وتلك المستخدمة في صنع القنابل».

الموقف الدولي:

وقوبلت خطوة بيونغ يانغ تلك بترحيب من دول وتحفظ من قبل أخرى، وسارع

الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» إلى رفع جزئي للعقوبات التجارية المفروضة عليها والتعهد برفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب إذا قدمت بيانًا مفصلاً بأنشطتها.

وقال «بوش» إنه يتعين على كوريا الشمالية أن تنفذ باقي تعهداتها في مجال تفكيك قدراتها النووية تحت طائلة مواجهة «عواقب أخرى» محذرًا من أنه سيتم فرض مزيد من العقوبات عليها «إذا اتخذت خيارات خاطئة» وأخلت بوعودها بالكشف التام عن نشاطاتها.

من جهته رأى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن التصرف الكوري «تطور مشجع جدًا» وهو موقف عبر عنه أيضًا وزير خارجية كندا ديفد ايمرسون، في حين قال نظيره الكوري الجنوبي يو ميونغ هوان إن سول تنظر إلى ذلك بإيجابية.

بيد أن مكتب الرئيس الجنوبي لي ميونغ باك دعا إلى تحليل التصرف الشمالي بتروى للتأكد من أنه خطوة على طريق التفكيك الكامل لبرنامج بيونغ يانغ النووي، وهو ما أعلنه وزير الخارجية الياباني ماسًا هيكو كومورا داعيًا إلى «التحقق من محتويات الإعلان».

تاسعًا ـ كوريا الشمالية تقرر إعادة تركيب مفاعلها النووي:

في الثاني من سبتمبر ٢٠٠٨ أبلغت كوريا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها قررت إعادة تجميع منشئاتها النووية لتصنيع بلوتونيوم لإنتاج أسلحة نووية[١٥]، وأنها تخطط لإعادة تجميع مفاعل يوتنبيون وإعادة معدات مخزنة إليه ويأتي ذلك كره فعل على عدم رفع اسم كوريا الشمالية من قائمة الإرهاب الأمريكية واتهامها الولايات المتحدة الأمريكية بالتقاعس في تقديم ما وعدت به لكوريا الشمالية وعلى الأثر عقدت قمة رباعية إقليمية في ٥ سبتمبر من نفس العام في بكين ضمت الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وكوريا الجنوبية لبحث سبل مواجهة قرار كوريا الشمالية إعادة تشغيل المفاعل ولبحث سبل استئناف المحادثات المجمدة حول آلية التحقق من الإعلان النووي لبيونج يانج[١٦].

هذا وأعلن المندوب الأمريكي في المحادثات في ٢٠٠٨/٩/٦ أن بلاده مازالت ترغب في إزالة اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب بمجرد أن توافق كوريا الشمالية على القواعد الخاصة بالتحقق من إعلانها فيما يتعلق ببرامجها النووية[١٧].

وفى ٢٠٠٨/٩/١٩ أعلنت كوريا الشمالية إعادة تشغيل مجمع يونجبيون النووى الذى فككته منذ نوفمبر ٢٠٠٧ وفقاً لإتفاق بنزع السلاح مقابل الحصول على مساعدات الذى توصلت اليه مع خمس قوى عالمية.

وذكر مسئولون فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن كوريا الشمالية أبعدت المراقبين وأزالت اختام وكاميرات الوكالة من المجمع النووى وتنوى تزويده بمواد نووية خلال اسبوع كما قررت كوريا الشمالية بأنه من الآن فصاعداً لن يسمح للمفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول محطة اعادة المعالجة ، وأبدى مسئولوا كوريا الجنوبية قلقهم البالغ إزاء تحرك كوريا الشمالية المستمر لإعادة تشغيل مجمع يونجبيون النووى ودعوتها لإستئناف خطوات تفكيكية على الفور والعودة للمحادثات المتعلقة بالتوصل لألية التحقق من التفكيك[١٨].

القدرات العسكرية لكوريا الشمالية[١٩]:

تعتبر كوريا الشمالية من الدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة.. التي تستأثر بنصيب كبير من الناتج القومي، حيث تنفق كوريا الشمالية أكثر من ٢٥٪ من مجمل ناتجها القومي على التسليح، حيث تعتبر عبء هائل على دولة تعاني من الركود الاقتصادي، ويقدر تعداد سكانها حوالي ٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٦.

ويصل حجم القوات النظامية لكوريا الشمالية إلى أكثر من مليون جندي، وقوات احتياطية تصل لنحو ٤,٧ مليون جندي، وهي إعداد كبيرة مقارنة بتعداد السكان.

وتمتلك كوريا الشمالية صواريخ متوسطة المدى والتي يمكنها حمل رؤوس نووية وتسعى لتطوير ترسانتها في مجال الصواريخ لامتلاك صواريخ بعيدة المدة حاملة للرؤوس النووية.

وتعتبر القوات البرية، هي الأكبر حجمًا في حجم القوات المسلحة لكوريا الشمالية، حيث تصل إلى (٩٥٠) ألف جندي.. مشكلة في ٢٠ فيلق تضم نحو ٢٧ فرقة مشاة وميكانيكية ومدرعة، علاوة على عدد من الألوية المدرعة والمشاة المستقلتين، إضافة إلى ٩ ألوية صواريخ أرض ـ أرض، ويصل حجم تسليحها إلى أكثر من ٣٨٠٠ دبابة، ٢٥٠٠ مركبة مدرعة وأكثر من ١١ ألف قطعة مدفعية.

كما تمتلك كوريا الشمالية ٦ فرق جوية وفرقتان من الهليوكوبتر والنقل وأكثر من (١٦٠٠) طائرة علاوة على أكثر من ٤٠٠ قطعة بحرية. هذا وتعتبر الصناعة العسكرية لكوريا الشمالية من الأمور الهامة في تحقيق التفوق لدى هذه الدولة العسكرية، حيث شهدت ساحة التصنيع الحربي لكوريا الشمالية، تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، في ضوء إنتاجها لمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوى وكذا إنتاج الصواريخ بكافة أنواعها.

وفي إطار إعداد المسرح العسكري، فقد قامت كوريا الشمالية بإعداد الكهوف والإنفاق لتوفير الحماية والإخفاء لمختلف وسائل الدفاع الجوي والطائرات والصواريخ وغيرها.

وتعتبر كوريا الجنوبية، أن استمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها العسكرية، إنما يشكل تهديدًا واضحًا وخطيرًا لأمنها، خاصة وأن العاصمة سول، تبعد نحو ٢٥ ميلاً عن حدود المنطقة منزوعة السلاح، بما يوفر لكوريا الشمالية القدرة على سرعة مهاجمة العاصمة سول في بداية الهجوم، في حالة تجدد الصراع المسلح بينهما كما تتخوف اليابان من تطوير كوريا الشمالية للصواريخ التي تحمل رؤوس نووية ويمكنها تهديد كافة أراضيها.

الصواريخ أرض أرض فى كوريا الشمالية :

منذ بداية الثمانينيات بدأت كوريا الشمالية فى إنتاج الصواريخ سكود – ب و سكود – س وأشارت التقارير الصادرة من كوريا الجنوبية إلى أن كوريا الشمالية – تستطيع أن

تنتج ١٠٠ صاروخ من النوعين فى العام ، وإنها بدأت مع بداية الألفية الثالثة فى بناء ٣ قواعد للصواريخ بالقرب من المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين كما تمتلك بالإضافة إلى ذلك حوالى ٤٥٠ صاروخ فروج روسى الصنع مداه ٧٠ كم ويمكنه الوصول إلى سول عاصمة كوريا الجنوبية.

وتقوم كوريا الشمالية أيضاً منذ عام ١٩٩٨ بتطوير صاروخها متوسط المدى نودونج – ١ بمدى ١٠٠٠ كم الذى يمكنه الوصول إلى كل الأهداف فى كوريا الجنوبية ومعظم الأهداف فى اليابان وتيبودونج – ٢ الذى يمكنه الوصول إلى مدى ١٥٠٠ كم ويحمل رأساً حربية وزنها ١٠٠٠ كجم[٢٠].

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٩٨ جربت كوريا الشمالية اطلاق صاروخ ذو ثلاثة مراحل نسخة من الصاروخ تايبو – دونج – ١ ويبدو أن المرحلة الثالثة من الصاروخ كانت محاولة لاطلاق قمر صناعى، وقد قدرت المخابرات الأمريكية أن مدى هذا الصاروخ قد يصل إلى الاسكا ، وجوام ، وكمنولث الماريناز الشمالية.

وقالت وسائل الاعلام فى أوائل سنة ٢٠٠٠ أن المخابرات الامريكية تبنت أن كوريا الشمالية تستطيع نشر صواريخ باليستية عابرة للقارات لها القدرة على ضرب الاسكا وهاواى والساحل الغربى للولايات المتحدة دون الحاجة إلى إجراء المزيد من التجارب[٢١].

ويحقق ذلك تفوقاً كبيرا على ما تنتجه كوريا الجنوبية من صواريخ أرض أرض والتى لا تتعدى أقصى مدى لها أكثر من ٣٠٠ كم[٢٢].

التوتر في منطقة شمال شرقي آسيا :

عاد التوتر مرة أخرى إلى الساحة السياسية في منطقة شمال شرقي آسيا، بعد إعلان كوريا الشمالية عام ٢٠٠٦ عن نيتها في إجراء تجربة لإطلاق صاروخ بعيد المدى من النوع (تايبو دونج ـ ٢) والقادرة على الوصول للأراضي الأمريكية.

صاروخ «تايبو دونج ـ ٢» بعيد المدى، يزيد مداه عن ٣٥٠٠ كيلومترًا، الأمر الذي يعني إضافة مزيد من التعقيد على عملية تسوية أزمة البرنامج النووي الكوري والواقع أن القدرات الصاروخية لكوريا الشمالية ليست مشكلة جديدة، فقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق إلى نجاح كوريا الشمالية في إجراء ثلاث تجارب لصواريخ قصيرة المدى خلال الفترة من (أكتوبر ٢٠٠٥ ـ مارس ٢٠٠٦)، والتي أثارت انتقادات شديدة من جانب الولايات المتحدة واليابان، رغم محاولات الصين التخفيف من دلالة تلك التجارب بأنها جاءت عن طريق الصدفة أثناء تدريبات عسكرية.

وتأتي خطورة تجربة إطلاق الصاروخ «تايبو دونج ـ٢» في حالة نجاح إطلاقه، إلى إمكانية انتقال كوريا الشمالية لإنتاج صواريخ بعيدة المدى، يكون لديها القدرة على الوصول إلى الشواطئ الأمريكية، الأمر الذي يعني انتقال أزمة البرنامج النووي الكوري والأزمة الكورية مع الولايات المتحدة وحلفائها إلى مرحلة جديدة خاصة، في حالة قدرة تلك الصواريخ على حمل رؤوس نووية(٢٣).

ونتيجة لما سبق، فقد توالت التحذيرات الأمريكية واليابانية محذرة النظام الكوري الشمالي من العواقب الوخيمة لإطلاق هذا النوع من الصواريخ.

وتعكس هذه التصريحات حالة الإحباط التي تشعر بها حكومة سول، نتيجة هذه التطورات التي قد تقوض سياستها القائمة على مبدأ، أن أفضل وسيلة للتعامل مع بيونج يانج.. هو إشعارها بالاطمئنان من خلال زيادة التعاون معها وتقديم المساعدات لها. وتعتقد حكومة كوريا الجنوبية.. أن إشعار نظام الحكم في كوريا الشمالية بزعامة كيم جونج ايل، بأنه معزول وعلى وشك الانهيار.. فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى رد فعل غير متوقع من جانب هذا النظام، والتي قد تؤدي إلى مرحلة التصعيد للصراع المسلح من أجل الحفاظ على نظامه.. ولذلك وقعت سول منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨ نحو (٢٠٠) اتفاقية تعاون مع «بيونج يانج»، شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تستهدف تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي بحلول عام ٢٠٢٠، إلى أن

تحين الفرصة لعودة الوحدة بين الشطرين اللذين انقسما عند انتهاء الحرب العالمية الثانية وتوقف الحرب بين الكوريتين في أوائل عقد الخمسينيات.

هذا وتنتقد الولايات المتحدة سلوك كوريا الجنوبية المتساهل مع «بيونج يانج» وتعتقد أن تقديم المساعدات سيطيل من عمر النظام الشيوعي ويجعله يرفض التفريط في سلاحه النووي.

أما اليابان فتتخذ موقعًا متشددًا تجاه كوريا الشمالية لعدة أسباب: أهمها مسألة المختطفين اليابانيين في كوريا الشمالية منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي.

وتعتقد كوريا الجنوبية، بأن بيونج يانج بدأت تشعر بالعزلة الدولية بعد أن توقفت المحادثات السداسية لحل الأزمة النووية لكوريا الشمالية، بعد أن قللت واشنطن من اهتمامها بالأزمة لصالح إيران والعراق.

لقد أدى الإعلان عن التجربة الصاروخية لكوريا الشمالية، إلى انتباه العالم من جديد نحو بيونج يانج بل أن بعض الخبراء، اتهموا الأخيرة بممارسة نوع من الخداع للعالم.. عبر الإيهام بأنها على وشك إطلاق صاروخي جديد، لإجبار واشنطن وطوكيو على الالتفات مرة أخرى إلى المحادثات السداسية والتوقف عن حديث العقوبات.

وبالطبع، فإن الاستمرار في التعامل عن بعد مع قضية السلاح الصاروخي والنووي لكوريا الشمالية، من شأنه إبقاء إقليم شمال شرقي آسيا في بؤرة التوتر، وأهمية التحول إلى حوار جدي مع بيونج يانج، وأن تبتعد واشنطن وطوكيو عن التهديد بسلاح العقوبات، وفي الوقت نفسه إبلاغ كوريا الشمالية بضرورة التوقف نهائيًا عن سياسة إطلاق الصواريخ والتهديد بالرادع النووي.

رد الفعل الأمريكي تجاه كوريا الشمالية وتجربتها الصاروخية[٢٤]:

صعدت الولايات المتحدة من حملتها الترهيبية تجاه كوريا الشمالية، لمنعها من إطلاق صاروخ يصل مداه للأراضي الأمريكية، حيث زعمت واشنطن، أن خياراتها المتعددة

مطروحة للتعامل مع كوريا الشمالية في حالة إصرارها على تجربة إطلاق صاروخها العابر للقارات.

وأكدت واشنطن أن لديها قدرات فنية للرصد والتعقب متطورة للغاية، وأن لديها خيارات عديدة لم تكن موجودة في السابق، وأن هذه الخيارات أصبحت مطروحة الآن وبالطبع لم تفصح الولايات المتحدة عن مضمون هذه الخيارات، بينما ذكرت الصحف الأمريكية عن إعداد واشنطن لنظام دفاعي صاروخي، وإمكانية قطع طريق الصاروخ الكوري الشمالي المرتقب ودعت الولايات المتحدة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات السداسية حول برنامج كوريا الشمالية النووي، وهي المفاوضات التي توقفت بسبب الاحتياجات الأمريكية على ما وصفته بأنشطة بيونج يانج غير المشروعة.

هذا في الوقت الذي أكدت فيه المعلومات المخابراتية الأمريكية، عن أن بيونج يانج تعكف حاليًا على إعداد الصاروخ «تايبو دونج ـ ٢» للإطلاق، وأكدت إن إطلاق مثل هذا النوع من الصواريخ يعد انتهاكًا لكافة الاتفاقات السابقة، والتي أعلنت فيها كوريا الشمالية عن تجميد إطلاق الصواريخ بعيدة المدى منذ عام ١٩٩٩.

وتنظر واشنطن إلى الخيار الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية، التي كان قد تم تخفيفها بعد موافقة «بيونج يانج» على تعليق التجارب الصاروخية في عام ١٩٩٩.

وقد جاء ذلك في الوقت الذي أعربت فيه بيونج يانج عن استعدادها لإجراء محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة، حول استعداداتها لإجراء هذه التجربة الصاروخية، واعتبر المحللون السياسيون ذلك.. مؤشرًا على استعداد كوريا الشمالية التراجع عن خطوة قد تشعل أزمة مؤكدة، ولكن كوريا الشمالية أعلنت في الوقت نفسه، أن لها الحق في تطوير وتجربة الصواريخ.. لكنها ترغب في تخفيف حدة التوتر من خلال الحوار، حيث أن

بيونج يانج ترحب بالمفاوضات مع واشنطن كوسيلة لحل الوضع الراهن.. مؤكدة على حقها في تطور ونشر وتجربة وتصدير الصواريخ.

الاستعدادات الأمريكية لمواجهة التصعيد الكوري الشمالي:

وكرد على استعدادات بيونج يانج لإطلاق الصاروخ الجديد، فقد حرك الجيش الأمريكي سفنًا حربية إلى مواقع قبالة سواحل كوريا الشمالية، بغرض كشف أي إطلاق لصواريخ باليستية بعيدة المدى كما جهز نظامه الجديد لاعتراض الصواريخ في حالة إطلاق كوريا الشمالية لصواريخها، إذا لزم الأمر.

ويبدو أن هذه هي المرة الأولى التي تجهز فيها الولايات المتحدة نظام دفاعها الصاروخي الأساسي.. إلا أن المسؤولين قللوا من شأن احتمال استخدام نظام الاعتراض الصاروخي الأمريكي ضد صاروخ كوري شمالي. وفي الوقت نفسه تؤكد كوريا الشمالية على حقها السيادي في إطلاق التجارب الصاروخية.

وفي إطار الاستعدادات الأمريكية للرد، قال مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكية، إن سفينتين حربيتين أمريكيتين مزودتين بمعدات لكشف وتعقب الصواريخ كانتا ترابطتان قبالة ساحل كوريا الشمالية، والسفينتان هما المدمرتان «يو. أس. أس كيرتيس ويلبر» و«يو . أس. أس فيتزجيرالد» من قاعدة يوكوسوكا باليابان.

وفي الوقت نفسه قامت القوات البحرية الأمريكية بإجراء تدريبات عسكرية بمشاركة ثلاث مجموعات من قطع الأسطول، تتكون من مدمرات وسفن وقوارب حربية تعمل بالقرب من جزيرة «جوام» الأمريكية الواقعة غرب المحيط الهادي.. ولأول مرة منذ حرب فيتنام، إلى جانب عشرات الطائرات، إضافة إلى عدة طائرة قاذفة للقنابل.

والمعروف أن الولايات المتحدة تمتلك نظام دفاعي مضاد للصواريخ، تشمل ٩ قواعد صواريخ اعتراضية في الاسكا وقاعدتين في كاليفورنيا، وهو يتلقى المعلومات الخاصة بالتوجيه والإطلاق من الأقمار الصناعية ومجموعة من الرادارات الأرضية أو من على السفن، مع توصيل المعلومات القادرة على التحكم في إطلاق صواريخ الاعتراض.

ومع الاستعدادات العسكرية، تحركت الولايات المتحدة واليابان، وأجرت المفاوضات حول مشروع قرار من مجلس الأمن لإدانة بيونج يانج في حالة تجربة إطلاق صاروخ، ومن المنتظر أن يتضمن القرار.. مطالبة بيونج يانج بمراعاة القرار الصادر عام ١٩٩٩، بشأن حظر تجارب إطلاق الصواريخ مع استئناف المفاوضات السداسية حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية. ولكن الصين طالبت بتخفيف حدة ونص القرار الذي يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن.

ولكن كوريا الجنوبية، لن تتحرك.. لقطع المساعدات عن كوريا الشمالية، إلا في حالة قيام الأخيرة بتنفيذ تجربتها، وربما تقطع بشكل نهائي لمساعدات الأرز.. والمعروف أن كوريا الجنوبية تزود كوريا الشمالية سنويًا بنحو ٥٠٠ ألف طن من الأرز ونحو ٣٥٠ ألف طن من الأسمدة.

رد فعل القمة الأوروبية ـ الأمريكية في يونيو ٢٠٠٦:

خلال القمة الأوروبية ـ الأمريكية التي عقدت في فيينا في شهر يونيو ٢٠٠٦، أعلن الرئيس الأمريكي بوش: أنه يتعين على بيونج يانج التقيد بالاتفاقيات الدولية، وأن الكوريين الشماليين وقعوا اتفاقيات معنا في الماضي، ونتوقع منهم أن يلتزموا بتعهداتهم.. ولاسيما ما يتعلق بتجارة الصواريخ، وأكد بوش على ضرورة مشاركة الدول الأربع الأخرى، المعنية بالجهود من أجل نزع الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، في أي مفاوضات مع هذا البلد، رافضًا العرض الكوري الشمالي لإجراء مفاوضات مباشرة.

هذا وقد حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزاريس.. كوريا الشمالية من العواقب الوخيمة والتي ستمر بها من جراء ما وصفته بالعمل الاستفزازي.. وقالت إن هذا العمل الخطير سيؤخذ بمنتهي الجدية من قبل الولايات المتحدة ودول المنطقة، كما أن واشنطن وحلفاءها يتشاورون بشأن الخطوة التالية.

أما كوريا الشمالية، فقد اتهمت الولايات المتحدة بالسعي نحو إشعال سباق تسلح

الفضاء بسعيها نحو بناء درع صاروخي، وأكدت ـ كذلك ـ بأن سعي اليابان للحصول على صواريخ أمريكية، يظهر نيتها للتحول إلى قوى عسكرية كبرى وشن هجمات خارج حدودها.

مستقبل الأزمة الكورية الشمالية حول إطلاق الصواريخ والبرنامج النووي:

من الواضح أن كوريا الشمالية مصممة على تطوير برنامجها الصاروخي، لكي يهدد الأراضي الأمريكية في أي حرب قادمة معها.. في الوقت الذي تطور فيه برنامجها النووي لكي تحمل الصواريخ أسلحة نووية تصل إلى الأراضي الأمريكية ـ وهو ما يعتبر تهديد مستقبلي واضح للولايات المتحدة من جانب كوريا الشمالية.. تعدى التهديد الإقليمي ـ ليصل إلى التهديد العالمي لأراضي الولايات المتحدة، وبذلك سيؤدي وصول كوريا الشمالية إلى الردع في النظام العالمي.

أما الولايات المتحدة فتحاول الضغط على كوريا الشمالية من الناحية الاقتصادية وتحرك نظام بيونج يانج.. علها تصل إلى إسقاط هذا النظام الشيوعي في إقليم شمال شرقي آسيا.

في الوقت نفسه تحاول كوريا الجنوبية عدم تصعيد الأمور إلى الحالة التي تؤدي إلى الصراع المسلح.. وهى بالطبع لا ترغب بالوصول للأزمة إلى هذا المدى.

أما اليابان.. فسوف تستمر في مجاراة سياسة الولايات المتحدة في خطورة نظام كوريا الشمالية على إقليم شمال شرقي آسيا وعلى اليابان نفسها.

أما الصين وروسيا فتحاولان العودة إلى طاولة التفاوض من خلال اللجنة السداسية لإيجاد حل يرضي كافة الأطراف حول البرنامج النووي الكوري الشمالي.

وبالطبع ستحاول الولايات المتحدة تصعيد الموقف من خلال مجلس الأمن لفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والعزل الدولي على كوريا الشمالية، وفي الوقت نفسه إفشال كافة المحاور للتعاون الكوري الشمالي مع إيران.. في إطار البرنامج النووي.

الدول ذات الاهتمام بالبرنامج النووي الكوري الشمالي:

كوريا الجنوبية:

تعتبر أكثر المتضررين بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، وهكذا ارتمت كوريا الجنوبية في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي أي هجوم كوري شمالي محتمل وبينما تدرك سيول قوة الصين المتزايدة وتريد تحسين علاقاتها مع بكين فإنها في ذات الوقت لا تريد أن تخضع لسيطرة قوة الصين وعليه فإن تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية يضمن استقلالها عن عملاق آسيا وبالرغم من هذا، عدلت كوريا الجنوبية استراتيجيها وسياستها الخارجية بهدف تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتبرت كوريا الجنوبية حليف أمريكا الرئيسي في آسيا. لكن بانهيار الاتحاد السوفيتي، وعلاقات سيول المتحسنة مع بكين، وعزلة وإضعاف كوريا الشمالية، ما عادت سيول تعتبر بيونج يانج التهديد الأكبر كما كانت من قبل، إضافة إلى ذلك، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى التدخل الأمريكي المتدرج في آسيا، لكن تورطها في العراق، دفع سيول إلى التفكير أكثر في تأمين نفسها بقوى آسيوية أخرى في حال انسحاب الولايات المتحدة مستقبلاً من شرق آسيا، فعلى سبيل المثال، قرار إدارة بوش لسحب بعض قواتها من كوريا الجنوبية وإعادة نشرها في العراق، أظهرت، سواء بقصد أو بغير قصد، أن الولايات المتحدة لا تولي الحرص والاهتمام نفسه بكوريا الجنوبية كما كانت من قبل.

وبالنسبة لواشنطن، فإن إعادة انتشار هذه تجسد هدف واشنطن للعب دور أقوى في ضمان طرق التجارة وحماية المنطقة من «الإرهاب». وأما بالنسبة لكوريا الجنوبية، فإن هذا التغيير في السياسة يحمل سببًا كافيًا لإثارة القلق من أن أمريكا قد تنسحب في النهاية من كوريا الجنوبية قبل حل نزاعها مع كوريا الشمالية.. لذا، تبنت سيول سياسة «ناعمة» نحو كوريا الشمالية، من خلال عرض الحوافز الاقتصادية أملاً في تهيئة الشروط للتوحيد السلمي لشبه الجزيرة. وفي الوقت نفسه، تعمل سيول على تعزيز قوتها العسكرية لتأمين نفسها من زحف الشمال في حال انسحاب أمريكا من كوريا الجنوبية، وهذا بالتعاون مع اليابان.

هذا، وتعمل سيول على تحسين علاقاتها أيضًا مع الصين، انطلاقًا من أن تراجع التأثير الأمريكي في شرق آسيا من المحتمل أن يستبدل بالتأثير الصيني.

بالتأكيد، هذه العوامل لا تعني بأن كوريا الجنوبية ستعكر صفو علاقاتها مع الولايات المتحدة، بالعكس، تحتاج سيول لواشنطن خاصة مواصلة توفير المساعدة الأمنية لتفادي أي هجوم كوري شمالي محتمل، وبينما تدرك سيول قوة الصين المتزايدة وتريد تحسين العلاقات مع بكين، فإنها لا تريد أن تخضع لسيطرة الصين، وعليه، فإن اصطفافها بجانب الولايات المتحدة، يضمن استقلالها من عملاق آسيا.

تحاول الولايات المتحدة، التي تعارض البرنامج النووي لكوريا الشمالية، الضغط على جيران كوريا الشمالية لإقناعها بتفكيك برنامج أسلحتها النووية، بينما جيران كوريا الشمالية وإن كان عندهم أيضًا مصلحة في شبه جزيرة كورية منزوعة نوويًا، ولكن لا يعني هذا أن جميعهم يعتبر هذا الملف أولوية يُقدم على باقي الاهتمامات، وهذا يمكن استيعابه بفهم المصالح المتباعدة بين الولايات المتحدة وجيران كوريا الشمالية.

ولم تكتف كوريا الشمالية بذلك فحينما توتر الموقف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠٨ وقررت إعادة تركيب وتشغيل مفاعلها النووى فى يونجبيون مرة أخرى أعلنت مصادر استخبارية غربية فى الثانى من اكتوبر ٢٠٠٨ أن كوريا الشمالية تستعد لإختبار صاروخ جديد بعيد المدى فى ظل تزايد التحركات فى موقع لإطلاق الصواريخ حيث رصدت أعمال بناء برج جديد لمنصة صواريخ وتعزيز قواعد فى موقع موسودان رى شمال كوريا الشمالية يدل على الاستعداد لتجربة صاروخ باليستى يشكل نسخة محدثة من صاروخ تايبودونج – ٢ الذى يبلغ مداه ٦٧٠٠ كم ويستطيع بلوغ الساحل الغربى للولايات المتحدة ، كما ذكرت مصادر أخرى عن جهود أخرى تبذل فى محاولة صنع صاروخ جديد يعمل بالدفع الصلب ويبلغ مداه ١٠ آلاف كيلومتر[٢٥].

الاجتماع الأخير للجنة السداسية (ديسمبر ٢٠٠٨) :

عقدت اللجنة السداسية مباحثاتها الأخيرة يومى ١٠ و١١ ديسمبر ٢٠٠٨ فيما وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بفشل المحادثات على أثرها تم تعليق مساعدات الطاقة الممنوحة إلى بيونج يانج التى ردت بالتهديد بإبطاء تفكيك منشئاتها النووية الرئيسية ما عرض للخطر الاتفاق الذى وقعته الدول الست المعنية بالمفاوضات مطلع عام ٢٠٠٧ وقضى بمنح كوريا الشمالية مساعدات فى مقابل تفكيك برنامجها النووى . فيما رجحت مصادر إبطاء تفكيك برنامجها النووى حتى تولى الرئيس الأمريكى المنتخب باراك اوباما السلطة فى ٢٠ يناير ٢٠٠٩[٢٦].

أزمة اطـــلاق القمر الصناعى لكوريا الشمالية:

تفجرت ازمة جديدة بين كوريا الشمالية واللجنة السداسية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية عقب اعلان اللجنة الفضائية الوطنية الكورية الشمالية فى ٢٤ فبراير ان استعدادات كثيفة تجرى لاطلاق المركبة (أونها – ٢) التى ستحمل قمر الاتصالات كوانغيميونفونج – ٢ إلى مداره فيما اعتبرته باقى دول المجموعة السداسية انتهاكا لقرار مجلس الأمن الذى حظر على بيونج يانج عام ٢٠٠٦ اجراء اى نشاط صاروخى بعد تنفيذها تجربة نووية.

ورأى المحللون اختلافات تقنية قليلة بين إطلاق كوريا الشمالية قمراً صناعياً واجراء تجربة لاطلاق صاروخها الأبعد مدى تايبودونج وأكد مسئولون أمريكيون وكوريين جنوبيين أن بيونج يانج تستعد فى موقع موسودان رى شمال شرقى البلاد لاطلاق صاروخ بعيد المدى قد يبلغ الاسكا.

وقد أثار ذلك دول الجوار فى المنطقة خاصة كوريا الجنوبية واليابان فاليابان أعلنت فى ٢٨ مارس ٢٠٠٩ عن ابحار مدمرات يابانية للإعداد لإعتراض الصاروخ الذى تعتزم كوريا الشمالية اطلاقه فى حال سقوطه فى أراضى يابانية.

كما ذكرت صحيفة يابانية فى ٢٩ مارس ٢٠٠٩ ان ١٥ خبيراً إيرانياً قد وصلوا إلى أراضى كوريا الشمالية مطلع الشهر لمساعدة كوريا الشمالية فى اطلاق القمر الصناعى المزمع اطلاقه.

كذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فى الثلاثين من مارس ٢٠٠٩ نشر سفينتين معززتين بمنصات اطلاق الصواريخ الاعتراضية ومزودتين بأجهزة رادار متطورة فى كوريا الجنوبية لمراقبة عملية اطلاق كوريا الشمالية الصاروخ الذى يحمل القمر الصناعى.

وفى تطور للأزمة هددت كوريا الشمالية بإسقاط أى طائرة تجسس أمريكية تنتهك مجالها الجوى لمراقبة عملية الإطلاق الوشيكة لقمرها الصناعى .

وبرغم تكرار تأكيد كوريا الشمالية أن تجربتها تقتصر على اطلاق قمر صناعى فإن الولايات واليابان وكوريا الجنوبية يشككون فى أن التجربة تهدف لإطلاق صاروخ باليستى بعيد المدى أخذاً فى الاعتبار واقعة عام ١٩٩٨ عندما أعلنت بيونج يانج عن تجربة مماثلة لاطلاق قمر صناعى لكن إتضح فى وقت لاحق أنه صاروخ من طراز تايبودونج – ١ سقط فى المحيط الهادى عقب تحليقه فوق الأراضى اليابانية.

وأطلقت كوريا الشمالية فجر الخامس من أبريل ٢٠٠٩ الصاروخ الذى يحمل القمر الصناعى الكورى الشمالى وأعلنت صباح اليوم أنه تم وضع القمر الصناعى فى مساره المحدد وأن الصاروخ عبر شمال اليابان فى مساره للفضاء الخارجى مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لدعوة مجلس الأمن لإجتماع عاجل عقد فى مساء نفس اليوم على اعتبار انتهاك كوريا الشمالية للقرار المعلن عام ٢٠٠٦[٢٧].

وعقب إدانة مجلس الأمن لكوريا الشمالية فى الثالث عشر من أبريل بإصدار البيان الرئاسى بتشديد العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية ومواصلة حظر تصدير السلاح إليها أعلنت كوريا الشمالية فى ١٤ أبريل ٢٠٠٩ تخليها عن التزاماتها الدولية السابقة

وإعادة تشغيل برنامجها النووى وتعزيز قدراتها للردع والإنسحاب من المحادثات السداسيه وهو ما أحدث رد فعل دولى غاضب.

المصالح الأمريكية في كوريا الشمالية:

ليس من مصلحة واشنطن السماح لكوريا الشمالية بتطوير الأسلحة النووية، وكنتيجة لهذا، استهدفت سياسة إدارة بوش إقناع كوريا الشمالية بتفكيك والتخلي عن برنامج أسلحتها النووية، على أية حال، إدارة بوش عندها الخيارات المحددة تحت تصرفها لضمان هذا الهدف. أولاً، فرض جيش كوريا الشمالية الكبير نفسه كقوة منافسة للولايات المتحدة في شرق آسيا، وعليه، فإن أي نزاع جدى مع كوريا الشمالية قد يؤدي إلى إلحاق الأضرار بجميع الأطراف المشتركة في المعركة، خصوصًا الدول المحيطة بشبه الجزيرة الكورية، ولدى كوريا الشمالية رابع أكبر جيش في العالم، مع حوالي ١,٢ مليون موظف مسلح، وإنفاقه العسكري يعادل تقريبًا ٢٥٪ من الدخل القومي السنوي.

والأكثر أهمية، أن قدرات الشمال العسكرية تفوق الجنوب، حيث يمكن أن تستخدم بيونج يانج تقريبًا مرتين كمية الموظفين المسلحين أكثر من سيول، ولها دبابات أكثر، ومدفعية بعيدة المدى، وناقلات جنود مسلحة، ورغم أن العديد من أسلحة الشمال قديمة، فإنه لا زال يحتفظ بالإمكانية لإلحاق الإصابات الهائلة بالجنوب، وبسبب هذا، نشرت الولايات المتحدة، قواتها في كوريا الجنوبية لكي تتصدى أي هجوم كوري شمالي، إذ إن الغرض الرئيسي من القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية أن يحذر كوريا الشمالية بأن أي هجوم على الجنوب سيجلب الولايات المتحدة إلى النزاع.

وتورط أمريكا في العراق بأكثر من ١٥٠ ألف عسكريًا، جعل من الصعب عليها إخافة كوريا الشمالية بشكل كاف، وتدرك كوريا الشمالية، وأطراف معنية أخرى، بأن واشنطن «غارقة» في العراق وسوف لن تفتح جبهة عسكرية جديدة، فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة حديثة سربتها حكومة كوريا الجنوبية، إلى أنه في حالة هجوم من طرف

الشمال، تحتاج الولايات المتحدة إلى ٦٩٠,٠٠٠ عسكريًا بالإضافة إلى حوالي ٢,٠٠٠ طائرة حربية، وهذا يعني التزام أمريكا بـ ٧٠٪ من جنود بحريتها قاطبة، و ٥٠٪ من قوتها الجوية، و ٤٠٪ من قوتها البحرية، وآلاف الجنود العاديين، وتفوق هذه الأعداد أكثر من أربع مرات القوات الأمريكية الحالية في العراق.

ومع هذا الاحتياجات، واعتبارات أخرى، يصبح من الواضح بالنسبة لصناع السياسة في واشنطن بأن الخيار العسكري ليس مرغوبًا فيه عند التعامل مع كوريا الشمالية. لذا، تحاول الولايات المتحدة استعمال جيران كوريا الشمالية لممارسة الضغط على بيونج يانج، لكن إدارة بوش تثير المشاكل بمتابعة هذه النظرة، وهناك حقيقة أخرى أن جيران كوريا الشمالية لا يشتركون في نفس المصالح أو الأولويات مع الولايات المتحدة، إذ بينما تتفق اليابان نسبيًا مع سياسة واشنطن الحالية تجاه كوريا الشمالية، أظهرت روسيا اهتمامًا محدودًا بطلبات واشنطن بسبب صلاتها الوثيقة التاريخية مع كوريا الشمالية، وكذا رغبتها لتحجيم تدخل واشنطن في الشؤون الروسية، في حين تبدو مصالح الطرفين الآخرين في المحادثات، الصين وكوريا الجنوبية، أكثر تعقيدًا ومهددة بالضياع.

الصين:

حاولت إدارة بوش والسياسيون في واشنطن إقناع الصين للضغط على كوريا الشمالية لنزع سلاحها النووي، ذلك أن الصين، حليف كوريا الشمالية الوحيد الهام والتي تساعد إسناد نظام الزعيم كيم لي يونج، تحتفظ بالقدرة على الضغط على كوريا الشمالية بتحديد مساعداتها الاقتصادية، والإنسانية وفي مجال الطاقة، وتظل كوريا الشمالية بشكل كبير معتمدة على الصين لبقائها، خصوصًا ما يتعلق باحتياجات الطاقة. لهذا السبب، تدفع الولايات المتحدة الصين لدعم السياسة الأمريكية في الضغط على بيونج يانج لنزع السلاح.

ورغم أنه لدى الصين مصلحة في خلو شبه جزيرة كورية من السلاح النووي، فإن له

مصالح أخرى أيضًا وربما ذات أسبقية، فعلى سبيل المثال، تشكل كوريا الشمالية حاجزًا بين الصين وكوريا الجنوبية، التي كانت حليف أمريكا القوى لعقود، وتحتفظ الولايات المتحدة بحضور عسكري كبير في كوريا الجنوبية، وانهيار كورية الشمالية يمكن أن يؤدي إلى «اغتصاب» الجنوب للشمال، الأمر الذي يغرى الولايات المتحدة بتمديد وتوسيع دائرة تأثيرها إلى حدود الصين الجنوبية، ومن شأن هذا أن ينعكس سلبًا على سياسة الصين الخارجية ويعرض مساعيها لإعادة تأكيد سيادتها على تايوان، للأخطار.

إضافة إلى ذلك، فإن انهيار كوريا الشمالية، قد يهيئ الأجواء لحصول كارثة إنسانية واقتصادية للصين، حيث تعاني بكين من نزوح لاجئي كوريا الشمالية، وأي انهيار للنظام الاجتماعي المريض في كوريا الشمالية سيؤدي إلى نزوح جماعي غير مرغوب من اللاجئين، الأمر الذي قد يدفع الصين أيضًا لتصدير التنمية الاقتصادية في حال الانهيار لضمان قيام الحكومة الجديدة، أو توحيد الشمال والجنوب، بالإضافة إلى أن انهيار كوريا الشمالية يُعرقل العلاقات التجارية المتزايدة التي تتمتع بها الصين الآن مع كوريا الجنوبية، باعتبار أن ثروتها ستنفق في حالة الانهيار على إعادة بناء الشمال.

مع عدم الإغفال، أن تقويض التأثير الأمريكي في شرق آسيا، يعتبر هدفًا استراتيجيًا بالنسبة لبكين وإدراك الصين أن القوة الأمريكية في آسيا قد تتلاشي، عزز سياستها الدافئة نحو كوريا الجنوبية، أملاً في الاقتراب منها وإبعادها عن حظيرة الولايات المتحدة واليابان.

وعلى هذا، توضح العوامل السابقة لماذا الصين مهتمة بإبقاء الوضع الراهن الحالي في كوريا الشمالية، بينما يتأمل المحللون الأمريكيون والدوليون أن تضغط الصين أكثر على كوريا الشمالية لإنهاء برنامج أسلحتها النووية، بينما من مصلحة الصين أن تستمر المفاوضات حول هذا البرنامج طالما كان ذلك ممكنًا.

اليابان:

والأكثر حساسية لاحتمال استخدام أسلحة دمار شامل في المنطقة اليابان والتي تضررت وعانت اقتصاديًا من احتمالات وصول تهديدات نووية لأهداف يابانية حيث أنها حليف استراتيجي للجانب الأمريكي، وترى أن المصالح الاستراتيجية أن تكون منطقة شبه الجزيرة الكورية خالية من أسلحة الدمار الشامل في مقابل ضمانات أمنية يمكنها أن تحقق واقعية الأمن في هذه المنطقة حيث استمرار وجود السلاح النووي قد يدفع اليابان إلى الانضمام إلى النادي النووي. وهذا العملاق الياباني، لذا فمن المفيد أن يعتمد التوازن الاستراتيجي داخل شبه الجزيرة الكورية بعيدًا كلما أمكن عن التوازن النووي بحيث أن يظل دول المنطقة بعيدًا عن أي عمليات عسكرية متوقعة لها عواقبها الوخيمة على متطلبات الأمن الإقليمي للمنطقة ببقاء شبح الحرب النووية مطلاً على المنطقة[٢٨].

الاهتمام الدولي بالأزمة الكورية الشمالية:

يرجع الاهتمام الدولي، خاصة الأمريكي، بمسألة قدرات كوريا الشمالية النووية لعدة أسباب، من بينها:

- أن طموحات كوريا الشمالية النووية يمكن أن تشكل تهديدًا جديًا وخطيرًا لأمن شرق آسيا على المدى القصير والطويل وما تزال الكوريتان في حالة حرب تقنيًا، حيث لم تُوقع اتفاقية سلام منذ الصراع بين الكوريتين في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣. وتحسنت علاقات كوريا الشمالية مع كوريا الجنوبية بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٠ لكن الحدود بينهما تظل الأكثر تسلحًا في العالم حيث هناك الآلاف من الآليات العسكرية توجه أسلحتها نحو العاصمة الكورية الجنوبية.
- كما أن اختبار التفجير النووي الذي أجرته كوريا الشمالية في ٢٠٠٦ زاد من مخاطر سباق للتسلح في شرق آسيا حيث بدأت دول كوريا الجنوبية واليابان وتايوان تدرس إمكانية أن تصبح قوى نووية.

وكان اتفاق إطار عام ١٩٩٤، وصفقة مماثلة تهدف لإنهاء طموحات كوريا الشمالية النووية، قد انهار بعد اتهام الولايات المتحدة لبيونج يانج بأن لديها برنامجًا سريًا لتخصيب اليورانيوم، واتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بالنكوص عن وعدها بتقديم مفاعلين نوويين بالماء الخفيف.

- وقد أدعت كوريا الشمالية أنها تعمل على بناء ترسانتها من الأسلحة النووية بعد ديسمبر عام ٢٠٠٢ عندما أعادت كوريا الشمالية تشغيل مفاعل يونجبيون وأجبرت اثنين من المراقبين التابعين للأمم المتحدة على مغادرة البلاد، وكانت المشكلة لدى العالم أنه من الصعب التحقق من ذلك الادعاء. ويعتقد بعض المحللين أنه في حال تشغيل مفاعل يونجبيون بكامل طاقته يمكنه إنتاج بلوتونيوم يكفي لإنتاج رأس نووي سنويًا.
- وتقول المخابرات المركزية الأمريكية إن هناك برنامجًا منفصلاً لتخصيب اليورانيوم يمكنه إنتاج «قنبلتين أو أكثر» سنويًا، مع أن كوريا الشمالية نفت دومًا وجود برنامج سري. ويعتقد الخبراء أن كوريا الشمالية ربما تمكنت من استخلاص ما يكفي من البلوتونيوم لإنتاج عدد قليل من القنابل.

ويقدر المسئولون الأمريكيون العدد «بقنبلة أو اثنتين»، كما تعتقد واشنطن أن ٨ آلاف قضيب وقود مستنفد خُزنت عام ١٩٩٤ يمكن استخدامها لاستخراج بلوتونيوم لصنع القنابل يكفي لإنتاج عدة قنابل أخرى. وتقول تقديرات أخرى إنه ربما كان لدى كوريا الشمالية الآن ثمانية رؤوس نووية أو أكثر.

- وكانت كوريا الشمالية قد أطلقت صاروخًا من طراز تايبودونج ـ ١ عام ١٩٩٨ مما رفع من حدة التوتر في منطقة شرق آسيا عندما حلق في الأجواء اليابانية قبل سقوطه في المحيط الهادىء. وتعهدت بيونج يانج عام ١٩٩٩ بالامتناع عن إطلاق الصواريخ الباليستية وتصر كوريا الشمالية على أن تجاربها الصاروخية إنما تهدف إلى إطلاق الأقمار الصناعية.

ويمكن القول إن كوريا الشمالية على الرغم من أنها اختبرت قنبلة نووية، فالأرجح أنها لم تتمكن بعد من إنتاج رأس صغيرة بما يكفي لحملها على صاروخ ويعني ذلك أنه حتى الآن على الأقل فإن الوسيلة الوحيدة لإلقائها قنبلة ستكون بالطائرة وهو ما يمكن للولايات المتحدة وحلفائها أن تراقبه، إلا أن كوريا الشمالية تعمل أيضًا على تطوير صواريخ طويلة المدى يعتقد أن مدى إحداها قد يصل إلى عدة آلاف من الكيلومترات.

وقد أكد «محمد البرادعي» ـ مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ أن مفتشي الوكالة أكدوا قيام كوريا الشمالية بإغلاق مفاعلها النووي الرئيسي في يونج بيون.. ووصف البرادعي عملية إغلاق المفاعل النووي بأنها «خطوة جيدة على الطريق الصحيح». وأضاف البرادعي أن الخطوة التالية هي التأكد من إغلاق المفاعلات النووية الأخرى ثم وقفها عن العمل، وهو ما قال إنها عملية معقدة.

وكان مجلس الأمن قد صوت بالإجماع على القرار ١٧١٨ الذي اقترحته الولايات المتحدة بسبب إجراء كوريا الشمالية لتجربة نووية. وجاء القرار بعد مفاوضات مكثفة مع الصين وروسيا اللتين أبديتا رفضهما لفرض عقوبات قاسية على كوريا الشمالية. **والقرار ١٧١٨ يطالب** بما يلي:

- أن تفكك كوريا الشمالية ترسانتها النووية وأسلحتها للدمار الشامل وكل الصواريخ البالستية.
- يطالب كل الدول بالحيلولة دون اقتناء بيونج يانج أية مواد تدخل في صناعة أسلحة غير تقليدية أو أسلحة ثقيلة كالدبابات والمروحيات.
- يطالب المجتمع الدولي بتجميد أموال كل الأشخاص الماديين أو المعنويين المرتبطين ببرامج كوريا الشمالية التسلحية.
- ويسمح لكل الدول بمراقبة الشحنات الواردة على كوريا الشمالية "عند الحاجة"، بحثًا عن أي مواد قد تستخدم لصناعة أسلحة غير تقليدية.

- يحظر على كوريا الشمالية استيراد أية سلع كمالية.
- ويدعو بيونج يانج للعودة دون شروط مسبقة إلى طاولة المفاوضات السداسية حول برنامجها النووي.
- لا ينص القرار على أي تهديد عسكري لدعم العقوبات، ويرجع السبب وراء خلو القرار من أية إشارة إلى احتمال اللجوء إلى استخدام القوة ضد بيونج يانج إلى المعارضة القوية التي أبدتها كل من الصين وروسيا.

وعلى الرغم من تصويت الصين لصالح القرار، فإن مندوبها وانج جوانجيا أبدى لمجلس الأمن تحفظ بلاده من البند المتعلق بالتفتيش الدولي لكل الحمولات الواردة إلى كوريا الشمالية. وقال المندوب الصيني إن تطبيق هذا البند من القرار «قد يؤدي بسهولة إلى نزاع قد يؤثر على كل المنطقة».

وكانت النتائج الأولية لاختبارات عملية أجريت في الولايات المتحدة قد أثبتت أن كوريا الشمالية أجرت فعلاً اختبارًا نوويًا، حسبما أعلن مسؤولون أمريكيون، إلا أنهم يؤكدون في الوقت ذاته أن نتائج الاختبارات غير قاطعة.

وقد توصل العلماء الأمريكيون إلى اكتشاف بقايا غازات ذات نشاط إشعاعي قريبًا من موقع التفجير الكوري الشمالي وكان مسئولون في البيت الأبيض قد قالوا إن هذه النتيجة لا تؤكد نجاح التجربة وإنما تشير إلى إجرائها. وكان علماء صينيون ومن كوريا الجنوبية قالوا إن اختبارات أجروها على الهواء والتربة ومياه الأمطار لم تشر إلى أي نشاط إشعاعي.

ويمكن القول أخيرًا إن الولايات المتحدة سوف تستمر في مساعيها الدبلوماسية الهادفة إلى إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي، ومن غير المتوقع أن تقوم بتصعيد الأمر إلى توجيه ضربة عسكرية نظرًا لمعارضة الصين وروسيا، بالإضافة إلى تقدم المفاوضات بين الكوريتين، إلى جانب المفاوضات الموسعة التي تقوم بها الدول الست المهتمة بمشكلة البرنامج النوي الكوري الشمالي كما سبق توضيحه.

المنشآت النووية لكوريا الشمالية :

تقع منطقة المنشآت النووية لكوريا الشمالية ، والتى تعتمد على البلوتونيوم فى تشغيلها فى (يونج بيون) على بعد ستين ميلاً شمال العاصمة الكورية (بيونج يانج) وأهم تلك المنشآت هى:

- مفاعل ذرى ذو قدرة كهربية حوالى ٥ ميجاوات وقد بدأ تشغيله سنة ١٩٨٧م ويعمل بإستهلاك وقود اليورانيوم – وينتج حوالى ٧ كيلو جرام من البلوتونيوم سنوياً وهى كمية تكفى لصنع قنبلة ذرية واحدة.

وقد أوقفت كوريا الشمالية عمل هذا المفاعل لمدة سبعين يوماً وتعتقد وكالات المخابرات الأمريكية أن كوريا الشمالية قد قامت بنقل قضبان الوقود من المفاعل فى ذلك الوقت لإعادة معالجته إلى بلوتونيوم صالح لإنتاج أسلحة نووية . وفى مايو سنة ١٩٩٤م أغلقت كوريا الشمالية المفاعل ، ونقلت حوالى ٨٠٠٠ قضيب وقود ، تلك التى يمكن إعادة معالجتها إلى بلوتونيوم كافى لإنتاج ٤ – ٦ سلاح نووى. وبدأت كوريا الشمالية تشغيل المفاعل مرة أخرى فى فبراير ٢٠٠٣م وادعت فى محادثات بكين (أبريل سنة ٢٠٠٣م) أنها قد إنتهت تقريباً من إعادة معالجة قضبان الوقود النووى الثمانية آلاف وقالت مصادر المخابرات الأمريكية أنه ليس لديها معلومات ما إذا كانت كوريا الشمالية قد بأت فعلاً فى إعادة المعالجة من عدمه.

- مفاعلان ذريان أكبر طاقة (تقدر قدرتها بـ ٥٠ ميجاوات ، ٢٠٠ ميجا وات) جارى بناؤها فى (بيونج بيون) ، (تاشون) منذ عام ١٨٩٤ : طبقاً لوجه نظر السفير الأمريكى روبرت جالوش ، يعتبر هذين المفاعلين قادرين ، لو استكملا ، على إنتاج وقود نووى يصل وزنه ٢٠٠ كيلو جرام من البلوتونيوم كافية لصنع ٣٠ قنبلة ذرية سنوياً.

- وحدة معالجة بلوتونيوم ٦٠٠ قدم (ستمائة) وترتفع لعدة طوابق : وبإمكان تلك الوحدة أن تفصل البلوتونيوم ٢٣٩ الصالح لإنتاج السلاح النووى من قضبان

الوقود النووى وذلك لإستخدامه فى صنع القنابل الذرية أو الرؤوس الحربية ، وفى تقرير للمخابرات الأمريكية أنها رصدت تجهيزات كوريا الشمالية لإعادة تشغيل وحدة إعادة معالجة البلوتونيوم فى فبراير ومارس سنة ٢٠٠٣م ، وصرحت تلك المخابرات أنها لا تملك معلومات بخصوص إدعاء كوريا الشمالية فى محادثات بكين ٢٠٠٣م بأن عملية المعالجة قد إكتملت تقريباً .

وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية أن المفاعلات الذرية لكوريا الشمالية لا يخرج منها (كابلات) قدرة – مما يقطع بأن تلك المفاعلات ليست مستخدمة كمولدات طاقة كهربائية.

هذا ويعتقد بعض الأشخاص الذين تم سؤالهم فى هذ الإطار أن كوريا الشمالية قد طورت المفاعلين ، ووحدة إعادة المعالجة بإمكانياتها ومصادرها وتقنيتها الذاتية ، ويعتقد أن (كيم شونج – إيل) ابن الرئيس الكورى (كيم إيل سونج) وخليفه فى الحكم – يقوم بإدارة البرنامج النووى الكورى الشمالى.

وأن وزارة الأمن العام والدفاع وهى النظير الكورى للمخابرات الروسية (KGB) هى المتولية للتنفيذ ، كما أن لدى كوريا الشمالية – كما تقول التقارير عدد ٣٠٠٠ عالم وباحث كلهم يعملون فى البرنامج النووى فى (يونج بيون) – أن العديد منهم قد درس التقنيات النووية (ليس بالضرورة لإنتاج الأسلحة النووية) فى الاتحاد السوفيتى والصين وباكستان ، هذا وتمتلك كوريا الشمالية مستودعات يورانيوم تقدر بـ ٢٦ مليون طن ويعتقد أنها منجماً لليورانيوم.

ويظهر أن البرنامج السرى لتخصيب اليورانيوم يعود إلى عام ١٩٩٥م حين أتفقت كوريا الشمالية مع باكستان – كما تقول التقارير – على مبادلة تكنولوجيا الصاروخ الكورى (نودونج) (Nodong) بتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم الباكستانية – وقد علمت إدارة الرئيس (كلينتون)بهذا الاتفاق فى سنة ١٩٩٨م أو سنة ١٩٩٩م حيث أخطر كيلنتون الكونجرس بذلك متخليا عن الفكرة بأن كوريا الشمالية لا تريد تطوير أو إمتلاك القدرات اللازمة لتخصيب اليورانيوم.

وقد أوردت صحيفة (Sankie Shimbun) اليابانية تقريراً فى ٩ يونيو سنة ٢٠٠٠م عن فحوى تقرير مفصل عن مصادر الحكومة الصينية عن وحدة تخصيب اليورانيوم فى جبل شونما (Shonma) بكوريا الشمالية.

وطبقاً لتقارير المخابرات المركزية الأمريكية (C I A) المقدم إلى الكونجرس فإن كوريا الشمالية قد إمتلكت فى نهاية ٢٠٠١م مواد فرز بالطرد المركزى بكميات كبيرة وذلك لدعم برنامج تخصيب اليورانيوم.

التسلسل الزمني للبرنامج النووي لكوريا الشمالية[٢٩]:

بدأت كوريا الشمالية برنامجًا عامًا للإنتاج النووي في ستينيات القرن الماضي بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق عندما أنشأت الحكومة في بيونج يانج مركز أبحاث نوويًا في يونج بيونج على بعد ١٠٠كيلومتر جنوب العاصمة، **وبدأت الحكومة في تطوير أسلحة نووية في الثمانينيات.**

- **١٩٧٩**: بمساعدة التكنولوجيا السوفيتية، أنشئ مفاعل التجارب النووية الثاني في يونج بيونج. وبدأ تشغيل المفاعل في عام ١٩٨٧.
- **ديسمبر ١٩٨٥**: انضمت بيونج يانج إلى معاهدة وقف الانتشار النووي وألزمت نفسها بعدم امتلاك أسلحة نووية.
- **١٩٩٢**: وافقت كوريا الشمالية على معاهدة خاصة بعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.
- **مارس ١٩٩٣**: كوريا الشمالية تتخلى عن معاهدة وقف الانتشار النووي ولكنها تتراجع عن هذه الخطوة بعد تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات عليها.
- **أكتوبر ١٩٩٤**: واشنطن وكوريا الشمالية توقعان اتفاقًا في جنيف تتعهد كوريا الشمالية بموجبه بوقف برنامجها النووي.

- **أكتوبر ٢٠٠٢**: كوريا الشمالية تعترف لواشنطن بوجود برنامج نووي سري لديها.
- **ديسمبر ٢٠٠٢**: كوريا الشمالية تعلن خططها لاستئناف برنامج نووي يعتمد على البلوتونيوم وتطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية.
- **يناير ٢٠٠٣**: كوريا الشمالية تلغي عضويتها في معاهدة منع الانتشار النووي.
- **يونيو ٢٠٠٣**: كوريا الشمالية تعترف علنًا بأنها تطور أسلحة نووية.
- **أغسطس ٢٠٠٣**: أولى جولات المباحثات السداسية التي تضم الكوريتين الشمالية والجنوبية وأمريكا والصين واليابان وروسيا وانتهت دون التوصل لاتفاق، وفشلت أيضًا المباحثات التي تلتها في عام ٢٠٠٤.
- **أكتوبر ٢٠٠٤**: كوريا الشمالية تقول إنها أنتجت بلوتونيوم يستخدم في إنتاج الأسلحة باستخدام قضبان الوقود النووي.
- **فبراير ٢٠٠٥**: كوريا الشمالية تعترف بأنها تمتلك أسلحة نووية.
- **يوليو ٢٠٠٥**: استئناف المفاوضات السداسية الدولية في بكين.
- **سبتمبر ٢٠٠٥**: كوريا الشمالية توافق على التخلي عن برنامجها النووي والعودة لمعاهدة منع الانتشار النووي وتفكيك أسلحتها النووية.
- **أكتوبر ٢٠٠٦**: كوريا الشمالية تعلن عن تجربة نووية تحت الأرض.
- **فبراير ٢٠٠٧**: الاتفاق عن التخلي عن البرنامج النووي نظير مساعدات دولية وتنازلات دبلوماسية.
- **أكتوبر ٢٠٠٧**: لقاء قادة كوريا الشمالية والجنوبية.
- **يونيو ٢٠٠٨**: كوريا الشمالية تسلم الصين تقريرًا عن برنامجها النووي.
- **يونيو ٢٠٠٨**: كوريا الشمالية تدمر برج مفاعل يونغبيون النووي.

- سبتمبر ٢٠٠٨: كوريا الشمالية تقرر إعادة تركيب مفاعلها النووي.
- اكتوبر ٢٠٠٨: الولايات المتحدة ترفع إسم كوريا الشمالية من لائحة الإرهاب ، وكوريا الشمالية توافق على إجراءات التحقق من أنشطتها النووية.
- ٥ ابريل ٢٠٠٩ : كوريا الشمالية تطلق قمر صناعى للفضاء.
- ١٤ ابريل ٢٠٠٩ : كوريا الشمالية تعلن تخليها عن الالتزامات الدولية السابقة وإعادة تشغيل برنامجها النووى والإنسحاب من المحادثات السداسية.

المراجع

(١) لونفدان أوه ورالف سي. هاسيغ في Journal USA في ٣/ ٩/ ٢٠٠٨.
(٢) أحمد محمد علي عمران ـ الولايات المتحدة الأمريكية والأزمة الكورية الشمالية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية عدد سبتمبر ٢٠٠٣ ـ صـ ٥٩.
(٣) أحمد محمد علي عمران ـ مرجع سابق ـ صـ ٦٠.
(٤) لواء عثمان كامل ـ المباحثات السداسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية مجلة الدفاع ـ العدد ٢١٨ ـ سبتمبر ٢٠٠٤ ـ صـ ٧٨.
(٥) يسرى أحمد عزباوى ـ المباحثات السداسية للأزمة الكورية ـ السياسة الدولية ـ العدد ١٥٧ ـ يوليو ٢٠٠٤ ـ المجلد ٢٩ ـ صـ ١٩٢.
(٦) على حسن باكير ـ النزاع الأمريكي الكوري الشمالي حول الملف النووي ـ السياسة الدولية - العدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥ ـ المجلد ٤٠ ـ صـ ٢٠٣.
(٧) على حسين باكير، المرجع السابق.
(٨) لواء صبري طه العشري ـ ثورة الشؤون الدولية بين كوريا الشمالية وإيران، مجلة الدفاع ـ العدد ٢٤٧ ـ فبراير ٢٠٠٧ ـ صـ ١٤.
(٩) لواء صبري طه العشري ـ المرجع السابق ـ صـ ١٨.
(١٠) عميد رفعت محمد إبراهيم ـ مجلة الدفاع ـ العدد ٢٤٩ ـ أبريل ٢٠٠٧ ـ صـ ٥٨.
(١١) لواء دكتور محمود محمد خليل ـ البرنامج النووي الكوري الشمالي ـ الواقع الحالي واحتمالات المستقبل ـ مجلة الدفاع ـ العدد ٢٦٦ ـ سبتمبر ٢٠٠٨ ـ صـ ٣٩.
(١٢) هومون بونج، مدير قسم دراسات تخطيط السلام في المعهد الكوري للوحدة الوطنية.
(١٣) عميد رفعت محمد إبراهيم ـ انعكاسات الاتفاق النووي مع كوريا الشمالية على إيران ـ الدفاع ـ العدد ٢٤٩ أبريل ٢٠٠٧ ـ صـ ٥٨.
(١٤) BBE Acabie.com.
(١٥) الحياة في ٥/ ٩/ ٢٠٠٨.
(١٦) الحياة في ٦/ ٩/ ٢٠٠٨.
(١٧) الحياة في ٧/ ٩/ ٢٠٠٨.
(١٨) الحياة في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٨ – ص ٦.
(١٩) التوازن العسكرى – IISS .
(٢٠) د/ محمد قدرى سعيد – مرجع سابق
(٢١) اللواء دكتور / ممدوح حامد عطيه – القدرات النووية لكوريا الشمالية – دراسة مقدمة للمجالس القومية المتخصصة – يناير ٢٠٠١ – ص ١٦ .
(٢٢) الحياة في ٣/ ١٠/ ٢٠٠٨ – ص ٧ والحياة والأهرام فى ١/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٢٣) لواء/ عبد الرحمن رشدي الهواري ـ كوريا الشمالية وتجربة إطلاق صواريخ بعيدة المدى ـ مجلة الدفاع ـ العدد ٢٤١ أغسطس ٢٠٠٦ ـ صـ ٥٢.

(٢٤) لواء د/ عبد الرحمن الهواري ـ مرجع سابق ـ صـ ٥٤.

(٢٥) الحياة في ٣/ ١٠/ ٢٠٠٨.

(٢٦) الحياة في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(٢٧) الحياة في ٦/ ٤/ ٢٠٠٩ ، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

(٢٨) لواء عثمان كامل ـ المباحثات السداسية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ـ مرجع سابق ـ ص٨٠.

(٢٩) على حسن باكير ـ النزاع الأمريكي الكوري الشمالي حول الملف النووي ـ مرجع سابق ـ ونقلا عن جريدة الشرق الأوسط ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥ واستكمل بمعرفة الكاتب.

رسم بيانى لمواقع يشتبه فى أن كوريا الشمالية
تعد فيها لإجراء تجارب نووية

تظهر هذه الصورة المأخوذة من الأرشيف العام ١٩٩٦ أنابيب وقود نووى مستهلك فى بركة تبريد بمنشآت تقع فى يونغبيون بكوريا الشمالية، وقد نشرت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية يونهاب هذه الصورة فى العام ٢٠٠٣ (أسوشييتد برس وايد وورلد فوتوز/ يونهاب)